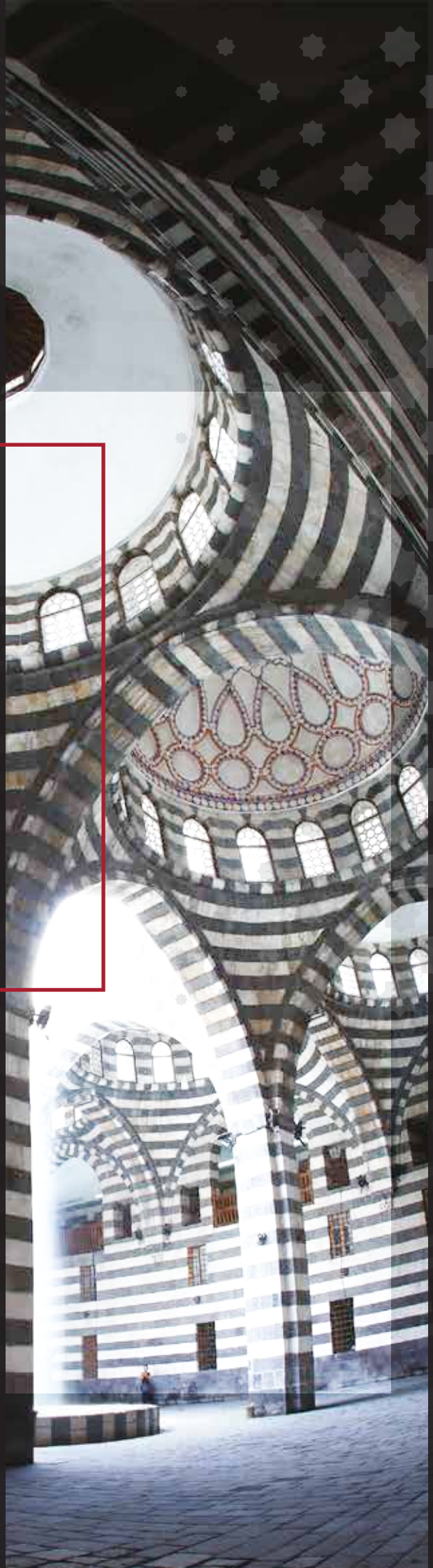






13th ChamBank
Annual Report
التقرير السنوي



مَسِيَّادَةُ الرِّئَاسَةِ بَشَّارُ الْأَسَدِ

رئيس الجمهورية العربية السورية

13th ChamBank Annual Report التقرير السنوي

7	كلمة رئيس مجلس الإدارة
9	كلمة الرئيس التنفيذي
11	رؤيتنا، مهمتنا، قيمنا
13	الخطة المستقبلية لعام 2020
15	نشاطات البنك و مسؤوليتنا الاجتماعية
24	أعضاء مجلس الإدارة
27	أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
29	الإدارة التنفيذية
34	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
36	لمحة عن تطور نتائج البنك المالية
41	شهادة المحاسب القانوني
44	القوائم المالية الموحدة لعام 2019
117	الإفصاحات الخاصة وفق بازل II
124	الإفصاح وفق نظام هيئة الأوراق و الأسواق المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

”

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين،
السادة أعضاء مجلس الإدارة،
السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية،

يسعدني أن أرحب بكم بالأصالة عن نفسي وبالإنابة عن الأخوة أعضاء مجلس إدارة بنك الشام وتقديم التقرير السنوي الثالث عشر لبنك الشام الذي يستعرض أحدث التطورات التي شهدتها أعمال البنك على مدار عام 2019.

فعلى الرغم من التحديات التي شهدتها الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية، فقد نجحنا في تحقيق نتائج ممتازة خلال السنة المالية 2019 وذلك بفضل التزامنا المستمر باستراتيجية النمو الفعالة والتي بدأناها منذ عام 2012 والتي أثمرت تحسناً في أدائها التشغيلي والمالي بوجه عام، مما مكنا من تنمية استثمارات مساهمينا الكرام. وفيما يلي ملخصاً لبعض أبرز المؤشرات المالية الخاصة بالبنك:

نسبة التغير	2018	2019	
270%	858,441,699	3,178,078,935	صافي الربح بالليرة السورية
54%	4,577,934,539	7,071,218,172	الإيرادات (إجمالي الدخل التشغيلي)
18%	156,709,037,671	184,768,212,445	الموجودات
15%	24,856,552,424	28,613,503,951	حقوق الملكية
270%	14.31	52.97	ربحية السهم

وعليه يسر مجلس إدارة بنك الشام أن يقترح توزيع أسهم مجانية قيمتها مليار ليرة سورية بنسبة 33.33% من رأس المال، على أن تتم الموافقة على ذلك خلال اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام وذلك بعد الحصول على موافقات الجهات المعنية أصولاً. ختاماً، أود أن أشكر وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وسوق دمشق للأوراق المالية على دعمهم المتواصل سعيًا لدعم القطاع المصرفي بشكل خاص والاقتصاد السوري بشكل عام، كما أود أن أشكر فريق عمل بنك الشام على ما بذلوه من جهد في إنجاز كافة المهام المطلوبة منهم في سبيل تحقيق استراتيجية البنك.

والله ولي التوفيق،
علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة



”

كلمة الرئيس التنفيذي

”

كلمة الرئيس التنفيذي

السادة المساهمين،
السادة أعضاء مجلس الإدارة،
السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية،



”

يطيب لي أن أرحب بكم ونحن نعقد اجتماعنا اليوم بفضل الله ورعايته وبفضل وقفتكم ودعمكم لمؤسستكم، وأن نستعرض معكم أهم التطورات ومواصلة الإنجازات التي كان لها الأثر الكبير على نشاط المصرف وأدائه.

مع استمرار الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد ومواصلة التحديات التي عصفت بمعظم جوانب الحياة، استمر بنك الشام في تحسين جودة ونوعية الخدمات والمنتجات المقدمة من خلال تواصل العمل لتحقيق أفضل مستويات الخدمة لمتعاملينا الكرام، وتنفيذاً لخطتنا الاستراتيجية الرامية للتوسع الجغرافي، افتتحنا فرعاً جديداً في حي العزيزية بحلب، وفرعاً آخر وسط مدينة حمص، وحرصنا على انتقال فرعنا في مدينة اللاذقية إلى موقع أكثر تميزاً، ونفخر بكوننا أول بنك يعاود مزاولة نشاطه في محافظة ريف دمشق (صحنيا) ومحافظة درعا بعد استقرار الحالة الأمنية في المحافظتين، كما تم في عام 2019 شراء عقارين في كل من شارع الباكستان وساحة الميسات بدمشق ومع مطلع العام 2020 تم شراء عقار في منطقة المجهد بدمشق أيضاً وعقار في منطقة فيصل في حلب. وانطلاقاً من دورنا في تلبية احتياجات المجتمع، وتأكيداً على شمولية منتجاتنا وخدماتنا لكل فئات المجتمع، طرح بنك الشام خلال عام 2019 خدمة (QR-Code) ضمن تطبيق (Cham Mobile) التي تتيح إمكانية تحويل الأموال بالليرة السورية مجاناً وبطريقة أسهل من المعتاد، كما أطلق بنك الشام لأول مرة في سورية منتج "بيع المساومة" لتمويل متعاملي بنك الشام والمتعاملين من البنوك الأخرى بسلع قد تكون نسب الأرباح فيها 0/ ل.س "مساومة"، وبدفعة أولى (0%) وبأقساط ميسرة. ولأول مرة في سورية أيضاً أطلقنا خدمة "Drive Through ATM" التي تمكّن المتعاملين وزبائن بنك الشام من استخدام الصّراف الآلي مع البقاء داخل السيارة.

وإن جهودنا ورؤيتنا الشاملة لم تُترجم فحسب إلى مجموعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وإلى نتائج مالية واعدة، بل أوصلتنا أيضاً إلى تجديد منحنا شهادة الجودة العالمية وفق أحدث إصدار (ISO-9001: 2015).

كما واصل بنك الشام ريادته في مجال المسؤولية الاجتماعية، فقدم الدعم لطلاب العلم من الأيتام، وقام بتوزيع كافة المستلزمات المدرسية بما يغطي الاحتياج السنوي لـ 400/ من الطلاب في مشروع الصليبية بمدينة اللاذقية، كما سارع بنك الشام إلى التوجّه للأطفال المشردين وأطفال الشوارع وتمكينهم من حرف يدوية وبيع منتجاتهم لتعزيز ثقافة الجّد والعمل والكسب الحلال بدلاً من التسوّل، كما حرصنا على توسيع دائرة نشاطنا الاجتماعيّ ليشمل القطاع الصحي والتوعوي عبر حملة (لأجلك) للتوعية بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي التي ضمت ثلاث محافظات في دمشق وحلب واللاذقية، بالإضافة إلى البرامج التدريبية المتخصصة بالعمل المصرفي.

وفي سياق الدور المميز لبنك الشام من خلال استثماره الدائم بموارده البشرية والذي تمثّل بتحقيق نتائج متميزة فيما يتعلق بعدد ساعات التدريبية؛ حيث شملت التدريبات 53/ دورة تدريبية متخصصة خلال عام 2019 بنسبة إنجاز (89%) من الخطة التدريبية المعتمدة بما يصب في مصلحة متطلبات العمل وتعزيز مهارات الموظفين. كما تم تدريب (75%) من طلبات التدريب الخارجية الواردة إلى بنك الشام خلال 2019، في حين رصدنا زيادة في عدد التعيينات الوظيفية خلال 2019 بنسبة (20%) عن عام 2018 تلبيةً لخطة التوسّع الجغرافي للبنك.

في الختام لا يسعني إلا أن أعرب عن بالغ شكري وتقديري لمجلس إدارة بنك الشام وجميع العاملين في بنك الشام على جهودهم وتفانيهم وإخلاصهم في العمل، كما أقدم شكري لجميع المساهمين والمتعاملين والشركاء على ثقّتهم الغالية وما قدموه من تعاون، مما كان له بالغ الأثر في تحقيق مسيرة النجاح، وسنواصل إن شاء الله في تحقيق المزيد من النجاحات سعياً نحو الأفضل.

والله ولي التوفيق،
أحمد يوسف اللحام

رؤيتنا، مهمتنا، قيمنا

”

تدمير الأثرية - حمص

13th ChamBank
Annual Report
التقرير السنوي

رؤيتنا مهمتنا قيمنا

لمحة عامة عن بنك الشام:

تأسس بنك الشام، شركة مساهمة مغفلة في 7 أيلول/ سبتمبر 2006، برأس مال قدره 5 مليارات ليرة سورية بموجب السجل التجاري رقم 14809، وسُجِّل في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي برقم 15. يُعتبر بنك الشام أول مصرف إسلامي في سورية يتخذ الشريعة الإسلامية منهجاً له، وتخضع أنشطته وعمليات البنك لرقابة مصرف سورية المركزي وهيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام، وتمت زيادة رأس مال المصرف بقيمة إجمالية 1000,000,000 ل.س عن طريق اعتماد 10,000,000/ سهم بقيمة اسمية 100/ ل.س للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتراكمة المحققة، ليصبح إجمالي قيمة رأس المال 6,000,000,000 ليرة سورية.

رؤيتنا:

أن يكون بنك الشام بنكاً رائداً، يقدم خدمات مصرفية إسلامية مبتكرة و متميزة وفق أحدث المعايير المصرفية الدولية .

مهمتنا:

العمل على تلبية احتياجات كافة شرائح المجتمع من الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق نمو في العوائد، وضمانة تقاسم عادل للمنافع بين كافة الأطراف ذوي العلاقة كالمساهمين والمتعاملين والموظفين وغيرهم، وبما يساهم بقيام البنك بدوره في المسؤولية الاجتماعية.

قيمنا:

نعمل في بنك الشام بروح الفريق الواحد بفعالية وكفاءة عالية.

• **الانتماء:** ترسيخ روح الانتماء، والعمل بروح الفريق الواحد بفعالية وكفاءة عالية.

• **الأمانة:** تعزيز مبادئ الأمانة والمصداقية والشفافية من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متطورة طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

• **التزام:** تلبية كافة احتياجات العملاء والالتزام بتقديم خدمات تفوق توقعاتهم وجودة عالية.

• **ثقة:** كسب ثقة العملاء والمساهمين من خلال تقديم خدمات مصرفية متطورة وبجودة عالية والعمل على تحقيق نمو مستدام للأرباح.

• **دعم الموظفين:** الاهتمام بالموظفين، ورفع كفاءتهم، وتطوير خبراتهم، ومكافأة المتميزين منهم لتحقيق الرضا الوظيفي.

الخطة المستقبلية لعام 2020

”

الجسر المعلق - دير الزور

13th ChamBank
Annual Report
التقرير السنوي

الخطة المستقبلية 2020

قام بنك الشام بالعمل على وضع خطة تشغيلية خاصة بالعام 2020 بعد موافقة مجلس الإدارة على تمديد العمل بالاستراتيجية الخاصة بالسنوات السابقة لتشمل العام 2020 نظراً لأن الظروف الخاصة وحالة الترقب المحلية والعالمية تستدعي التروي في اعتماد استراتيجيات جديدة بانتظار نضج بيئة وظروف العمل على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

تم إعداد الخطة بعد دراسة المستجدات وتحليل البيئة الداخلية بالاعتماد على تحليل رباعي SWOT، وتحليل البيئة الخارجية والبيئة التنافسية PEST، والمستجدات التي رافقت بيئة العمل الخارجية للبنك. ارتكزت الأهداف التشغيلية الخاصة بالعام 2020 على تطوير الخدمات والمنتجات إن كان على صعيد الخدمات الإلكترونية لتلائم التطور المنشود في بنية الدفع الإلكتروني الوطنية، وكذلك على صعيد المنتجات التمويلية لتلبي احتياجات كافة شرائح المجتمع من الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يضمن تحقيق دخل تشغيلي يؤمن استمرارية البنك بنشاطه وتقديم خدماته رغم الظروف والصعوبات المستجدة التي المحيطة ببيئة العمل.

حيث يمكن تلخيص أهم أهداف العام 2020 بما يلي:

- تنويع محفظة التمويل التجاري من الناحية القطاعية ونشاط الجهات المتمولة بحيث تكون أكثر دعماً للقطاع الإنتاجي من خلال تمويل الأصول الإنتاجية.
- زيادة مساهمة تمويلات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة في المحفظة التمويلية.
- تطوير الخدمات المصرفية للأفراد والشركات مما يرفع مساهمة رسوم وعمولات الخدمات في الدخل التشغيلي للبنك.
- تطوير في قنوات التوزيع الإلكترونية بما يتناسب مع تطور بنية الدفع الإلكتروني الوطنية.
- التوسع الجغرافي للفروع وافتتاح أربع مراكز عمل جديدة في كل من دمشق وحلب والمنطقة الساحلية.
- الاستمرار في تطوير وظيفة الالتزام والامتثال بالبنك لتضاهي أفضل التطبيقات الدولية.
- **International Best Practice** مما يعزز جهود البنك في رفع العقوبات المفروضة عليه منذ العام 2017.
- رفع درجة رضا المتعاملين والتواصل معهم من خلال استبيانات دورية وقياس مستوى الرضا بشكل دوري.
- تطوير البنية التحتية لموجودات البنك لاسيما التقنية منها لتخدم كفاءة العمل وصورة البنك أمام المتعاملين، وتوحيد كافة المواد التي تظهر اسم وشعار البنك.
- الاستمرار في تطوير أساليب وتقنيات العمل بما يحقق الكفاءة في صرف النفقات لاسيما الإدارية وبالتالي زيادة الربحية.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنك وتكريس الظهور الإعلامي بما يعكس قيمه ورسالته.
- تطوير أداء شبكة الصراف الآلية وصولاً إلى خدمة 24/7 لكافة الصرافات الآلية داخل مواقع البنك وخارجه.
- الترويج والإعلان عن خدمات المصرف بكافة وسائل الإعلان المتاحة بما لا يخالف توجهات البنك وقيمه.

نشاطات البنك خلال عام
2019

”

كسب - اللادقية

13th ChamBank
Annual Report
التقرير السنوي



سياسة الجودة

نحن في بنك الشام نلتزم بتفهم وتلبية احتياجات ومتطلبات المتعاملين معنا والموظفين لدينا وتوفير الخدمات بما يتناسب مع المتطلبات القانونية والشرعية في الجمهورية العربية السورية ومتطلبات نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015 بما يتناسب مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك انطلاقاً من شعار بنك الشام "لغة آفاق، التزام" من خلال:

1. العمل على طرح وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية متطورة تلبي احتياجات المتعاملين طرماً لأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية.
2. التمسك لكسب ثقة المتعاملين والمستثمرين بالبنك من خلال أدائه في السوق المصرفية ونتائج أعماله بالإحسان إلى تحقيق نمو مستدام للأرباح.
3. الاستعانة في الكادر البشري المعين بالبنك من حيث توظيف روح الالتزام لموظفيه وإيجاد بيئة مناسبة للعمل بروح الفريق الواحد.
4. الالتزام بكافة القوانين المحلية والبلديات والممارسات الناجمة لعمل السوق المصرفي على نحو عام والإلتزام على نحو خاص سواء منها الصادر عن السلطات النقدية أو تلك الصادرة عن الجهات الرقابية إضافة إلى التزام البنك بالمتاحير الدولية للقطاع المصرفي وما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
5. التزام البنك بتطبيق نظام إدارة الجودة وتوافقه على نحو مستمر بغرض تحسين مآلاته بشكل متواصل وزيادة كفاءته.



بنك الشام
CHAM BANK

Call Center
011-9398

الرئيس التنفيذي
أحمد يوسف الحكيم

PO:003 - 01/06/2019



أبرز نشاطات البنك خلال عام 2019

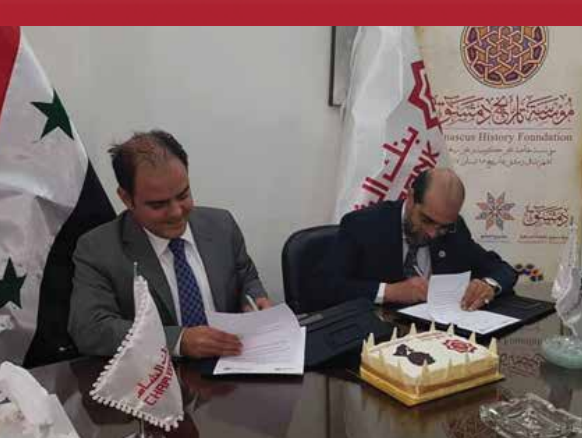
- بنك الشام يكرم الموظفين المشاركين في دورة "المصرفي الإسلامي المعتمد"



- بنك الشام يرفعى الحفل الختامي لجائزة فخري البارودي للمؤرخين الشباب



- بنك الشام يرفعى جائزة فخري البارودي للمؤرخين الشباب بدورتها الثانية



- بنك الشام يكرم الأمهات المعيلات في حلب بالتعاون مع جمعية "من أجل حلب"



- بنك الشام يقيم مأدبة إفطار لموظفيه بمناسبة شهر رمضان المبارك



- بنك الشام يقيم مأدبة إفطار للأمهات المعيلات والأطفال الأيتام



أبرز نشاطات البنك خلال عام 2019

- بنك الشام يشارك في المنتدى التعريفي بقضايا الزكاة "زكاتي ثروتني"



- بنك الشام يقيم ندوة تعريفية بأهمية الزكاة في غرفة صناعة دمشق وريف دمشق



- بنك الشام يشارك بمعرض المؤتمر العلمي الثاني عشر لنقابة أطباء دمشق



- بنك الشام يرفع أعمال المؤتمر المصرفي العربي 2019



- بنك الشام يشارك بمعرض حلب الدولي بدورته الثانية



- بنك الشام يرفع معرض التوظيف والتعليم العالي بدمشق



أبرز نشاطات البنك خلال عام 2019

- بنك الشام يرفع اجتماع الهيئة العامة السنوي وافتتاح مقر غرفة صناعة حلب



- بنك الشام.. ومساهمة لتغيير واقع الأطفال المشردين بالتعاون مع مبادرة سيّار



- بنك الشام ينال بطولة «SANAD GO» لكرة القدم



- بنك الشام يعقد دورة تدريبية بالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية



- بنك الشام يرفع برنامج مسابقات الليالي العشر على شاشة نور الشام الفضائية



- بنك الشام ومؤسسة سند التنمية يوقعان مذكرة تفاهم في مجال التدريب



أبرز نشاطات البنك خلال عام 2019

- بنك الشام يطلق حملة العودة إلى المدارس ويوزع المستلزمات المدرسية لـ 400 طالب



- مصرف سورية المركزي بالتعاون مع بنك الشام يعقدان دورة تدريبية حول الالتزام وبرامج AML



- مشاركة 100 من فريق بنك الشام في ضمن ماراثون دعم السيدات المصابات بسرطان الثدي



- بنك الشام يضيء باللون الوردي للتوعية بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي



- بنك الشام يشارك في معرض "زنوا جراس" في محافظة حمص



- بنك الشام يرفعى الحفل الختامي لمشروع "Economic Days 6"



أبرز نشاطات البنك خلال عام 2019

- بنك الشام يشارك الإمارات العربية المتحدة في عيدها الوطني 48



- بنك الشام يحصل على شهادة التوثيق من Facebook



- فريق سند التنموي يكرم بنك الشام تتويجاً لـ 6 سنوات من التعاون



- بنك الشام يشارك في أعمال المؤتمر المصرفي العربي السنوي 2019



- بنك الشام يعلن عن تجديد شهادة الجودة (ISO-9001: 2015) لثلاث سنوات متتالية



- بنك الشام أول مصرف خاص في سورية يعود لخدمة متعامليه في محافظة درعا



أبرز نشاطات البنك خلال عام 2019

- بنك الشام يرفع رأس ماله ليصبح 6/ مليار ل.س خلال اجتماع الهيئة العامة الثاني عشر



- بنك الشام يحتفل بافتتاح فرع في العزيزية في محافظة حلب



- بنك الشام أول بنك يعتمد برنامج (FRONA) لإدارة وتقييم المخاطر التشغيلية



- بنك الشام أول بنك إسلامي يستقبل متعامليه يوم السبت في الفرع الرئيسي



- بنك الشام يفتتح فرعاً في مدينة حمص



- بنك الشام يطلق خدمة تحويل الأموال عبر "QR-Code" عن طريق الموبايل مجاناً

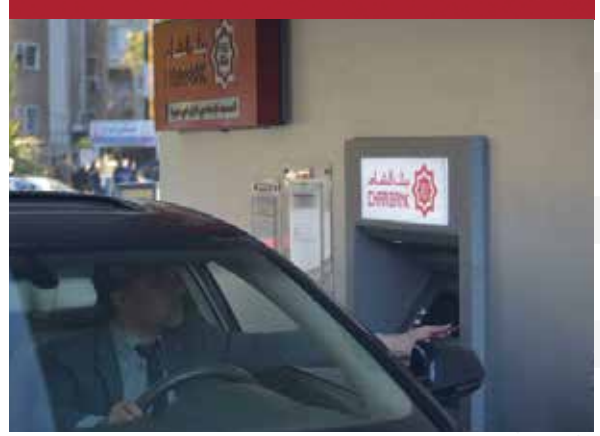


أبرز نشاطات البنك خلال عام 2019

- انتقال فرع اللاذقية إلى موقع جديد أكثر تميزاً



- لأول مرة في سورية.. بنك الشام يطلق خدمة الصراف الآلي من السيارة!



أعضاء مجلس الإدارة

”

أعضاء مجلس إدارة بنك الشام

السيد علي يوسف العوضي رئيس مجلس الإدارة

- حائز على بكالوريوس محاسبة من جامعة الكويت.
- عمل لدى مؤسسة البترول الكويتية كمحلل خزينة من 1999 إلى 2000.
- شغل منصب مدير إدارة الاستثمار لدى شركة الإستثمار العالمي من 2000 إلى 2005.
- شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لدى شركة مجموعة الأوراق المالية من 2005 إلى 2012.
- شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة لدى الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من 2007 إلى 2012.
- يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة الأوراق المالية. وعضو مجلس الإدارة في شركة المستقبل العالمية للاتصالات.



السيد نبيل رفيق الكزبري نائب رئيس مجلس الإدارة

- حائز على دبلوم في هندسة التعدين من جامعة برلين عام 1960.
- تولى إدارة مجموعة الكزبري العائدة للعائلة في دمشق 1960، وسع أعمال المجموعة لتشمل 15 شركة، مقرها الرئيسي شركة فييمكس فيينا و يشغل فيها منصب الرئيس والمدير التنفيذي.
- الرئيس والمدير التنفيذي لشركة فيينا للبتروكيماويات.
- رئيس مجلس إدارة شركة ترانسير للنقل الجوي.
- رئيس مجلس إدارة شركة بلزا هولدينغ.
- عضو مجلس إدارة في العديد من شركات الاستثمار السورية في قطاع الصناعات الزراعية والطبية.
- المؤسس والرئيس العربي لغرفة التجارة العربية النمساوية.
- عضو المنتدى الاقتصادي العالمي.
- عضو مجلس الأعمال العربي.
- حائز على العديد من الألقاب و الأوسمة منها مستشار اقتصادي للحكومة النمساوية من رئيس النمسا، وسام الأسد الفنلندي من قبل الرئيس الفنلندي، وسام الشرف الفضي الكبير من قبل الرئيس النمساوي، وسام الشرف الذهبي لمدينة فيينا من قبل حاكم فيينا.



السيد طارق فريد العثمان عضو مجلس الإدارة

- حائز على إجازة في إدارة الأعمال من جامعة الكويت.
- يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة التجارة والاستثمار العقاري من 2008 حتى الآن.
- شغل منصب المدير العام في شركة مدينة الأعمال الكويتية من نيسان/ أبريل 2007 إلى كانون الأول/ ديسمبر 2007.
- شغل منصب مدير إدارة الإئتمان في بنك الكويت والشرق الأوسط من 1999 إلى 2003.
- شغل منصب مسؤول مشاريع صناعية لإدارة المشاريع في بنك الكويت الصناعي من 1993 إلى 1999.



أعضاء مجلس إدارة بنك الشام

الدكتور علي خونده عضو مجلس الإدارة

- حائز على دكتوراه في القانون الدولي وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سان فرانسيسكو.
- حائز على شهادة في الدراسات التنموية من جامعة كاليفورنيا.
- شريك ونائب الرئيس التنفيذي لدى مجموعة خونده.
- المستشار السابق لنائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية.
- تولى رئاسة الوحدة المركزية للشراكة بين القطاع العام والخاص.
- رئيس مجلس إدارة مجلس الأعمال السوري - الهندي



الدكتور غياث القطيني: عضو مجلس الإدارة

- حائز على دكتوراه في الهندسة المدنية من الجامعة التقنية للهندسة المدنية في بوخارست- رومانيا.
- حائز على إجازة في الهندسة المدنية من جامعة دمشق.
- عمل لدى مؤسسة الإنشاءات العسكرية منذ 1981 وحتى 1985.
- انتقل للعمل في محافظة دمشق بدءاً من 1986 وحتى 2006 ومن ثم عمل لدى الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية. ليصبح بعدها المدير العام لهيئة التطوير العقاري.
- يشغل حالياً منصب نقيب المهندسين السوريين.



السيد أسامة طاهر عضو مجلس الإدارة

- حائز على إجازة من كلية التجارة قسم المحاسبة في جامعة دمشق عام 1966.
- شغل منصب مدير مالي في الشركة الصناعية التجارية لمواد البناء في المملكة العربية السعودية من 1966 إلى 1972.
- شغل منصب مدير عام شركة "سيمبكس" لتجارة الورق والكرتون في المملكة العربية السعودية من 1972 إلى 1980.
- عمل كمدير في شركة مجموعة الكزبري لتجارة الورق والكرتون بدمشق من 1980 إلى 2005.
- في عام 2006 شغل منصب مدير عام مؤسسة فيمبكس النمساوية المستثمرة لمعمل الورق بدير الزور، ولا يزال يمارس العمل فيها حتى تاريخه. إضافة إلى إشرافه المباشر على مطبعة طاهر وأولاده لطباعة الورق والكرتون بدمشق.



أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

”



أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام

الدكتور أحمد حسن رئيس هيئة الرقابة الشرعية

- دكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- أستاذ مساعد في كلية الشريعة بجامعة دمشق، ورئيس قسم الاقتصاد الإسلامي في كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- مدرس لمواد المعاملات المالية والاقتصاد الإسلامي وفقه المعاوضات والعمليات المصرفية الإسلامية والمعايير الشرعية والرقابة الشرعية والتأمين في عدد من الجامعات السورية، كما يشرف ويناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في عدد من الجامعات السورية والعربية.
- له العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية المحكمة والمنشورة.
- خبرة في مجال التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية لأكثر من اثنتي عشرة سنة.
- مدرب معتمد في مجال المضارف الإسلامية والمعايير الشرعية والتأمين التكافلي.



الأستاذ عبد السلام محمدا نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية

- درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله (قيد الإنجاز)، ماجستير في الفقه المقارن من جامعة أم درمان الإسلامية، إجازة في الشريعة الإسلامية من جامعة دمشق.
- مدرس لمادة المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة ومادة أصول الاقتصاد الإسلامي والنظريات الفقهية في كلية الشريعة، والقانون في معهد الشام العالي.
- عضو (زميل) في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفا).
- مدرب معتمد من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- حائز على شهادة المدقق والمراقب الشرعي (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.



الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي عضو هيئة الرقابة الشرعية

- دكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- أستاذ مادة الفقه الإسلامي وأصوله في كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- رئيس اتحاد علماء بلاد الشام.
- رئيس هيئة الرقابة الشرعية في الشركة الإسلامية السورية للتأمين.
- عميد كلية الشريعة جامعة دمشق سابقاً.
- عضو في الهيئة الاستشارية التابعة لمجلس النقد والتسليف - سابقاً.



الإدارة التنفيذية

”

خان أسعد باشا - دمشق

13th ChamBank
Annual Report
التقرير السنوي

السيد أحمد يوسف اللحام الرئيس التنفيذي



مصرفي تنفيذي بخبرة مصرفية تزيد عن ٣٠ عام في المصارف الإسلامية و التقليدية الخليجية منها، على دراية واسعة بالعمليات الإدارية التي تسند إلى الإدارات المختلفة بالمصارف مع خبرة طويلة في تطوير وتحسين المنتجات و الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء من قبل البنوك الإسلامية و التقليدية. حاصل على إجازة في الاقتصاد و إدارة الأعمال من الجامعة المصرية الأمريكية الدولية و بكالوريوس تنفيذي في إدارة الأعمال بالإضافة إلى شهادة CIB " مصرفي إسلامي معتمد " من المجلس العام للبنوك الإسلامية و شهادة في الإدارة المتكاملة للمشاريع من معهد الدراسات المصرفية، كما حصل على شهادة الدكتوراه الفخرية في مجال إدارة المشاريع المصرفية.

شغل السيد اللحام منصب مدير عام بالوكالة لبنك الشام منذ عام ٢٠١٢، و تم تعيينه رئيساً تنفيذياً للبنك بداية شهر حزيران من عام ٢٠١٦، حيث سبق له العمل كمستشار لرئيس مجلس إدارة بنك الشام منذ عام ٢٠١١. و قد تبوأ عدة مناصب قيادية مهمة في مصارف دولة الكويت منها مدير قطاع العمليات في البنك التجاري الكويتي و رئيس مجموعة العمليات بالوكالة و رئيس إدارة تحليل الأعمال في بنك بوبيان . .



عبد الرزاق القطراوي

نائب الرئيس التنفيذي (الخدمات المساندة)

انضم إلى بنك الشام ليشغل منصب مساعد المدير العام (قطاع الخدمات المساندة) خلال عام ٢٠١٤، و قد تمت ترقيته مع نهاية عام ٢٠١٦ ليشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي (قطاع الخدمات المساندة). سبق له العمل في بنك سورية الدولي الإسلامي كمساعد رئيس تنفيذي لإدارة مراجعة و مراقبة ومتابعة التمويل ومديراً تنفيذياً لقطاع التمويل كما عمل في المصرف الدولي للتجارة و التمويل كمساعد للمدير العام للعمليات ، هذا وقد قام السيد القطراوي بشغل منصب مدير ائتمان أول في بنك الاسكان للتجارة و التمويل الأردن وعمل في البنك العربي الوطني السعودية و البنك العربي الأردن حيث يتمتع بخبرات متنوعة في مجال الفروع و التمويل و إدارة التجارة الخارجية و إدارة العلاقات الخارجية و المؤسسات المالية.

حصل السيد القطراوي على شهادة الماجستير في الاقتصاد و شهادة دبلوم دراسات عليا في البحوث والدراسات الاقتصادية من معهد البحوث والدراسات العربية / جامعة الدول العربية - القاهرة عامي ١٩٩٠ و ١٩٨٩ على التوالي ، و دبلوم مهني في الائتمان المتقدم من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية عام ١٩٩٩ و شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأردنية عام ١٩٧٨ ، كما حصل على شهادة مهنية في الائتمان المتقدم من مؤسسة MOODY'S الأمريكية عام ٢٠٠٢.



ماجد العظمة

نائب الرئيس التنفيذي (الخدمات المصرفية)

انضم إلى بنك الشام بداية عام ٢٠١٤ ليشغل منصب مساعد المدير العام قطاع الخدمات المصرفية و قد تمت ترقيته مع نهاية عام ٢٠١٦ ليصبح نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية، هذا و قد بدأ العمل المصرفي في المصرف الدولي للتجارة والتمويل IBTF مع انطلاق العمل المصرفي الخاص في سورية، كما عمل في بنك سورية الدولي الإسلامي كمسؤول عن شبكة الفروع ومن ثم مدير فرع في عام ٢٠٠٧ ومدير للفرع الرئيسي في العام ٢٠٠٩، ليعمل بعد ذلك في بنك البركة سورية في العام ٢٠١٠ مع انطلاق العمل المصرفي بمرتب مدير إدارة الخدمات المصرفية والفروع ومدير تطوير المنتجات بالوكالة من العام ٢٠١٢.

حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة دمشق في العام ٢٠٠١، ودبلوم في الاقتصاد المالي والنقدي في العام ٢٠٠٣ إضافة إلى درجة الماجستير في المصارف من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في العام ٢٠٠٩. حاصل على شهادة مقرر معتمد في البنوك التجارية CLBB الصادرة عن المعهد الأمريكي للمصرفيين المعتمدين وكذلك شهادة مراقب ومدقق شرعي معتمد CSAA الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية منذ العام ٢٠٠٥ وله بعض الأبحاث والمقالات المنشورة في مجال العمل المصرفي.

الإدارة التنفيذية

سناء الموصلي

مدير إدارة تقنية المعلومات ومكلف بالإدارة الهندسية

خبرة واسعة في مجال إدارة تقنية المعلومات تزيد عن عشرين عام، شغلت منصب مدير إدارة تقنية المعلومات في بنك الشام منذ عام 2007 بعد أن سبق لها العمل في البنك التجاري السوري بمنصب مساعد مدير إدارة تقنية المعلومات من عام 1995 وحتى عام 2007، حصلت السيدة سناء على بكالوريوس في الهندسة الالكترونية من جامعة دمشق، بالإضافة إلى كونها مهندس مستشار حائزة على شهادة في إدارة أنظمة و قواعد البيانات من SYBAS.



وسيم جندلي الرفاعي

مدير إدارة التمويل ومكلف بإدارة شؤون الفروع

حاصل على ماجستير اختصاص العمليات المصرفية من جامعة ليفربول في بريطانيا، حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص إدارة الأعمال من جامعة بلوند في لبنان، خبرة مصرفية تزيد عن عشر سنوات. بدأ العمل المصرفي في بنك سورية و المهجر عام 2005، ومن ثم شغل منصب مدير إدارة التمويل التجاري في بنك الشام منذ عام 2007 و من ثم تمت ترقية السيد وسيم إلى منصب مدير إدارة التمويل في بداية عام 2013، كلف بإدارة شؤون الفروع خلال عام 2018.



جمانة الحموي

مدير الإدارة المالية

حاصلة على بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق خبرة في مجال المحاسبة و التحليل المالي تزيد عن عشر سنوات. بدأت العمل المهني عام 2002 في عدة شركات صناعية و تجارية و خدمية، بدأت العمل في المجال المصرفي منذ عام 2007 في بنك سورية الدولي الإسلامي حيث شغلت منصب مراقب مالي في الإدارة المالية. باشرت العمل في بنك الشام بصفة مدير الإدارة المالية في عام 2013.



سامر حناوي

مدير إدارة الخزينة

حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق بالإضافة إلى شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد CIB الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. لديه خبرة مصرفية تزيد عن 10 سنوات، بدأ العمل في بنك الشام منذ 2014 مديراً لإدارة الخزينة.



رنا الهامش

مدير إدارة الجودة

حاصلة على شهادة مساعد المجاز في الاقتصاد والتجارة اختصاص إدارة أعمال، لديها العديد من الشهادات في مجال الجودة أبرزها مدقق رئيسي أول في شركة الرقابة السورية الدولية SGS، بدأت عملها المصرفي في بنك سورية الدولي الإسلامي عام 2008 حيث انتقلت بعدها إلى بنك البركة في عام 2012، تعينت في بنك الشام في بداية عام 2014 بمنصب مدير إدارة الجودة بالإضافة إلى تكليفها بمهام إدارة قسم الخدمات الالكترونية.



الإدارة التنفيذية

راما يوسف

مدير إدارة الموارد البشرية ومكلف بإدارة التسويق و العلاقات العامة

حاصلة على شهادة البكالوريوس من جامعة دمشق كلية الآداب قسم اللغة الانكليزية، بالإضافة إلى شهادة إدارة الموارد البشرية من المكتب الاستشاري السوري، تتمتع بخبرة ثماني سنوات عمل في مجال الموارد البشرية منها العمل في شركة الاتصالات سيرينيل، لتتبع مراكز قيادة في نفس المجال في شركة تنمية الصناعات الغذائية لمدة تقارب السنتين و تنضم إلى بنك الشام كمدير لإدارة الموارد البشرية في عام 2015 كلفت بإدارة التسويق و العلاقات العامة نهاية عام 2017.



هادي النوري

مدير إدارة المشتريات و مكلف بإدارة الشؤون الادارية

حاصل على شهادة بكالوريوس في ادارة الاعمال اختصاص مالية و مصارف من الجامعة الدولية للعلوم و التكنولوجيا. بدأ العمل المصرفي منذ عام 2010 حيث تدرج في الوظائف إلى أن شغل منصب رئيس وحدة المشتريات في إدارة الشؤون الإدارية في المصرف الدولي للتجارة والتمويل لينضم إلى بنك الشام مع بداية عام 2015 بمنصب مدير إدارة المشتريات ومن ثم كلف بإدارة الشؤون الادارية في نهاية عام 2015.



معد الفارس

مدير إدارة التجارة الخارجية

خبرة في القطاع المصرفي تزيد عن ستة وثلاثون عام شغل خلالها عدة مناصب في المصرف التجاري السوري آخرها مدير إدارة العمليات، شارك بالعديد من المؤتمرات والدورات التدريبية المتخصصة في المصارف الإسلامية والتجارة الخارجية، حاصل على شهادة (U/C) 600-UCP من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، التحق ببنك الشام عام 2012 بمنصب مدير إدارة التجارة الخارجية.



شادي خالد

مدير إدارة العمليات المركزية

حاصل على بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة أعمال من جامعة دمشق، تعيين في بنك الشام في نهاية عام 2007 تدرج في عدة مناصب وظيفية في البنك و تم ترقية السيد شادي و تعيينه بمنصب مدير إدارة العمليات المركزية في نهاية عام 2014. حائز على شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد CIB المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.



ميسر الصعب

مدير إدارة رقابة الائتمان

حاصل على بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة أعمال من جامعة دمشق، انضم إلى بنك الشام خلال شهر أيلول من عام 2016 ، بعد أن سبق له العمل في بنك سورية الدولي الإسلامي و تدرج في عدة مناصب وظيفية خلال عمله كان آخر منصب منها ضابط تمويل تجاري.



محمد باش
مدير الإدارة القانونية



حاصل على ماجستير في قانون الأعمال الداخلي و الدولي من جامعة دمشق و جامعة باريس الثانية ، بدأ حياته المهنية منذ عام 2009، حاصل على لقب محامي استاذ ولديه خبرة واسعة في مجال المحاماة و عمليات البنوك و الصيرفة الإسلامية، عمل كمستشار قانوني في المصرف الدولي للتجارة و التمويل منذ عام 2011. التحق بنك الشام في نهاية عام 2013 و تبوء منصب مدير الإدارة القانونية في البنك.

عزت دياب
مدير إدارة المخاطر



خبرة مصرفية بلغت 10 سنوات بدأت مع فترة تأسيس بنك الشام عام 2006 ، شغل مناصب إدارية متعددة بدءاً من رئيس قسم الحسابات المالية و الإدارية إلى منصب مساعد مدير إدارة الائتمان و التمويل التجاري ليحصل بعد ذلك على ترقية تم من خلالها تعيينه مديراً لإدارة المخاطر منذ بداية عام 2014. أنهى دراسة برنامج الدكتوراه في تخصص الإدارة المالية للشركات المساهمة، و حصل عام 2005 على درجة الماجستير في الإدارة المالية للشركات المساهمة من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

محمد انس سكر
مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي



حائز على إجازة في الحقوق من جامعة دمشق، إجازة و دبلوم من معهد الشام العالي في الاقتصاد الإسلامي من معهد الشام العالي، حاصل على شهادة المراقب والمصدق الشرعي المعتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية AAOIFI، وشهادة المصرفي الإسلامي المعتمد من (CIB) من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، تمت ترقيته لمنصب مدير إدارة التدقيق الشرعي خلال شهر أيلول من عام 2016، يتمتع بخبرة 7 سنوات في التدقيق والرقابة الشرعية ضمن المصارف الإسلامية، بدأ العمل في بنك الشام منذ عام 2009 .

سامي عبد الوهاب
مدير إدارة التدقيق الداخلي



خبرة في مجال التدقيق الداخلي تزيد عن 10 سنوات، شغل خلالها منصب مدير التدقيق الداخلي وأمين سر مجلس الإدارة في سوق دمشق للأوراق المالية، ورئيس الحسابات في شركة الإستثمار لما وراء البحار للتطوير العقاري، ومدير تدقيق في شركة طلال أبو غزالة، التحق بنك الشام عام 2017 بمنصب مدير إدارة التدقيق الداخلي، حاصل على دكتوراه في المحاسبة من جامعة دمشق.

أنس قرضاب
مدير إدارة التنسيق والمتابعة



حاصل على درجة الماجستير - اختصاص ادارة مالية - من المعهد العالي لإدارة الأعمال- هبا عام 2016، ودرجة بكالوريوس من جامعة دمشق اختصاص مصارف وتأمين 2009، وعلى شهادة المحاسب القانوني عام 2015. بدأ العمل المصرفي مع بنك الأردن بداية عام 2011 كموظف في إدارة العمليات المركزية حتى عام 2013، انتقل خلال عام 2013 للعمل مع بنك قطر الوطني بمنصب مراقب مصرفي داخلي لغاية عام 2017، شغل منصب مدير مالي في منظمة الهلال الأحمر العربي السوري خلال عام 2017، انضم إلى بنك الشام خلال شهر تشرين أول من عام 2017 للعمل كمدير إدارة التنسيق والمتابعة

محمد عرفة خضرة
مدير إدارة مراقبة الالتزام



بدأ العمل المصرفي مع بنك الشام عام 2009 بصفة مراقب مصرفي داخلي حتى نهاية عام 2017، ليتبوء بعد ذلك منصب مدير إدارة مراقبة الالتزام منذ نهاية عام 2017 ، حاصل على بكالوريوس اقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق عام 1999 و على شهادة المحاسب القانوني عام 2014 بالإضافة إلى حصوله على شهادة الأخصائي الإسلامي المعتمد في التدقيق الشرعي (CISA) و شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد (CIB) .

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

”

قلعة حلب - حلب

13th ChamBank
Annual Report
التقرير السنوي



التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2019 / 12 / 31 م

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى السادة مساهمي بنك الشام الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

استناداً إلى الفقرة ج من المادة 10 من المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005

واستناداً إلى الفقرة هـ من المادة (40) من النظام الأساسي للبنك

تقدم هيئة الرقابة الشرعية إلى حضراتكم تقريرها السنوي:

1. قامت هيئة الرقابة الشرعية باعتماد العقود النمطية ودراسة جميع الموضوعات التي عرضت عليها والإجابة على الاستفسارات المتعلقة بشأنها وتأكدت من مراعاة الضوابط الشرعية فيها.
2. اطلعت الهيئة على الميزانية العامة للبنك، وبيان الأرباح والخسائر، والإيضاحات حول البيانات الحسابية، ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما اطلعت عليه.
3. تقع مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية على الإدارة، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك، وفي إعداد تقرير لكم.
4. تم تخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية وتوصلنا من خلال مراجعتنا لأعمال المصرف إلى أدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
5. تمت مراجعة تقارير التدقيق الشرعي الدورية المرفوعة من دائرة التدقيق الشرعي الداخلي، والمشملة على أنواع مختلفة من العمليات المنفذة في البنك، وقد روجعت الملاحظات الواردة من قبل لجنة التدقيق في ضوء توضيحات الجهات المعنية، واتخذت بشأنها القرارات والتوجيهات المناسبة.

6. في رأينا:

- إن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019م تبين أنها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن توزيع الأرباح وتحميل النفقات على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها في حساب لصرافها في أغراض خيرية.
- تم حساب الزكاة وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية وتقع مسؤولية إخراج الزكاة على عاتق المساهمين.

نسأل الله العلي القدير أن يوفق البنك والقائمين عليه لما فيه الخير والسداد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دمشق في الأول من شهر شعبان لعام 1441هـ.

الموافق لـ 26 من شهر آذار لعام 2020 م

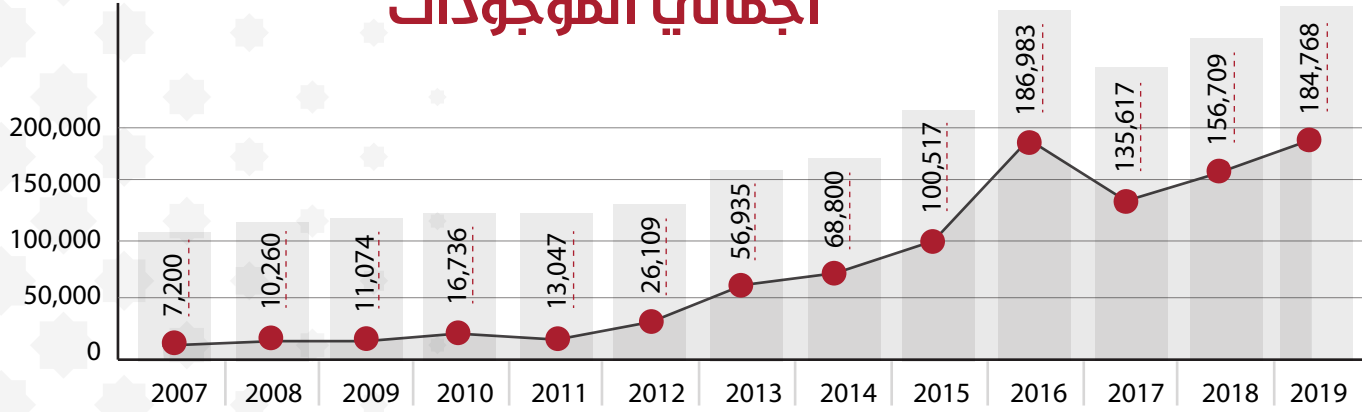
عضو الهيئة	الدكتور / محمد توفيق رمضان
عضو الهيئة	الأستاذ / عبد السلام محمده
رئيس الهيئة	الدكتور / أحمد حسن

لمحة عن تطور النتائج المالية

”

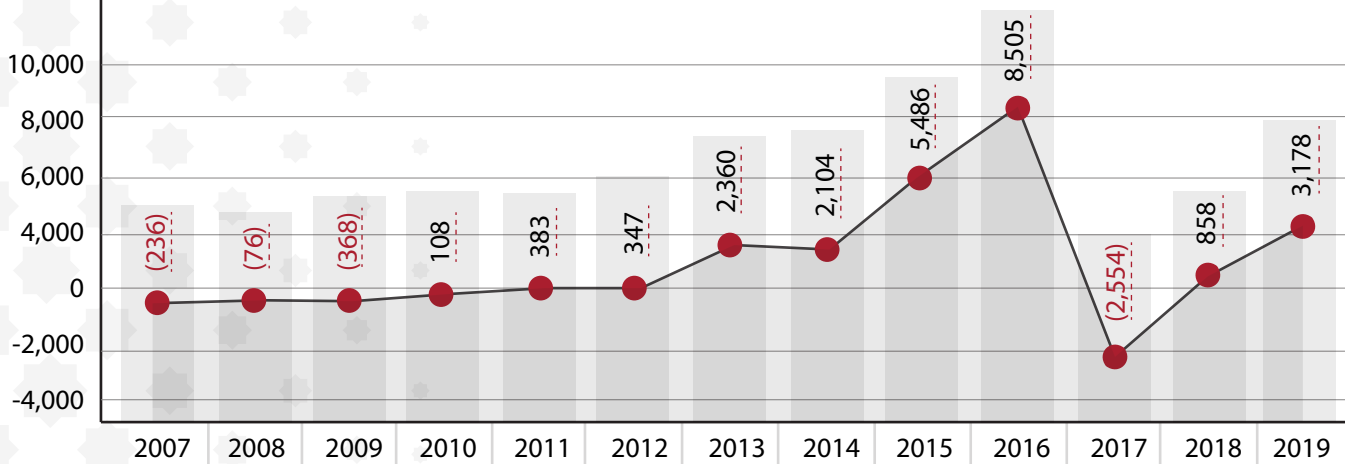
لمحة عن تطور النتائج المالية

إجمالي الموجودات



بلغت إجمالي الموجودات بنهاية عام 2019 (184,768) مليون ليرة سورية و (156,709) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2018 أي بنسبة زيادة مقدارها (18%).

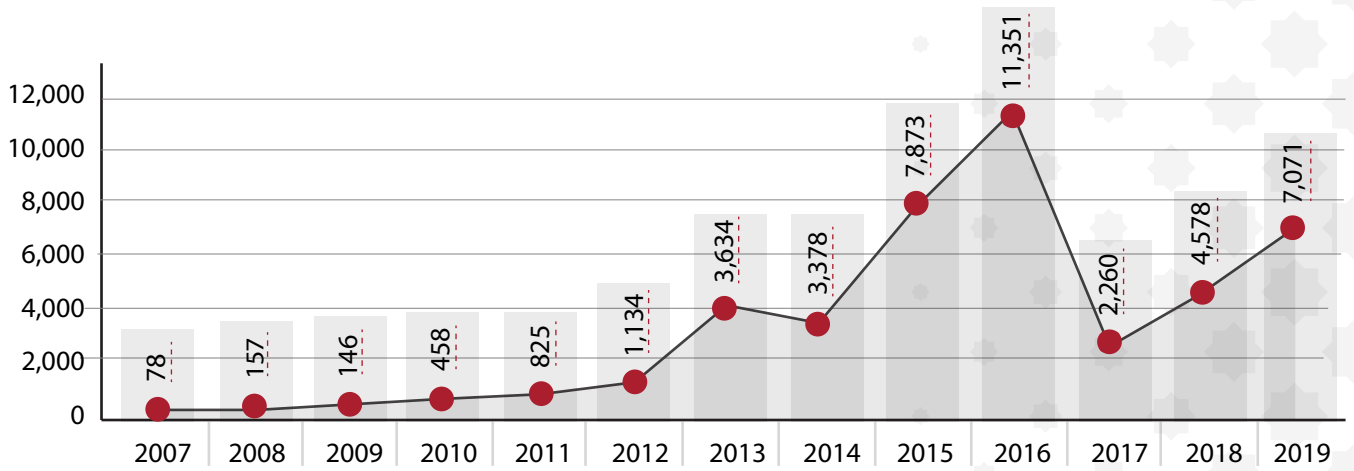
صافي أرباح البنك بعد الضريبة



بلغت صافي أرباح بنك الشام لعام 2019 مقدارها (3,178) مليون ليرة سورية و (858) مليون ليرة سورية عن العام 2018 أي بنسبة تغير مقدارها (270%).

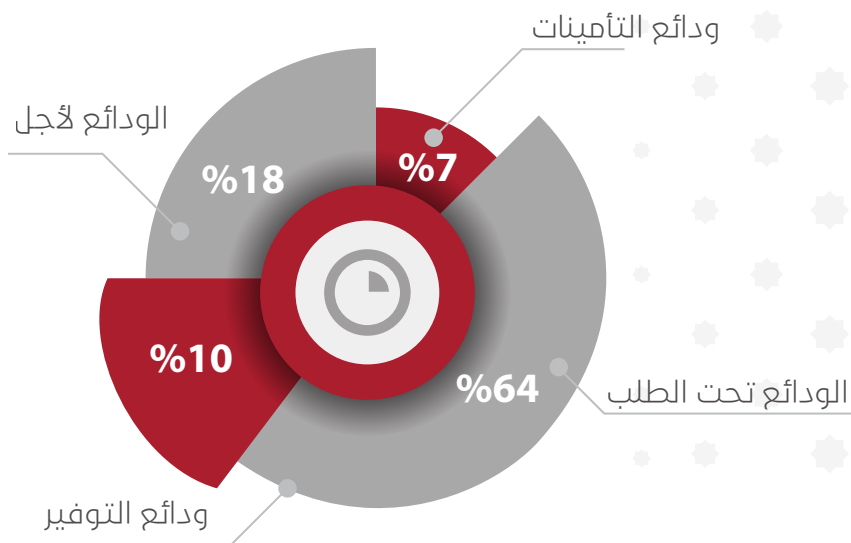
لمحة عن تطور النتائج المالية

إجمالي الربح من العمليات التشغيلية



بلغت إجمالي أرباح بنك الشام من عملياته الاستثمارية و التمويلية و غيرها بعام 2019 (7,071) مليون ليرة سورية و حوالي (4,578) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2018 أي بنسبة زيادة مقدارها (54%).

توزيع الودائع كما في 2019-12-31



الودائع لأجل 27,596 مليون ل.س

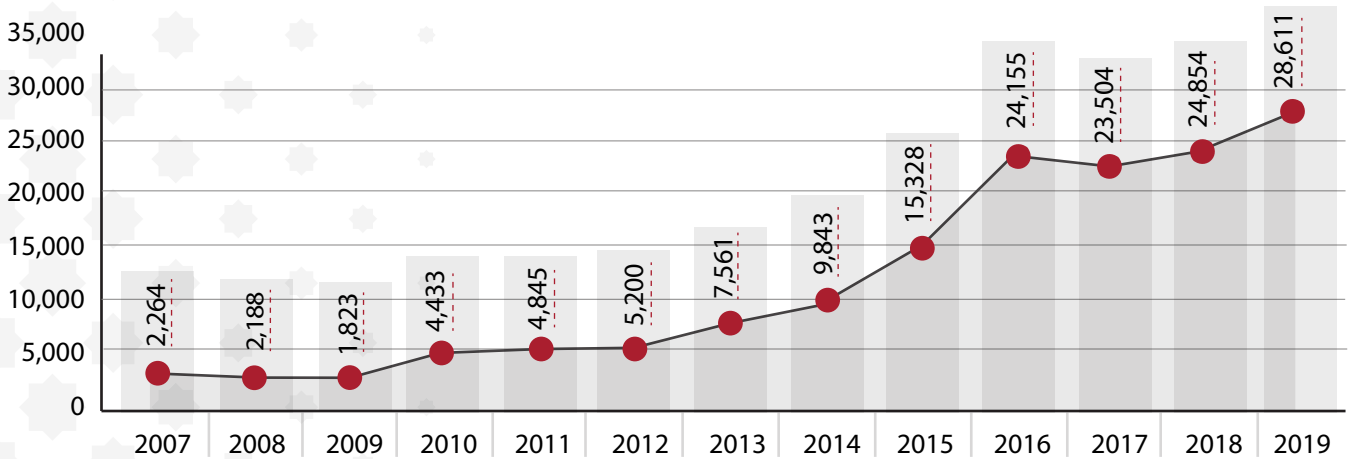
الودائع تحت الطلب 95,706 مليون ل.س

ودائع التأمينات 10,573 مليون ل.س

ودائع التوفير 15,590 مليون ل.س

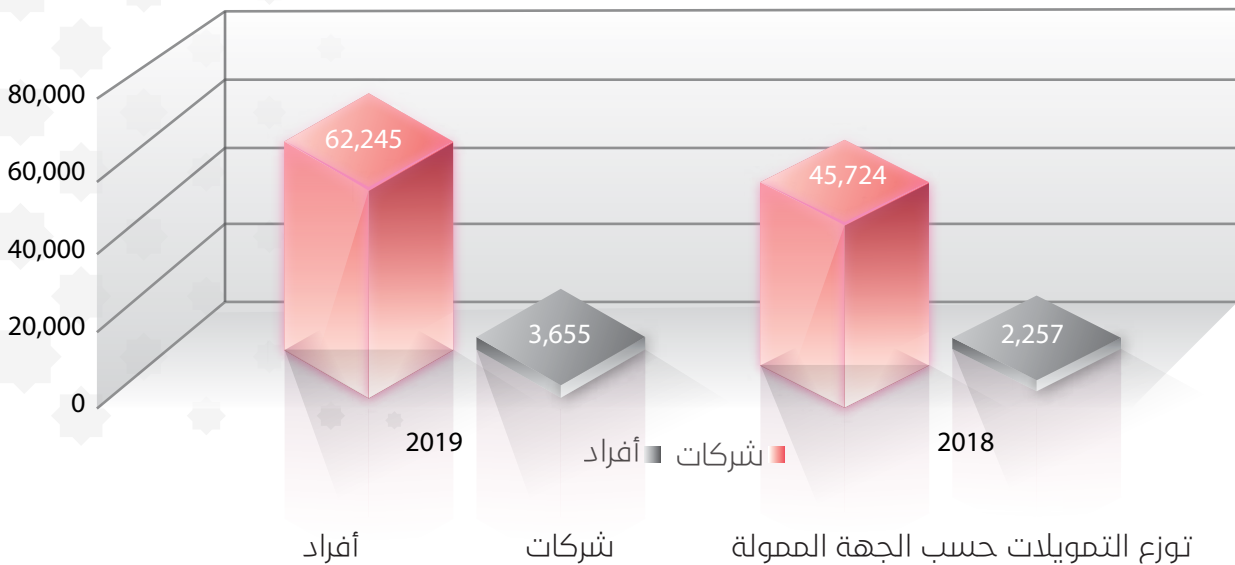
لمحة عن تطور النتائج المالية

التغير في حقوق المساهمين



بلغت إجمالي أرباح بنك الشام من عملياته الاستثمارية و التمويلية و غيرها بعام 2019 (7,071) مليون ليرة سورية و حوالي (4,578) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2018 أي بنسبة زيادة مقدارها (54%).

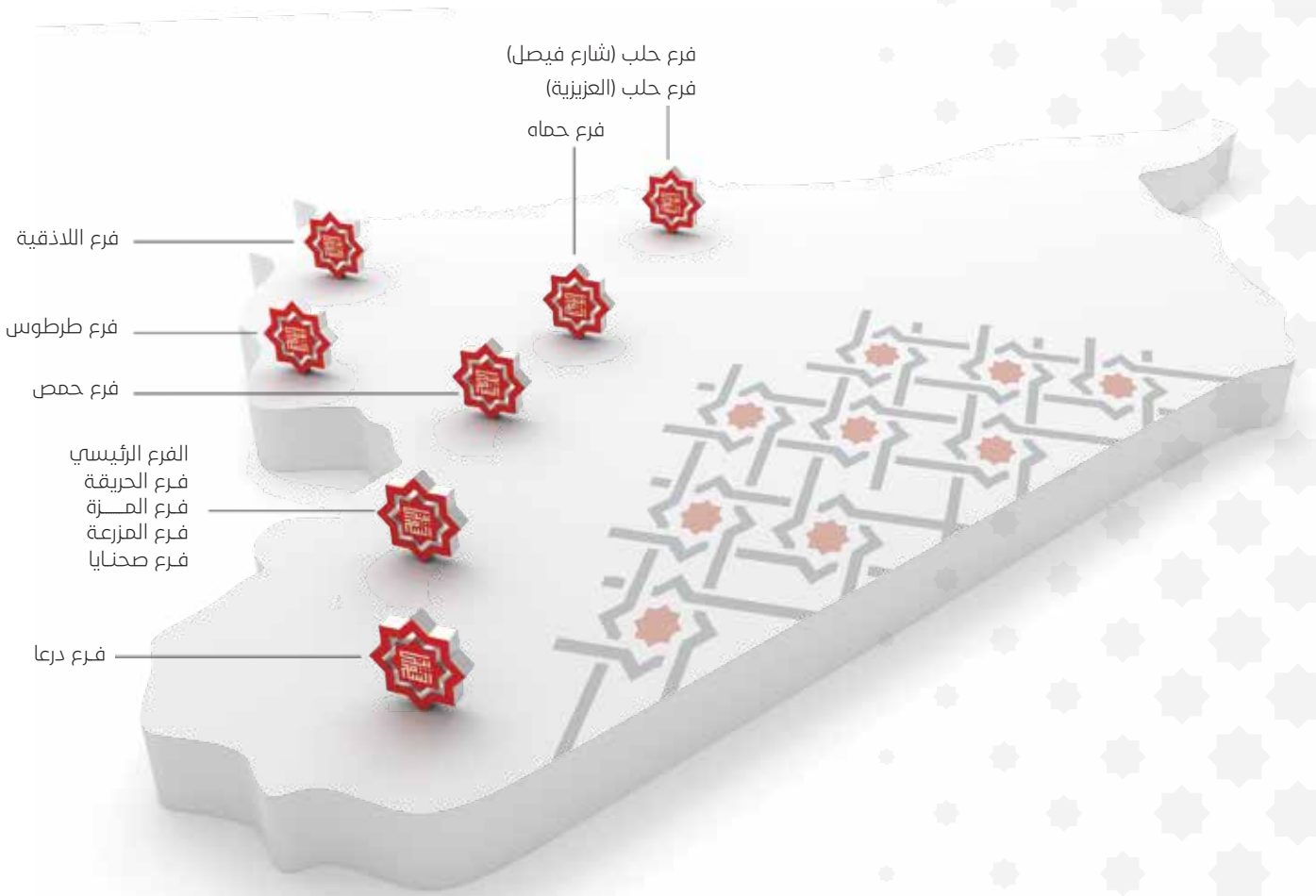
توزع التمويلات حسب الجهة الممولة



أفراد	شركات	توزع التمويلات حسب الجهة الممولة
3,655,408,057	62,245,320,596	2019
2,256,571,850	45,724,493,105	2018

شبكة الفروع

عدد فروع البنك 12 فرعاً موزعة على الشكل التالي:



القوائم المالية الموحدة لعام 2019

”

جبال اللاذقية - اللاذقية

13th ChamBank
Annual Report
التقرير السنوي

خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إلى مساهمي بنك الشام شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة")، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وبيان الدخل الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية الموحدة بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وأدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في الأمور التي لم يتم تغطيتها في معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعليمات مصرف سورية المركزي.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد وفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة.

في اعتقادنا، إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمور الهامة في التدقيق

الأمور الهامة في التدقيق هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب تقديرنا المهني، الأهمية البالغة عند تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وتكوين رأينا في البيانات المالية الموحدة ككل، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

الأمور الهامة في التدقيق

الخسائر الائتمانية المتوقعة والتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ "اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية"

قامت المجموعة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ "اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية" من سلسلة من الإجراءات ٣٠ بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٩، وذلك استناداً إلى قرار والاختبارات، منها:

- تكوين فهم شامل حول عملية التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ وإجراءات التطبيق،

- تعزيز فهم شامل حول السياسات المحاسبية والأدوات والنماذج المستخدمة من قبل المجموعة لغرض احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة،

- تحديد نظم الرقابة الداخلية المطبقة لدى

مجلس المحاسبة والتدقيق بجلسته رقم ١ لعام ٢٠١٨.

تم استخدام السامحية الواردة في نص المعيار، حيث طبقت المجموعة معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ بأثر رجعي بدون إعادة عرض البيانات المقارنة.

حسب معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠، يتم احتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للموجودات المالية

للمجموعة (الأرصدة لدى المصارف المركزية، إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية، ذمم

رقم ٥٨٩٥

11/272

رقم الترخيص /

الزميل محمد موسى المكسور

اسم

المجموعة ذات العلاقة بموضوع الخسائر الائتمانية المتوقعة، وإجراء اختبارات على هذه النظم لتقييم مدى فعاليتها،
- تقييم مدى ملائمة أحكام وتقديرات الإدارة المطبقة لغرض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة،
- تقييم مدى صحة مدخلات المعلومات المستخدمة ضمن نماذج احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة،
- تقييم دقة عمليات احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة،
- تقييم ملائمة الإفصاحات الخاصة بمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠.

البيع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية/ داخل وخارج الميزانية).
يعتبر مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأمور الهامة في التدقيق نظراً لتعقيد عملية تقدير المخاطر الائتمانية والحاجة لاستخدام نماذج إحصائية، حيث يختلف التعرض باختلاف أوضاع السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الزمن. يتطلب تقدير المخاطر الائتمانية المتوقعة استخدام التقديرات، حيث يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام احتمال التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر (إيضاح ٢، إيضاح ٣، إيضاح ٤، إيضاح ٥، إيضاح ٦، إيضاح ١٦، إيضاح ٣٦، إيضاح ٤٠، إيضاح ٤٤).

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أصدر رأياً غير معدل حول تلك البيانات المالية بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١٩.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠١٩، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية المدققة وتقرير المدقق حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير.

لا يغطي رأينا في البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بخصوصها.

وفيما يتصل بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو محرفة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في الأمور التي لم يتم تغطيتها في معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعليمات مصرف سورية المركزي، وهي المسؤولة عن تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لتمكينها من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن لدى الإدارة نية في تصفية المجموعة أو التوقف عن العمل، أو ما لم يكن لديها خيار واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الخطأ الجوهري دائماً عند وجوده. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بمفردها أو بمجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الحكم المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك نقوم بما يلي:

- ❖ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة وتوفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف، أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلية.
- ❖ الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذو الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.
- ❖ تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومنطقية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- ❖ التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، وفيما إذا وجد شك جوهري متعلق بأحداث وظروف قد تثير شكوكاً حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة بالاستناد لأدلة التدقيق التمهيدية. في حال تبين لنا وجود شك جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجنا مبني على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك، فإن الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- ❖ تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تعبر عن العمليات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- ❖ الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة، لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق للمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها، ونظّل مسؤولين فقط عن رأينا.

نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت عملية التدقيق المخطط لهما ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في نظام الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال عملية التدقيق.

كذلك نقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ويؤكد على تواصلنا معهم حول كافة العلاقات والأمور الأخرى التي يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الوقائية إن لزم الأمر.

من بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تم تضمينها في تقريرنا ضمن الأمور الهامة في التدقيق. نقوم بوصف هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن أي منها، أو عندما نرى، في حالات نادرة جداً، أن الأمر يجب أن لا يتم الإفصاح عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية لذلك يتوقع أن تزيد على المنافع الإيجابية المتحققة للمصلحة العامة من هذا الإفصاح.

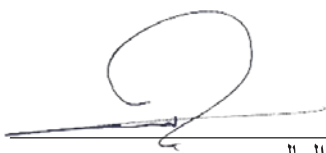
تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام المجموعة مع تعليمات وأنظمة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية الموحدة.
- تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، وإن البيانات المالية الموحدة المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

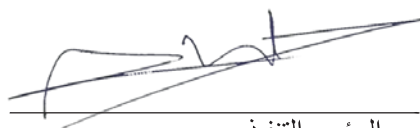
محمد موسى المكسور
دمشق - الجمهورية العربية السورية
مجلس المحاسبين القانونيين
٢٠٠٩/٢٦٢٦
٢٠٠٩/٢٦٢٦

الموجودات	إيضاح	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	3	57,391,278,327	51,101,530,575
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	4	34,064,455,093	37,090,791,587
حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	5	11,408,384,361	6,945,000,000
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي	6	65,900,728,653	47,981,064,955
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	7	164,343,393	134,933,805
استثمارات عقارية	8	2,276,500,000	2,380,850,000
موجودات ثابتة	9	10,391,860,898	6,627,130,010
موجودات غير ملموسة	10	43,138,048	6,933,540
موجودات ضريبية مؤجلة	17	1,107,879	1,338,589
موجودات أخرى	11	862,960,263	2,276,009,080
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	12	2,263,455,530	2,163,455,530
مجموع الموجودات		184,768,212,445	156,709,037,671

المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية			
المطلوبات			
إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية	13	46,251,810,234	28,222,042,495
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	14	49,454,399,523	53,967,068,395
تأمينات نقدية	15	10,573,360,661	5,245,066,197
مخصصات متنوعة	16	486,385,550	290,319,608
مخصص ضريبة الدخل	17	622,078,494	313,010,014
مطلوبات أخرى	18	5,034,949,750	4,769,750,985
مجموع المطلوبات		112,422,984,212	92,807,257,694
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة			
حسابات الاستثمار المطلقة	19	43,186,923,046	38,707,773,250
احتياطي مخاطر الاستثمار	20	274,186,895	210,829,472
احتياطي معدل الأرباح	25	270,614,341	126,624,831
مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		43,731,724,282	39,045,227,553
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		156,154,708,494	131,852,485,247
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	21	6,000,000,000	5,250,000,000
احتياطي عام مخاطر التمويل	22	-	33,051,351
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	23	2,521,481,216	2,175,411,384
احتياطي قانوني	24	825,184,691	430,618,546
احتياطي خاص	24	825,184,691	430,618,546
احتياطي معدل الأرباح	25	1,290,334,070	1,017,254,859
الأرباح المدورة غير المحققة		14,708,920,881	14,708,920,881
الأرباح المدورة المحققة		2,439,531,297	807,850,250
مجموع حقوق مساهمي البنك		28,610,636,846	24,853,725,817
الحقوق غير المسيطرة	26	2,867,105	2,826,607
مجموع حقوق الملكية		28,613,503,951	24,856,552,424
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية		184,768,212,445	156,709,037,671



المدير المالي



الرئيس التنفيذي



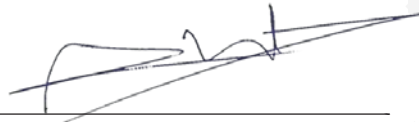
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	إيضاح	
4,607,373,963	6,170,226,752	27	إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
359,658,992	258,339,930	28	إيرادات من مصارف ومؤسسات المالية
-	-	29	المصاريف المحملة على الوعاء الاستثماري المشترك
4,967,032,955	6,428,566,682		إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين البنك وحسابات الاستثمار المطلق
(587,683,264)	(418,913,462)		احتياطي معدل الأرباح
4,379,349,691	6,009,653,220		إجمالي دخل الاستثمارات بعد تنزيل احتياطي معدل الأرباح
(1,222,679,438)	(1,530,264,283)		حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق مع الاحتياطي
(39,826,666)	(63,458,161)	20	احتياطي مخاطر الاستثمار
(1,182,852,772)	(1,466,806,122)	30	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
3,156,670,253	4,479,388,937	31	حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال
960,769,756	1,962,897,180	32	صافي إيرادات خدمات مصرفية
142,504,595	600,887,451		أرباح فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)
317,989,935	28,044,604	33	إيرادات أخرى
4,577,934,539	7,071,218,172		إجمالي الدخل الخاص بالبنك
(1,154,764,879)	(1,436,413,522)	34	نفقات الموظفين
(180,843,939)	(222,074,727)	9-10	استهلاكات وإطفاءات
(2,210,189,255)	(1,346,298,127)	35	مصاريف إدارية وعمومية
185,000,000	70,727,544	36	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(50,000,000)	(50,000,000)	16	مخصصات متنوعة
(3,410,798,073)	(3,125,513,920)		إجمالي المصروفات
1,167,136,466	3,945,704,252		الربح قبل الضريبة
(308,694,767)	(767,625,317)	17	مصروف ضريبة الدخل
858,441,699	3,178,078,935		صافي الربح
858,395,033	3,178,038,437		ويعود إلى
46,666	40,498		مساهمي البنك
858,441,699	3,178,078,935		الحقوق غير المسيطرة
14.31	52.97	37	حصة السهم من ربح السنة



المدير المالي



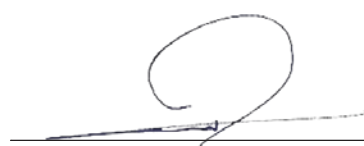
الرئيس التنفيذي

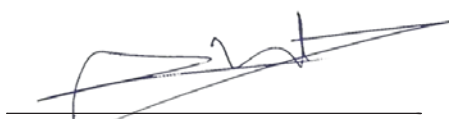


رئيس مجلس الإدارة

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	إيضاح
1,167,136,466	3,945,704,252	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
180,843,939	222,074,727	صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة
1,222,679,438	1,530,264,283	تعديلات لبنود غير نقدية:
(185,000,000)	70,727,544	استهلاكات وإطفاءات
-	(267,308)	عائد حسابات الاستثمار المملوكة
50,000,000	50,000,000	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
		أرباح بيع موجودات ثابتة
		مخصصات متنوعة
2,435,659,843	5,818,503,498	صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(6,945,000,000)	(4,461,718,202)	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
7,623,017,089	(374,551,756)	الإيداعات لدى مصارف (التي يزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
(1,664,117,788)	(271,947,932)	أرصدة مقيدة السحب*
(12,528,982,724)	(18,146,595,254)	إيداعات لدى المصرف المركزي (احتياطي نقدي إلزامي)
(1,532,311,117)	1,402,886,492	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
2,074,000,000	(1,494,000,000)	الموجودات الأخرى
(137,569,891)	(458,326,127)	ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
677,688,820	5,411,439,600	ضريبة الدخل المدفوعة
1,847,919,112	416,335,198	تأمينات
(8,149,696,656)	(12,157,974,483)	مطلوبات أخرى
		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في النشاطات التشغيلية
963,703,077	(29,412,862)	التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
(6,597,048)	(41,299,408)	الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
(5,110,439,690)	(3,477,354,854)	شراء موجودات غير ملموسة
-	25,151,567	شراء موجودات ثابتة
-	(100,000,000)	النقد المتحصل من بيع موجودات ثابتة
(4,153,333,661)	(3,622,915,557)	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في النشاطات الاستثمارية
13,884,809,261	4,639,303,329	التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية
502,686,897	274,827,639	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المملوكة
21,761,226,612	(4,420,220,843)	حصة مساهمي البنك من احتياطي معدل الأرباح
(1,147,739,630)	(1,472,865,039)	الحسابات الجارية
(83,809,300)	(2,136,186)	أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية
(4,152,148)	(7,225,100)	توزيعات أرباح نقدية
34,913,021,692	(988,316,200)	مصاريف نقدية لإصدار أسهم
		صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
(289,701,827)	(132,720,712)	تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد ومافي حكمه
22,320,289,548	(16,901,926,952)	صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال السنة
16,150,419,663	38,470,709,211	يضاف
38,470,709,211	21,568,782,259	النقد وما في حكمه في بداية السنة
		النقد وما في حكمه في نهاية السنة

*مجموع مبالغ الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزانة الأمريكية


المدير المالي


الرئيس التنفيذي


رئيس مجلس الإدارة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي عام مخاطر التمويل	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المدورة غير المحققة	أرباح السنة	الأرباح المدورة المحققة	مجموع حقوق مساهمي البنك	الحقوق غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
2019											
الرصيد في 1 كانون الثاني	5,250,000,000	430,618,546	430,618,546	33,051,351	1,017,254,859	2,175,411,384	14,708,920,881	-	24,856,552,424	2,826,607	24,856,552,424
أثر التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم 30	-	-	-	(33,051,351)	-	-	-	-	(33,051,351)	-	(33,051,351)
الرصيد المعدل كما في 1 كانون الثاني	5,250,000,000	430,618,546	430,618,546	-	1,017,254,859	2,175,411,384	14,708,920,881	-	24,823,501,073	2,826,607	24,823,501,073
الحركة على احتياطي قيمة عادلة للاستثمارات العقارية (إيضاح 23)	-	-	-	-	-	346,069,832	-	-	346,069,832	-	346,069,832
زيادة رأس المال (إيضاح 46)	750,000,000	-	-	-	-	-	-	-	(750,000,000)	-	(750,000,000)
مصاريف إصدار أسهم	-	-	-	-	-	-	-	-	(7,225,100)	-	(7,225,100)
احتياطي معدل الأرباح	-	-	-	-	273,079,211	-	-	-	273,079,211	-	273,079,211
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	3,178,038,437	-	3,178,038,437	40,498	3,178,078,935
تخصيص ربح السنة	-	394,566,145	394,566,145	-	-	-	(3,178,038,437)	-	2,388,906,147	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول	6,000,000,000	825,184,691	825,184,691	-	1,290,334,070	2,521,481,216	14,708,920,881	-	28,613,503,951	2,867,105	28,613,503,951
2018											
الرصيد في بداية السنة	5,000,000,000	313,909,216	313,909,216	33,051,351	518,507,215	2,175,411,384	14,708,920,881	-	23,503,887,689	2,783,666	23,503,887,689
احتياطي معدل الأرباح	-	-	-	-	498,747,644	-	-	-	498,747,644	-	498,747,644
تعديلات سنوات سابقة	-	-	-	-	-	-	-	-	(372,460)	(3,725)	(372,460)
نوزيعات أسهم مجانية	250,000,000	-	-	-	-	-	-	-	(250,000,000)	-	-
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	858,395,033	-	858,395,033	46,666	858,441,699
تخصيص أرباح السنة	-	116,709,330	116,709,330	-	-	-	(858,395,033)	-	624,976,373	-	-
مصاريف إصدار أسهم	-	-	-	-	-	-	-	-	(4,152,148)	-	(4,152,148)
الرصيد في 31 كانون الأول 2018	5,250,000,000	430,618,546	430,618,546	33,051,351	1,017,254,859	2,175,411,384	14,708,920,881	-	24,856,552,424	2,826,607	24,856,552,424

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (48) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

1 معلومات عامة

إن بنك الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغفلة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م و) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تأسس البنك برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية 1,000 ليرة سورية للسهم الواحد. بدأ البنك بممارسة أنشطته في 27 آب 2007.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011 تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناء عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

تم إدراج أسهم البنك في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 25 أيار 2014.

بتاريخ 1 تشرين الأول 2018 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (117/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، وتمت زيادة رأس مال البنك بقيمة إجمالية 250,000,000 ليرة سورية عن طريق اعتماد 2,500,000/ سهم بقيمة اسمية 100/ ليرة سورية للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المدورة المحققة، ليصبح إجمالي قيمة رأس المال 5,250,000,000 ليرة سورية.

خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 29 نيسان 2019 تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة لجهة زيادة رأس مال البنك من خلال تحويل جزء من الأرباح المدورة وتوزيع أسهم مجانية عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 6,000,000,000 ليرة سورية. بتاريخ 25 تموز 2019 تمت الموافقة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعددها اثنا عشر فرعاً والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية.

اسم الشركة جنسية الشركة نسبة الملكية فيها طبيعة النشاط
شركة أموال الشام

الإسلامية للوساطة المالية سورية 99% الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

يقوم البنك على وجه الخصوص بمباشرة الأنشطة التالية:

1. فتح الحسابات الجارية.
2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخلقها مع أموال البنك والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في البنك من معاملات.
3. فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في البنك من معاملات.
4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات المنتجة وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في البنك.
7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للبنك أو الأموال التي لها حكم الأموال الخاصة للبنك أو ما كان بمثابة.
8. أية أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في البنك.

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحدة الأولية كما في 31 كانون الأول 2019 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 31 كانون الثاني 2020، وتمت الموافقة على البيانات النهائية من قبل رئيس مجلس الإدارة.

1 معلومات عامة (تتمة)

هيئة الرقابة الشرعية
يخضع نشاط البنك لإشراف هيئة رقابية شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء (هم السادة: فضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة وعضواً تنفيذياً فيها، وفضيلة الأستاذ عبد السلام محمداه نائباً للرئيس، فضيلة الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي عضواً)، تم تعيين الدكتور أحمد حسن والأستاذ عبد السلام محمداه من قبل الجمعية العمومية وبناء على موافقة مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 64 /م ن تاريخ 21 أيار 2017، وعين الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي بموجب موافقة مجلس النقد والتسليف الصادرة بالقرار رقم 97 تاريخ 19 تموز 2017، وإقرار الجمعية العمومية هذا التعيين في اجتماعها المنعقد بتاريخ 13 أيار 2018، لا يجوز عزل أي من أعضاء الهيئة إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك، كما تم تعيين الدكتور محمد خلف كعضو متدرب بموجب القرار 97 المذكور أعلاه ولمدة محددة.
تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للبنك.
كما تم تعيين الدكتور محمد خلف كعضو متدرب بموجب القرار 97 المذكور أعلاه ولمدة محددة.

2 السياسات المحاسبية

أسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك وشركته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطيها الهيئة ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

- تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات العقارية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.

- إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة.

- يُراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة (سواء الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة أو من أموال البنك الذاتية) البيانات المالية لبنك الشام ش.م.م.س.ع والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركة التابعة عند التوحيد. تبلغ حصة البنك في رأسمال الشركة التابعة 99%.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة البنك على الشركة التابعة.

يتم تضمين عمليات الشركة التابعة في بيان الدخل الموحد منذ تاريخ التملك أو حتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً، ووفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف 501/م ن/ب 4 تاريخ 10 أيار 2009 وتعديلاته.

تمثل حقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل البنك في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن بيان الدخل الموحد وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي البنك (الأم).

يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة البنك من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خصم شراء) مباشرة في بيان الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء.
في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

التغييرات في المعايير المحاسبية

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغير النافذة بعد

- معيار المحاسبة المالي رقم 31 "الوكالة بالاستثمار"
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 31 عام 2017، يحدّد هذا المعيار الأسس المحاسبية للوكالة بالاستثمار في المؤسسات المالية (سواء كانت مستثمراً أو وكيلًا)، فيما يخص التصنيف، الاعتراف الأولي، القياس اللاحق، العرض والإفصاح وغيرها من المسائل ذات الصلة. يميز المعيار من حيث المعالجة المحاسبية والمواضيع الأخرى ذات الصلة بين الوكالة بالاستثمار لدى المؤسسة المالية بصفتها مستثمراً والوكالة بالاستثمار لدى المؤسسة المالية بصفتها وكيلًا. لا ينطبق هذا المعيار على الاستثمار في الصكوك وصناديق الاستثمار والتكافل. هذا المعيار نافذ للتطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

- معيار المحاسبة المالي رقم 32 "الإجارة"
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 32 عام 2019، يحدّد هذا المعيار الأسس المحاسبية لمعاملات الإجارة في المؤسسات المالية الإسلامية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 8 "الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك" حيث أحدث تغييرات ملحوظة فيما يخص مبادئ التصنيف، والإثبات والقياس، والعرض والإفصاح، ويشمل هذا المعيار أشكال الإجارة المختلفة التي تنفذها المؤسسات المالية الإسلامية وتكون طرفاً فيها، سواءً مؤجر أو مستأجر، بما في ذلك الإجارة التشغيلية، والإجارة المنتهية بالتملك، ولا ينطبق هذا المعيار على صكوك الإجارة، ومعاملات الإجارة لاستكشاف واستخراج الموارد الطبيعية، إجارة الخدمات. هذا المعيار نافذ للتطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر.

- معيار المحاسبة المالي رقم 34 "التقارير المالية لحملة الصكوك"
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 34 عام 2018، يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ المحاسبة والتقارير المالية للموجودات والأعمال التي تقوم عليها الصكوك، لضمان تقديم تقارير شفافة وعادلة لجميع أصحاب المصلحة وخصوصاً حاملي الصكوك. هذا المعيار نافذ للتطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

- معيار المحاسبة المالي رقم 35 "احتياطات المخاطر"
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 35 عام 2018، يحدّد هذا المعيار الأسس المحاسبية لاحتياطات المخاطر، ولا يلزم المؤسسات المالية بتشكيل احتياطات المخاطر، لكنه يسري على تلك الاحتياطات مهما كان الاسم الذي تطلقه المؤسسات على تلك الاحتياطات، إذا كانت تحقق تعريف الاحتياطات الوارد في هذا المعيار.

يشجع المعيار المؤسسات المالية الإسلامية على تكوين احتياطات المخاطر بالقدر الكافي لحماية أصحاب الحسابات القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر وخاصة في مواجهة المخاطر المتعددة مثل المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية ومخاطر الاستثمار ومخاطر معدل العائد.

يحلّ هذا المعيار مع معيار المحاسبة المالي رقم 30 "اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية" محلّ معيار المحاسبة المالي رقم 11 "المخصّصات والاحتياطات"، ويصبح هذا المعيار سارياً إلى جانب معيار المحاسبة المالية رقم 30 ويخضع اعتماده للأحكام الانتقالية المنصوص عليها في المعيار المذكور وهو نافذ للتطبيق اعتباراً من 1 كانون الثاني 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر فقط في حال قررت المؤسسة المالية الإسلامية التطبيق المبكر للمعيار رقم 30.

نظراً لإصدار معيار المحاسبة رقم 30 بتاريخ سابق لتاريخ صدور المعيار 35، تم السماح بشكل مؤقت بالاستمرار باعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 11 فيما يخص احتياطات المخاطر على الرغم من التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم 30.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

التغييرات في المعايير المحاسبية (تتمة)

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغير النافذة بعد (تتمة)

- معيار المحاسبة المالي رقم 30 "اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية" (تطبيق مبكر)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 30 في عام 2017 والمتعلق بالاضمحلال والخسائر الائتمانية والارتباطات المثقلة بالأعباء. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم 11 "المخصصات والاحتياطيات" وأجزاء من معيار المحاسبة المالي رقم 25 "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة" فيما يخص الاضمحلال.

يعتبر تطبيق هذا المعيار إلزامياً من الفترات المالية المبتدئة في 1 كانون الثاني 2020 أو بعده، مع السماح بالتطبيق المبكر. علماً أنه تقرر التطبيق المبكر للمعيار بتاريخ 1 كانون الثاني 2019 استناداً إلى قرار مجلس المحاسبة والتدقيق بجلسته رقم 1 لعام 2018. تم تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 بأثر رجعي، مع استخدام السماحية الواردة في نص المعيار، بدون إعادة عرض البيانات المقارنة.

يصنف المعيار مخاطر الائتمان على التعرضات ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر

تتضمن المرحلة الأولى موجودات مالية عند الاعتراف الأولي وتلك التي لم تزد مخاطر الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي. يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الأولى على أساس 12 شهر. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة للـ 12 شهر هي تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لأحداث تعثر ممكنة الحدوث خلال فترة الـ 12 شهر بعد تاريخ بيان المركز المالي.

- المرحلة الثانية: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الائتمان - غير مضمحلة ائتمانياً

تتضمن المرحلة الثانية الموجودات المالية التي ازدادت مخاطر الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي دون وجود دليل موضوعي على اضمحلالها. يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الثانية على مدار عمر الائتمان. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الائتمان هي تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لجميع أحداث التعثر ممكنة الحدوث خلال كامل عمر الأصل المالي.

- المرحلة الثالثة: الموجودات المالية المضمحلة

تتضمن المرحلة الثالثة الموجودات المالية التي يوجد دليل موضوعي على اضمحلالها في تاريخ بيان المركز المالي. يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة على مدار عمر الائتمان.

يتم تكوين مؤونات وفقاً للخسارة الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss - ECL)، تُحتسب كما يلي:

احتمال التعثر (Probability of Default-PD) × الخسارة عند التعثر (Loss Given Default-LGD) × التعرض عند التعثر (Exposure at Default-EAD)

حيث يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة مرجحة باحتمالية التعثر خلال 12 شهراً القادمة من عمر الدين للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى، ولكامل عمر الدين للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثانية والثالثة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

التغييرات في المعايير المحاسبية (تتمة)

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغير النافذة بعد (تتمة)

- معيار المحاسبة المالي رقم 30 "اضمحلال الموجودات و الخسائر الائتمانية" (تطبيق مبكر) (تتمة)

تأثير تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30

وفقاً للأحكام الانتقالية المتعلقة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 للمرة الأولى، يقوم البنك بإثبات أي فرق بين القيمة المدرجة السابقة بموجب قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنسب إلى المساهمين في بداية فترة إعداد التقارير المالية السنوية (التي تتضمن على تاريخ التطبيق لأول مرة) في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة والمخصص المتراكم العائد إلى المساهمين، إلا في حال وجود فائض.

نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 للمرة الأولى في 1 كانون الثاني 2019، تم تغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة باستخدام المؤونات المكونة وفقاً لنظام تصنيف مخاطر الديون وتكوين المخصصات ساري المفعول قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30، بالإضافة إلى رصيد المؤونات الفائضة عن تطبيق القرار رقم 902 م/ن/ ب 4 للعام 2012 والمؤونات العامة المكونة لقاء اختبارات الجهد، ونتج عن ذلك فائض بمبلغ 43,864,645 ليرة سورية، تم استخدامه - بالإضافة إلى احتياطي مخاطر التمويل البالغ 33,051,351 ليرة سورية - لتغطية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عام 2019 وذلك حسب تعليمات مصرف سورية المركزي.

يوضح الجدول التالي أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 على الأرصدة الافتتاحية:

الموجودات	الرصيد قبل التعديل	تعديلات تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30	الرصيد بعد التعديل
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	51,101,530,575	(24,837,873)	51,076,692,702
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	37,090,791,587	(2,837,619)	37,087,953,968
حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	6,945,000,000	(286,858)	6,944,713,142
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي	47,981,064,955	88,859,287	48,069,924,242
المطلوبات			
مخصصات متنوعة	(290,319,608)	(17,032,292)	(307,351,900)
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	(39,045,227,553)	-	(39,045,227,553)
الأرباح المتراكمة المحققة	(807,850,250)	-	(807,850,250)

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والنافذة اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019

- معيار المحاسبة المالي رقم 28 "المربحة والبيوع الآجلة الأخرى"

يوضح المعيار المعالجة المحاسبية للمربحة والبيوع الآجلة من خلال عرض المسائل المحاسبية المختلفة المتعلقة بالمربحة من الإثبات الأولى، القياس اللاحق، العرض والإفصاح وغيرها من المسائل ذات الصلة.

بالإضافة للمربحة، هناك العديد من عمليات التمويل الإسلامي التي تعتمد على المتاجرة ولكنها بخلاف المربحة لا تستوجب الإفصاح عن التكلفة والأرباح للشخص الذي ينوي الشراء، وهذه المبيعات تأخذ أشكال عديدة ويشير لها هذا المعيار بـ (البيوع المؤجلة)، ولا يغطي هذا المعيار التورق ومربحة السلع.

حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم 2 "المربحة والمربحة للأمر بالشراء"، ومعيار المحاسبة المالية رقم 20 "البيع الآجل".

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم التقديرات المحاسبية
إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد. إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

مبدأ الاستمرارية
قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

المعالجة الزكوية والضريبية
إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الودائع والادخار) في حال توافر شروط وجوب الزكاة، وذلك لعدم وجود تفويض من الجمعية العمومية للبنك بإخراج الزكاة عن المساهمين. بلغت قيمة الزكاة على أسهم بنك الشام مبلغاً قدره 553,825,075 ليرة سورية، تحتسب الزكاة بمعدل 2.577% سنوياً حسب السنة الميلادية، بعد تحديد وعاء الزكاة وفق طريقتين طريقة صافي الموجودات أو طريقة صافي الأموال المستثمرة، وتم اختبار الطريقتين وظهرت النتيجة واحدة، حيث بلغ الوعاء الزكوي 21,486,908,835 ليرة سورية. تم استبعاد الوديعة الإلزامية المجمدة لدى مصرف سورية المركزي من وعاء الزكاة، حيث تزكي لمرة واحدة عند قبضها وذلك حسب معيار الزكاة رقم 35 في الفقرة 8/4/3/5 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم أسهم البنك بحسب الغرض الذي اقتنيت من أجله، فالأسهم المقتناة بقصد النماء (أي بغرض الاستفادة من ريعها مصدراً للدخل) تزكي بمبلغ 9.230 ليرة سورية للسهم الواحد، أما الأسهم المقتناة بغرض المتاجرة فتعامل معاملة عروض التجارة فيخرج مالكةا نسبة 2.577% من قيمتها السوقية وقت وجوب الزكاة حسب السنة الميلادية.

الكسب أو الصرف المخالف للشرعية الإسلامية
يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحد ضمن المطلوبات الأخرى ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية. وخلال عام 2019 تم ترحيل مبالغ 244,334 ليرة سورية إلى صندوق المخالفات الشرعية بناء على قرارات هيئة الرقابة الشرعية، مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها 761,905 ليرة سورية خلال عام 2018.

وهذه المبالغ ناتجة عن:

البيان	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
فوائد من البنوك	-	-
تجنيب أرباح معاملات غير شرعية	164,834	657,833
زيادة بالصندوق	79,500	52,000
أخرى	-	52,072
إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية	244,334	761,905
رصيد صندوق المخالفات الشرعية	193,107	-

وكانت حركة صندوق المخالفات الشرعية كما يلي:

	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
رصيد صندوق المخالفات الشرعية بداية السنة	-	-
الزيادة خلال السنة	244,334	761,905
الاستخدامات خلال السنة	(51,227)	(761,905)
رصيد صندوق المخالفات الشرعية آخر السنة	193,107	-

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية يصرف هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية.

أهم التقديرات المحاسبية (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية
في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

الموجودات الضريبية المؤجلة
يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المعلقة
يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عمليات البنك، حيث إن الإيرادات الناجمة عن عمليات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملات تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك، ولأن أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة) لا يتحملون نفقاتها. يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 834/م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012. يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الأموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة، الاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية. يحسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بناءً على الشرائح التالية:

2019	2018	
30%	30%	حساب التوفير
85%	85%	وديعة العطاء
90%	90%	وديعة الأمان
55%	55%	حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة شهر
75%	75%	حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر
80%	80%	حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر
85%	85%	حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر شهراً
90%	90%	حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة أربعة وعشرين شهراً

إن الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الاستثمار المعلقة هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو المخالفة.

يتم التخصيص بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتخصيص احتساب وتحديد الربح.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم التقديرات المحاسبية (تتمة)

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق (تتمة)

الوكالات الاستثمارية (وديعة فرصة وغيرها): بموجبها ينيب صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) البنك (الوكيل) لتنمية مبلغ الاستثمار بأجرة أو بغير أجرة إذ تدخل مبالغ الوكالة الاستثمارية بالعملية المحلية/الأجنبية في عملية الاستثمار بصفقة واحدة أو صفقات متعددة وبنسبة 100% من المبلغ المستثمر على سبيل تحمل الاحتياطي الإلزامي، وتحدد أرباح الوكالات الاستثمارية حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، دون أن يشكل هذا الربح المتوقع التزاماً على البنك في نهاية الفترة الاستثمارية يستحق صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) أرباحاً حسب المتحقق الفعلي للاستثمار، مع إمكانية قيام البنك بالتبرع لأصحاب حسابات الاستثمار، ويستحق وكيل الاستثمار (البنك) أجرة قيامه بأعمال الوكالة بالاستثمار، وكل الزيادة على الربح المتوقع كحافز له على حسن الأداء. وفي حال أظهرت نتائج الاستثمار تحقيق خسائر فيتحمل أصحاب حسابات الاستثمار وحدهم هذه الخسارة، ولا يضمن وكيل الاستثمار (البنك) إلا في حال التعدي و/أو التقصير و/أو مخالفة شروط الوكالة وقيودها، فيضمن وفق مآقررته المعايير الشرعية.

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

2018			2019			متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	
0.81%	1.86%	5.77%	1.30%	3.21%	5.26%	

بلغ متوسط العائد الفعلي على المبلغ الخاضع للاستثمار في حال كانت نسبة المشاركة 100% لحسابات الاستثمار المطلق:

2018			2019			متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	
1.67%	4.12%	12.82%	2.91%	7.00%	11.72%	

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) 50% من صافي الربح المتحقق.

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار المطلق.

قام البنك بالتبرع بجزء من أرباحه لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق في وديعة الأمان من خلال رفع نسبة المشاركة إلى 100%.

لم يقيم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات أو أية مخصصات أخرى.

لم يقيم البنك بتحميل أي نفقات (من النفقات الموافق على تحميلها من قبل هيئة الرقابة الشرعية) لوعاء المضاربة خلال عام 2019. يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834/م/ن/ب 4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الاستثمار لأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق في الوعاء الاستثماري.

قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مول البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق).

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع)

في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة، وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار، فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الاستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت أموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل، وبموجب هذا المبدأ يصلح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة، ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي:

إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة: تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك، أو ترحل إلى حساب احتياطي معدل الأرباح (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية).

أما إن تم التخارج مع أموال المساهمين: فيختص المساهم بربح هذا الحساب.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة

أهم السياسات المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

أ. ترجمة العملات الأجنبية

الأرصدة والعمليات

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية والتي تتم على غير أساس المضاربة أو المشاركة خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، أما في حال تمت المعاملات على أساس عقد المضاربة أو المشاركة يتم معالجتها بتحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية إلى الليرة السورية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي والخاصة بالمصارف لأغراض التقييم. يتضمن بند الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعاملات بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد، الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمجموعة، إضافة إلى الأرباح والخسائر الناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية.

ب. معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

ج. الأدوات المالية – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق

تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بعمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب وقت محدد لنقل الملكية بموجب القوانين أو المتعارف عليه في السوق بتاريخ المتجارة (تاريخ إبرام الصفقة).

عقود المُرَاحبة

- بغرض التقاضي والتقليل من المخاطر المترتبة على البنك نتيجة شرائه للسلع ثم نكول العميل طالب الشراء عن الشراء من البنك، يلتزم بنك الشام بتطبيق خيار الشرط مع البائع الأول في عملية الشراء، وفي حال عدم تطبيقه لخيار الشرط يقوم البنك وقبل عملية الشراء بتوقيع العميل على وعد ملزم بالشراء، و يأخذ البنك منه هامش الجدية.
- يعتبر هامش الجدية التزاماً على البنك باعتباره من المطلوبات.
- في حال تطبيق خيار الشرط وتوقيع العميل على وعد ملزم للشراء وأخذ هامش جديده منه، فإن هامش الجدية يعاد كاملاً للعميل.
- وفي حالة نكول العميل عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للبنك حجز هامش الجدية وينحصر حقه فيه بمقدار الضرر الفعلي، وذلك بتحميل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المباعة للغير والتكلفة التي تكبدها البنك.
- أما في حالة إتمام العميل للعملية يتحول هامش الجدية إلى الدفعة المقدمة وتنزل من ثمن الشراء.
- يخير المتعامل في هامش الجدية بين استثماره على أساس المضاربة الشرعية وبين معاملته معاملة الحساب الجاري المحجوز عليه.

- يتم إثبات الأرباح عند التعاقد في عقود المُرَاحبة نقداً أو إلى أجل لا يتجاوز الفترة المالية الحالية.
- يتم إثبات إيرادات البيوع المؤجلة (الذي يُسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يُسدد ثمنه على أقساط تُدفع على فترات مالية مُتعددة لاحقة) بتوزيعها على الفترات المالية المُستقبلية لفترة الأجل بحيث يُخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح.
- يتم إثبات ذمم البيوع المؤجلة عند حدوثها بقيمتها الاسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها. (أي مبلغ الدين المطلوب من العملاء في نهاية الفترة المالية محسوماً منه أي مخصص خسائر انتمائية متوقعة).

السلم والسلم المُوازي

- يتم إثبات التمويل بالسلم عند دفع رأس المال إلى المُسلم إليه أو وضعه تحت تصرفه ويتم إثبات السلم المُوازي عند قبض البنك لرأس المال. ويُقاس رأس المال بالمبلغ الذي تم دفعه أو قبضه وإذا كان عيناً أو منفعة فيُقاس بالقيمة العادلة.
- عند تسلم البنك للمُسلم فيه يتم تسجيل الموجودات التي تسلمها البنك على أساس تكلفتها التاريخية، ويُعاد قياس تلك الموجودات في نهاية الفترة المالية على أساس التكلفة التاريخية أو القيمة السوقية (العادلة) أيهما أقل ويتم إثبات الفرق كخسارة في بيان الدخل.
- يتم إثبات نتيجة تسليم المُسلم فيه في عملية السلم المُوازي بإثبات الفرق بين المبلغ الذي سبق تسلمه من المسلم (المشتري النهائي) وبين تكلفة المسلم فيه (البضاعة) كربح أو خسارة في بيان الدخل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

الاستصناع والاستصناع الموازي

- تظهر عقود الاستصناع بقيمة المبالغ المدفوعة من قبل البنك منذ نشوء التعاقد، وتظهر عقود الاستصناع الموازي بصافي القيمة التعاقدية، ويتم إثبات أي تدني في القيمة عن القيمة النقدية المتوقع تحقيقها في بيان الدخل.
- يتم إظهار الأرباح المؤجلة في قيود الاستصناع بدءاً من تاريخ تنفيذ العقد ومن ثم تنزيل الجزء المخصص لكل قسط مستحق من الأرباح المؤجلة وتحويلها إلى بيان الدخل. يتم إثبات إيرادات الاستصناع وهامش الربح في الاستصناع والاستصناع الموازي بطريقة نسبة الإتمام.
- يتم إثبات أي تكاليف إضافية يدفعها البنك في عقود الاستصناع الموازي نتيجة الإخلال بشروط الالتزامات التعاقدية كخسائر في بيان الدخل ولا تدخل في حساب تكاليف الاستصناع.
- في حال احتفاظ البنك بالمصنوع لأي سبب كان يتم قياس هذه الموجودات بصافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها أو بالتكلفة أيهما أقل ويتم إثبات الفرق إن وُجد كخسارة في بيان الدخل في الفترة المالية التي تحققت فيها.

التمويل بالمضاربة

- يتم تسجيل عمليات تمويل المضاربة عند تسليم رأس المال (نقدًا كان أو عيناً) إلى المضارب أو وضعه تحت تصرفه، ويُقاس رأس المال المُقدّم بالمبلغ المدفوع، أو بالقيمة العادلة إذا كان عيناً وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية فيُعترف به ربحاً (خسارة) في بيان الدخل، وفي نهاية الفترة المالية يُحسم ما استرده البنك من رأس مال المضاربة.
- يتم إثبات نصيب البنك في الأرباح (الخسائر) الناتجة عن عمليات المضاربة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية، أمّا في حال استمرار التمويل بالمضاربة لأكثر من فترة مالية فيتم إثبات نصيب البنك في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها في الفترة المالية التي حدثت فيها في حدود الأرباح التي تُوزع، أمّا خسائر أي فترة مالية فيتم إثباتها في دفاتر البنك لتلك الفترة في حدود الخسائر التي يخفض بها راسمال المضاربة.
- إذا لم يسلم المضارب إلى البنك رأس مال المضاربة أو نصيبه من الأرباح أو بعد التصفية أو التحاسب التام، يتم إثبات المستحقات ذمماً على المضارب.
- في حالة وقوع خسائر بسبب تعدي المضارب أو تقصيره أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على المضارب، أما إذا وجدت الخسارة عند التصفية يتم اثباتها بتخفيض رأس مال المضاربة.

التمويل بالمشاركة

- يتم تسجيل حصة البنك في رأس مال المشاركة عند تسليمها للشريك المدير أو وضعها في حساب المشاركة وإذا كانت الحصة المقدمة نقداً فيتم قياسها بقيمة المبلغ المدفوع نقداً أما إذا كانت عيناً فيتم قياسها بالقيمة العادلة، وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية يعترف به ربحاً أو (خسارة) في بيان الدخل.
- يتم قياس حصة البنك في رأس مال المشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية وفي حالة المشاركة المتناقصة يتم قياس رأس المال في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية محسوماً منها القيمة التاريخية للحصة المباعة، ويثبت الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة البيعية للحصة المباعة ربحاً أو خسارة في بيان الدخل.
- يتم تسجيل نصيب البنك في أرباح أو خسائر عمليات التمويل بالمشاركة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية أمّا في حالة استمرار المشاركة لأكثر من فترة مالية فإنه يتم تسجيل نصيب البنك في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها بين البنك والشريك في الفترة المالية التي حدثت بها وذلك في حدود الأرباح التي تُوزع، أمّا نصيب البنك في الخسائر لأي فترة مالية فيتم إثباته في تلك الفترة وذلك في حدود الخسائر التي يخفض بها نصيب البنك في راسمال المشاركة.
- يتم إثبات حصة البنك في رأس مال المشاركة أو مبلغ الأرباح بعد التصفية أو التحاسب التام ذمماً على الشريك في حال لم يسلم الشريك إلى البنك نصيبه منها، وفي حال وقوع خسارة نتيجة تعدي أو تقصير الشريك أو مخالفته لشروط العقد يتم اثبات هذه الخسائر ذمماً على الشريك.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

الاستثمارات المقيدة

هي الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان البنك قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين البنك وصاحب الحساب، ويقتصر دور البنك على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للبنك ولا تظهر في قوائمته المالية، حيث لا يحق للبنك حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي نص عليها الاتفاق بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، وعادةً يقوم البنك بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.

- تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات المقيدة بنفس الطريقة التي تتم بها معالجة الصيغ والأدوات المالية التي تتكون منها.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتصنيف التعرضات تجاه الجهات التي يتعامل معها إلى تعرضات سيادية وتعرضات تجاه المؤسسات المالية والبنوك المراسلة وتعرضات ذمم الييوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية، وتطبق منهجية لإدارة هذه التعرضات وتصنيفها ضمن المراحل الثلاث واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها.

يقوم البنك بتصنيف التعرضات ضمن ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر: تتضمن المرحلة الأولى موجودات مالية عند الاعتراف الأولي وتلك التي لم تزد مخاطر الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي. يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الأولى على أساس 12 شهر.

المرحلة الثانية: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الائتمان - غير مضمحلة ائتمانياً: تتضمن المرحلة الثانية الموجودات المالية التي ازدادت مخاطر الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي دون وجود دليل موضوعي على اضمحلالها. لغرض تحديد زيادة المخاطر الائتمانية بشكل جوهري لمختلف تعرضات البنك، يعتمد البنك عدداً من المؤشرات الكمية والنوعية، منها الصعوبات المالية، عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، انخفاض التصنيف الائتماني، انخفاض جوهري في الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية، تأخر عن السداد 30 يوماً فأكثر. يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الثانية على مدار عمر الائتمان.

المرحلة الثالثة: الموجودات المالية المضمحلة

تتضمن المرحلة الثالثة الموجودات المالية التي يوجد دليل موضوعي على اضمحلالها في تاريخ بيان المركز المالي.

يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة على مدار عمر الائتمان، يعتمد البنك على عدد من المؤشرات الكمية والنوعية لتحديد الموجودات المالية المضمحلة، منها عدم تسديد الالتزامات في مواعيدها المحددة (تأخر عن السداد 90 يوماً فأكثر)، انخفاض شديد في التصنيف الائتماني، مؤشرات إفلاس.

ولتقييم مجموعة من النتائج المحتملة يقوم البنك بوضع سيناريوهات مختلفة، بالنسبة لكل سيناريو من السيناريوهات، يستمد البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة ويطبق نهج الاحتمالات المرجحة لتحديد مخصصات الاضمحلال وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية.

تعتبر عملية تقدير المخاطر الائتمانية عملية معقدة وتتطلب استخدام نماذج إحصائية، حيث يختلف التعرض باختلاف أوضاع السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرونة الزمن. يتطلب تقدير المخاطر الائتمانية المتوقعة استخدام التقديرات، حيث يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام احتمال التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر.

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss - ECL) كما يلي:

الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) = احتمال التعثر (PD) × الخسارة عند التعثر (LGD) × التعرض عند التعثر (EAD)

حيث يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة مرجحة باحتمالية التعثر خلال 12 شهراً القادمة من عمر الدين للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى، ولكامل عمر الدين للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثانية والثالثة.

احتمال التعثر PD

يقوم البنك بتقدير احتمال التعثر للتسهيلات الائتمانية في تاريخ محدد بالاستعانة بنماذج إحصائية، تعتمد هذه النماذج بشكل أساسي على بيانات داخلية تاريخية تتضمن عوامل كمية ونوعية ويتم معالجتها لتعكس نظرة مستقبلية. يتم الاستعانة بالتقييم الائتماني الخارجي لتعرضات البنوك والمؤسسات المالية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

LGD الخسارة عند التعثر

وهي حجم الخسائر المتوقعة في حال حدوث التعثر، يقدر البنك الخسارة عند التعثر بالاستعانة بنماذج إحصائية تعتمد على بيانات داخلية تاريخية وذلك بالنسبة لتعرضات التسهيلات الائتمانية، بينما يتم اعتماد النسب الموصى بها بالنسبة لتعرضات البنوك والمؤسسات المالية حسب وفاق بازل وتوجيهات مصرف سورية المركزي.

EAD التعرض عند التعثر

تمثل قيمة التعرض عند التعثر التعرضات المتوقعة في حالة التعثر، يقوم البنك عند احتساب قيمة التعرض عند التعثر بالأخذ بعين الاعتبار التسديدات المتوقعة بناءً على الشروط التعاقدية الخاصة بالأصل، بالإضافة إلى السقوف غير المستغلة وغيرها من الالتزامات التعاقدية خارج بيان المركز المالي إن وجدت.

يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية من خلال حساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة. يتم الاعتراف بالخسارة في بيان الدخل في بند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.
يتم إعدام الديون من خلال حساب المخصص المعد عندما لا يكون هناك أي توقع منطقي مستقبلي لاسترداد الخسائر، وكامل الضمانات قد تم تسجيلها أو تم نقلها للبنك.
إذا حدث لاحقاً زيادة أو انخفاض في الخسائر الائتمانية المتوقعة التي سيق وأن اعترف بها بسبب أحداث وقعت بعد عملية الاعتراف، فإن مبلغ الخسارة المعترف به سابقاً يتم زيادته أو تخفيضه من خلال عملية تعديل رصيد المخصص.
إذا تم استعادة ديون سبق وأن تم إعدامها فإن المتحصلات يتم إثباتها في بيان الدخل كإيرادات.

ج. إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

يتم إخراج الموجودات المالية من بيان المركز المالي عندما:

- ينتهي حق البنك باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية.
- عندما يقوم البنك بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يدخل في اتفاقية تلزمه بدفع التدفقات النقدية من الموجودات المالية إلى طرف ثالث دون تأخير جوهري.
- تتم قياس المشاركة المستمرة التي تتخذ شكل ضمان للأصل المنقول بالقيمة الدفترية للأصل أو أكبر مقابل ما قد يطلب من البنك تسديده إلى طرف ثالث أيهما أقل.

المطلوبات المالية

- يتم إخراج المطلوبات المالية من بيان المركز المالي عندما يتم إلغاء أو إنتهاء الالتزام أو عندما يتم إحلال مطلوبات مالية مكان مطلوبات مالية قائمة من نفس (المصدر) على أساس وشروط مختلفة تماماً.

ج. الكفالات المالية (Financial guarantees)

- يقوم البنك من خلال تقديمه الخدمات المختلفة إصدار كفالات مالية تتضمن الاعتمادات والكفالات والقبولات.
- يتم في البداية تسجيل الكفالات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى والتي تساوي المبلغ المستلم من العميل (العلاوة، العمولة) (Premium).
- بعد الاعتراف الأولي يتم قياس التزام البنك لكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة الأكبر بينهما.
- أي زيادة للالتزام المتعلقة بالكفالات المالية يتم الاعتراف به في بيان الدخل بند مصروفات أخرى.
- العلاوة (العمولة) المقبوضة يتم الاعتراف بها ضمن بند الأتعاب والعمولات الدائنة على أساس القسط الثابت على مدة حياة الكفالة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

خ. استثمارات في شركات زميلة

- الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً هاماً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر البنك عليها)، وتظهر الاستثمارات في الشركات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- بموجب طريقة حقوق الملكية فإن الاستثمار في الشركة الزميلة يسجل بداية بالتكلفة ويعدل لاحقاً بحصة البنك من أرباح الشركة الزميلة زيادةً وبالأرباح النقدية الموزعة للبنك من الشركة الزميلة نقصاناً.
- بيان الدخل الموحد يعكس حصة البنك في نتائج أعمال (صافي ربح) الشركة الزميلة، وعندما يكون هناك ربح أو خسارة تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بالشركة الزميلة فإن البنك يعترف بحصته في ذلك ويفصح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- الأرباح أو الخسائر الناتجة من المعاملات بين البنك والشركة الزميلة يتم حذفها بمقدار نسبة مساهمة البنك في الشركة.
- الشهرة المتعلقة بشراء الشركة الزميلة تكون متضمنة في القيمة الظاهرة في حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ولا يتم إطفائها.
- في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة.

د. الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك

- تُقاس الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية زائداً النفقات المباشرة لجعلها صالحة للاستعمال. وتُهتلك هذه الموجودات وفقاً لسياسة اهتلاك المؤجر (البنك) في حال عدم وجود سياسة معتمدة من قبل السلطات المعنية.
- تقاس موجودات الإجارة في نهاية الفترة المالية بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الاهتلاك، ومطروحاً منها مخصص التدني في حال توقع انخفاض دائم ذي أهمية نسبية في قيمتها.
- تُوزع إيرادات الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة.
- تثبت تكلفة الإصلاحات التي يتوقف عليها الانتفاع بالموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها إذا كانت غير ذات أهمية نسبية.
- إذا كانت الإصلاحات ذات أهمية نسبية ومتفاوتة القيمة بين عام وآخر على مدى فترات العقد، فإنه يتم تكوين مخصص إصلاحات ويحمل بالتساوي على الفترات المالية.
- في الحالات التي يقوم فيها المستأجر بإجراء إصلاحات يوافق المؤجر على تحملها، فإن المؤجر يثبتها مصروفات تحمل على الفترة المالية التي حدثت فيها.

ذ. الاستثمارات في العقارات

- يتم تسجيل الاستثمارات في العقارات المُقتناة بغرض الزيادة في قيمتها على أساس القيمة العادلة.
- يتم إثبات الدخل من الاستثمارات في العقارات عند استحقاقه في قائمة الدخل مع مراعاة ما يخص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المعلقة.

ر. احتياطي مُعدل الأرباح

- هو المبلغ الذي يجنيه البنك من دخل أموال المضاربة وذلك قبل اقتطاع نصيب المضارب (البنك) بغرض المحافظة على مستوى مُعين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية، يقاس احتياطي معدل الأرباح بالمبلغ المطلوب تكوينه.
- في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب للوصول إلى رصيد الاحتياطي المستهدف بصفته توزيعاً للدخل قبل اقتطاع نصيب المضارب. وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل الجهة ذات العلاقة في الفترة المالية قبل اقتطاع نصيب المضارب.
- يؤوّل الرصيد المُتبقى في مبلغ الاحتياطي المُتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة عند التصفية إلى كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المعلقة بنسبة حصة كل منهم في تشكيل الوعاء الاستثماري المشترك.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ز. القيمة العادلة للموجودات المالية

- عندما تدرج الأداة المالية في سوق نشط يتمتع بالسيولة، فإن سعر السوق المعلن يوفر أفضل دليل لقيمتها العادلة، أما عندما لا يتوفر سعر للعرض أو للطلب، فإن السعر المعتمد لأحدث معاملة تمت يمكن أن يصلح دليلاً للقيمة العادلة الجارية وذلك بشرط عدم حدوث تغيرات جوهرية في الظروف الاقتصادية فيما بين تاريخ المعاملة وتاريخ إعداد القوائم المالية.
- في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية أو عدم نشاط السوق أو عدم وجود سوق منظم بشكل جيد يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام نماذج تقييم ومن الأساليب المتعارف عليها في الأسواق المالية الاسترشاد بالقيمة السوقية الجارية لأداة مالية أخرى مشابهة إلى حد كبير.
- في حال وجود موجودات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.
- في حال تعذر التوصل إلى قيمة واحدة تمثل تقديراً للقيمة العادلة يكون من الأنسب أن يفصح البنك عن مبلغ يمثل متوسط القيم التي يعتقد بشكل معقول أنه يمثل القيمة العادلة، وعندما لا يتم الإفصاح عن القيمة العادلة يجب على البنك الإفصاح عن كل ما هو متصل بتحديد القيمة العادلة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إجراء تقييماتهم الخاصة حول الفروقات المحتملة بين القيم المدرجة والقيم العادلة للموجودات.
- القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي تظهر بالقيمة العادلة**
- تُمثل الأسعار السوقية في تاريخ البيانات المالية (في حال توفر أسواق نشطة لهذه الموجودات) للموجودات غير المالية القيمة العادلة لها. وفي حال عدم توفر مثل هذه الأسواق فيتم تقييمها في تاريخ البيانات من خلال أخذ المتوسط الحسابي لتقييمات (3) بيوت خبرة مُرخصة ومُعتمدة.

اهتلاك موجودات قيد الاستثمار أو التصفية

- تسجل الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية بدايةً بالتكلفة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.

الموجودات الثابتة

- تسجل الموجودات الثابتة الملموسة بدايةً بالتكلفة مضافاً إليها التكاليف الأخرى المرتبطة بها مباشرة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.
- يتم اهتلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت وباستخدام النسب المنوية والأعمار الإنتاجية التالية:

البيان	النسبة المنوية
المباني	2.50%
تحسينات على العقارات مستأجرة	10% أو مدة الإيجار أيهما أقل
أجهزة الكمبيوتر وتجهيزات المكاتب	20%
السيارات	20%

- عندما يقل المبلغ الذي يمكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يمكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل بند مصاريف أخرى.
- تتم مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعتمدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الموجودات الثابتة من السجلات عند التخلص منها أو عندما لا يوجد أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو التخلص منها.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

س. احتياطي مخاطر الاستثمار

هو المبلغ الذي يجنبه البنك من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب لتغطية أية خسائر لأصحاب حسابات الاستثمار ناتجة عن الاستثمار المشترك في نهاية الدورة المالية. في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب تكوينه بصفته توزيعاً للدخل بعد اقتطاع نصيب المضارب، وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الفترة المالية بعد اقتطاع نصيب المضارب. عند التصفية يحدد مجلس النقد والتسليف كيفية التصرف برصيد صندوق مخاطر الاستثمار وذلك بعد تغطية جميع المصروفات والخسائر المترتبة على الاستثمارات التي تكون هذا الصندوق لمواجهةها.

ص. المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ بيان المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وأنّ تسديد الالتزامات مُحتمل ويُمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

- مُخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين لا يتم تشكيل أي مخصص لتعويض نهاية الخدمة كون سياسة البنك لا تمنح تعويض نهاية الخدمة للموظفين.

ض. ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزويل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتركمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزويل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

ط. رأس المال

- تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك
- يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك في حقوق الملكية (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على بيان الدخل.

ظ. حسابات مدارة لصالح العملاء

حسابات الاستثمار المقيدة:

يقصد بالاستثمارات المقيدة الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان البنك قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين البنك وصاحب الحساب، ويقتصر دور البنك على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للبنك ولا تظهر في قوائمه المالية، وفي العادة يقوم البنك بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.

في حال تكييف العلاقة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس عقد المضاربة يحصل البنك على حصته من صافي ما يتحقق من أرباح تعويضاً لجهده وفي حال الخسارة لا يحصل البنك على تعويض جهده ولا يتحمل الخسارة الناتجة إلا بتعدي أو تقصير أو مخالفة شروط العقد، إذ تحمل كل الخسارة على أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة ويتحمل البنك حصته من الخسارة بقدر حصته من ماله في الأموال المستثمرة.

في حال تكييف العلاقة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس عقد الوكالة يحصل البنك على أجر مقطوع تعويضاً لجهده في إدارة الاستثمارات المقيدة ويستحقه سواء أنتجت أرباح من الاستثمار أم لا. يتم إظهار أرباح/خسائر وعمولات إدارة هذه الحسابات في بيان الدخل.

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ع. التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في الميزانية العامة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

غ. النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى مصارف، وتنزل ودائع لدى مصارف تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

ف. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق باستثناء الإيرادات الخاصة بزمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة حيث لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب أرباح وعمولات محفوظة. يحقق البنك دخل من العمولات والرسوم (الأتعاب) من خلال تقديم الخدمات المتنوعة لعملائه، ويمكن تقسيم الدخل من الرسوم (الأتعاب) ضمن فئتين:

(1) الدخل من الخدمات المقدمة على فترة معينة من الزمن: يتم الاعتراف بهذا الدخل على أساس الاستحقاق وبحيث تحمل كل فترة مالية بما يخصها من الدخل الذي يتضمن العمولات والرسوم من إدارة الموجودات والحفظ الأمين والأتعاب الإدارية والاستشارية المختلفة وغيرها.

العمولات المتعلقة بالتسهيلات يتم تأجيلها والاعتراف بها حسب مبدأ الاستحقاق.
(2) الدخل من الصفقات (العمليات): مثل الأتعاب التي تنشأ من المفاوضات أو المشاركة في المفاوضات لصفقة (عملية) مع طرف ثالث مثل ترتيبات شراء أسهم أو مجموعة من الأوراق المالية أو بيع وشراء منشآت، يتم الاعتراف بها عند الإنتهاء من الصفقة (العملية). العمولات والرسوم أو الجزء منها والتي يتم ربطها مع أداء معين يجب أن يتحقق، يتم الاعتراف بها بعد أن تتحقق معايير الأداء المتفق عليها.

ق. التوزيعات النقدية للأسهم

يتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (عندما تصبح من حق البنك، إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

ك. الموجودات المالية المرهونة

الأموال (المنقولة وغير المنقولة) التي توضع عليها إشارة رهن على صحتها في السجلات الخاصة بها للعقارات وللمنقولات التي لها سجل لمصلحة المرتهن الدائن وتبقى حيازتها بيد الراهن وتبقى له كافة حقوق الملكية إلا أن حق التصرف يكون بموافقة الدائن المرتهن.

ل. الموجودات غير ملموسة

أ - الشهرة

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة الزميلة أو التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك.

- يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، أما الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات زميلة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.

- لا يتم رسملة الشهرة المولدة داخلياً وإنما يعترف بأي تكاليف ساهمت في تحقيق شهرة داخلية في بيان الدخل حال حدوثها.

ب- الموجودات غير الملموسة الأخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تُقيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

- يتم مراجعة آية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية. كذلك يتم مراجعة العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء آية تعديلات على الفترات اللاحقة.

يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على مدى عمره الانتاجي، فيما يلي نسب إطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى: برامج معلوماتية 20%.

ص. الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في بيان المركز المالي ضمن بند موجودات قيد الاستثمار والتصنيف وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويُعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	
3,213,570,410	5,493,744,800	نقد في الخزينة
43,323,769,797	47,082,819,684	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
4,564,190,368	4,831,209,084	حسابات جارية / ودائع تحت الطلب
-	(16,495,241)	متطلبات الاحتياطي النقدي (*)
51,101,530,575	57,391,278,327	(ينزل): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 4,831,209,084 ليرة سورية والتي تمثل نسبة 5% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد الى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 الصادر بتاريخ 2 أيار للعام 2011 مقابل مبلغ 4,564,190,368 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2018، إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية.

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لأرصدة لدى مصارف مركزية وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
24,837,873	-	-	24,837,873	رصيد 1 كانون الثاني 2019 (معدل)
(8,342,632)	-	-	(8,342,632)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
16,495,241	-	-	16,495,241	رصيد 31 كانون الأول 2019

4 إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		
2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	
30,508,216,141	12,820,476,507	21,538,188,771	6,062,779,333	8,970,027,370	6,757,697,174	حسابات جارية وتحت الطلب
6,418,260,000	21,088,547,502	6,418,260,000	21,088,547,502	-	-	حسابات استثمار مطلقه
164,315,446	161,146,148	164,315,446	161,146,148	-	-	استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
-	(5,715,064)	-	(4,685,987)	-	(1,029,077)	تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية
37,090,791,587	34,064,455,093	28,120,764,217	27,307,786,996	8,970,027,370	6,756,668,097	استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
						(ينزل): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية. بلغت الأرصدة المقيدة السحب 19,538,931,843 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 19,164,380,087 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2018).

4 إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل (تتمة)

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لإيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
2,837,619	-	94,916	2,742,703	رصيد 1 كانون الثاني 2019 (معدل)
2,877,445	-	4,301,344	(1,423,899)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
5,715,064	-	4,396,260	1,318,804	رصيد 31 كانون الأول 2019

5 حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		
2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	
12,656,775,848	10,022,890,848	12,251,775,848	9,797,890,848	405,000,000	225,000,000	حسابات استثمارية مطلقة
-	7,155,252,312	-	-	-	7,155,252,312	تأمينات نقدية لدى البنوك
(5,711,775,848)	(5,769,758,799)	(5,711,775,848)	(5,769,407,659)	-	(351,140)	والمؤسسات المالية
						(ينزل): مخصص الخسائر
						الائتمانية المتوقعة (*)
6,945,000,000	11,408,384,361	6,540,000,000	4,028,483,189	405,000,000	7,379,901,172	

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
5,712,062,706	5,711,775,848	-	286,858	رصيد 1 كانون الثاني 2019 (معدل)
57,696,093	-	-	57,696,093	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
5,769,758,799	5,711,775,848	-	57,982,951	رصيد 31 كانون الأول 2019

(*) قامت إدارة البنك برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحددت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم. أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي. أصدرت المحكمة المختصة "الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات" حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.

5 حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر (تتمة)

وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال الستة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين ومنها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 1 تموز 2013، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق إلى تلك المجموعات، بالإضافة إلى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة.

إن مديونية بنك الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف. تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013؛ كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقررة من قبله. في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بزمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب المحمدان بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

آخر مستجدات قضية دار الاستثمار:

بتاريخ 12 أيار 2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24 تموز 2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية. طعن شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17 حزيران 2015.

وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، وتم تأشير طلبها من قبل رئيس الدائرة بالقبول بتاريخ 5 آب 2015 وتم إحالة الطلب إلى بنك الكويت المركزي لدراسة المركز المالي للشركة، حيث أكد في تقريره على عجز الشركة المذكورة عن أداء التزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة نشاطها وعدم كفاية أصولها لسداد التزاماتها مع عدم الأمل في إمكانية نهوض الشركة من عثرتها، وذلك رغم الفرصة التي أتيحت لها للنهوض مرة ثانية من خلال خطة إعادة الهيكلة المقدمة من الشركة بتاريخ 2 حزيران 2011، ونتيجة لما سبق صدر قرار محكمة الاستئناف بتاريخ 16 شباط 2016 برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها، وهذا بالتزامن مع التظلم المقدم من قبل بنك الشام من قرار وقف تنفيذ الإجراءات القضائية والتنفيذية والمنظور أمام محكمة الاستئناف / إعادة هـ 1.

وقد تمت المباشرة بالإجراءات التنفيذية لتحصيل حقوق البنك وتم استلام إقرار دين جديد مزيل بالصيغة التنفيذية وقام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد وتم تبليغ دار الاستثمار ولا يزال البنك بانتظار إجراءات التنفيذ من بقية الدائنين. كما تم رفع دعوى من البنك على شركة دار الاستثمار موضوعها نذب خبير لاحتساب المديونية المستحقة للبنك في ذمة الشركة، غلقت الدعوى لتاريخ 7 نيسان 2020 لحين ورود تقرير الخبرة.

6 ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي

المجموع	ذاتية	مشتركة	2019		2018	
			ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
54,056,779,126	73,138,352,848	-	-	54,056,779,126	73,138,352,848	المربحة والمربحة للأمر
107,725,323	107,725,323	-	-	107,725,323	107,725,323	بالشراء
54,164,504,449	73,246,078,171	-	-	54,164,504,449	73,246,078,171	يضاف: ذمم أخرى (*)
(3,450,431,852)	(4,684,620,495)	-	-	(3,450,431,852)	(4,684,620,495)	(ناقصاً): الأرباح المؤجلة
(84,786,899)	(112,625,067)	-	-	(84,786,899)	(112,625,067)	للسنوات القادمة
(2,648,220,743)	(2,548,103,956)	-	-	(2,648,220,743)	(2,548,103,956)	(ينزل): الأرباح المحفوظة
		-	-			(ينزل): مخصص الخسائر
		-	-			الائتمانية المتوقعة (**)
47,981,064,955	65,900,728,653	-	-	47,981,064,955	65,900,728,653	صافي ذمم البيوع المؤجلة
		-	-			وأرصدة التمويلات

6 ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

(*) تمثل ذم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الاعتمادات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعدها ولم يدفعها العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(**) لم يتم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات. إن كافة ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية أعلاه هي استثمارات مشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار. لم يتم البنك بتحميل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذم وأرصدة الأنشطة التمويلية.

فيما يلي الحركة على التعرضات الائتمانية لزم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
50,629,285,698	2,159,722,801	9,681,155,974	38,788,406,923	رصيد 1 كانون الثاني 2019
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	178,583,756	1,078,431,635	(1,257,015,391)	محول إلى المرحلة الأولى
-	7,519,677	(473,107,821)	465,588,144	محول إلى المرحلة الثانية
-	(31,428,486)	31,428,486	-	محول إلى المرحلة الثالثة
62,402,575,667	1,593,111,940	12,358,261,824	48,451,201,903	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(43,051,638,573)	(318,269,170)	(8,787,104,536)	(33,946,264,867)	التسهيلات المسددة خلال السنة
(1,529,923,678)	(124,015,982)	(598,076,914)	(807,830,782)	التغير في الأرصدة
(1,466,505)	(1,466,505)	-	-	التسهيلات المشطوبة
68,448,832,609	3,463,758,031	13,290,988,648	51,694,085,930	رصيد 31 كانون الأول 2019

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لزم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
2,559,361,456	1,513,705,983	495,967,089	549,688,384	رصيد 1 كانون الثاني 2019 (معدل)
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	719,572	5,858,640	(6,578,212)	محول إلى المرحلة الأولى
-	159,769	(13,311,481)	13,151,712	محول إلى المرحلة الثانية
-	(10,093,405)	10,093,405	-	محول إلى المرحلة الثالثة
(1,466,505)	(1,466,505)	-	-	شطب الديون المعدومة
(9,790,995)	250,648,797	(176,276,582)	(84,163,210)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
2,548,103,956	1,753,674,211	322,331,071	472,098,674	رصيد 31 كانون الأول 2019

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018

6 ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

الأرباح المحفوظة

المجموع		ذاتية		مشتركة		
2018	2019	2018	2019	2018	2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
89,391,911	84,786,899	-	-	89,391,911	84,786,899	الرصيد في بداية السنة
19,985,048	51,661,352	-	-	19,985,048	51,661,352	الأرباح المحفوظة خلال السنة
(24,590,060)	(23,823,184)	-	-	(24,590,060)	(23,823,184)	الأرباح المحفوظة المحولة إلى إيرادات
-	-	-	-	-	-	الأرباح المحفوظة التي تم إعدامها
84,786,899	112,625,067	-	-	84,786,899	112,625,067	الرصيد في نهاية السنة

7 صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية

المجموع		ذاتية		مشتركة		
2018	2019	2018	2019	2018	2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
133,773,805	163,183,393	-	-	133,773,805	163,183,393	موجودات مقتناة بغرض المراجعة
71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400	موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية (*)
1,160,000	1,160,000	-	-	1,160,000	1,160,000	موجودات آلت للبنك وفاء لديون مستحقة
206,088,205	235,497,793	-	-	206,088,205	235,497,793	الإجمالي
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)	مخصص تدني قيمة موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية (*)
134,933,805	164,343,393	-	-	134,933,805	164,343,393	الصافي

(*) هي عبارة عن قيمة عقار قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكنتيجة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكور للسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة البنك خلال عام 2012 احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية.

لا يوجد حركات على رصيد الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة.

8 استثمارات عقارية

المجموع		ذاتية		مشتركة	
31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2018	31 كانون الأول 2019
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
2,380,850,000	2,276,500,000	2,380,850,000	2,276,500,000	-	-
2,380,850,000	2,276,500,000	2,380,850,000	2,276,500,000	-	-

استثمارات عقارية
بغرض زيادة القيمة (*)

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار في مدينة حلب من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل.

فيما يلي تفصيل الحركة على الاستثمارات العقارية:

2018	2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,380,850,000	2,380,850,000	الرصيد الافتتاحي
-	78,820,288	إضافات
-	356,829,712	التغير في القيمة العادلة
-	(540,000,000)	تحويل إلى موجودات ثابتة (إيضاح 9)
2,380,850,000	2,276,500,000	

خلال عام 2019، قام البنك بتحويل جزء من عقار مدينة حلب (الاستثمارات العقارية) بقيمة 540,000,000 ليرة سورية لفرع (إيضاح 9).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018

9 موجودات ثابتة								
2019 البيان التكلفة:	أراضي ومباني ليرة سورية	تحسينات على العقارات ليرة سورية	تجهيزات المكاتب ليرة سورية	أجهزة الكمبيوتر ليرة سورية	سيارات ليرة سورية	مشاريع قيد التنفيذ ليرة سورية	أخرى ليرة سورية	الإجمالي ليرة سورية
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	681,674,068	486,503,803	476,312,128	298,154,009	12,436,800	5,282,652,795	11,755,916	7,249,489,519
إضافات	-	130,139,244	179,842,516	74,057,343	56,700,000	3,035,980,251	635,500	3,477,354,854
تحويلات من استثمارات عقارية	459,504,213	80,495,787	-	-	-	-	-	540,000,000
استبعادات	-	-	(3,378,368)	(3,118,441)	-	(23,746,949)	-	(30,243,758)
الرصيد كما في 31 كانون الأول	1,141,178,281	697,138,834	652,776,276	369,092,911	69,136,800	8,294,886,097	12,391,416	11,236,600,615
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	20,987,186	180,790,912	179,036,395	169,744,750	12,292,198	-	11,202,816	574,054,257
إضافات	16,039,541	80,489,858	69,520,782	47,058,578	3,142,108	-	728,960	216,979,827
استبعادات	-	-	(2,301,454)	(3,058,045)	-	-	-	(5,359,499)
إطفاء القيمة العادلة	10,759,880	-	-	-	-	-	-	10,759,880
الرصيد كما في 31 كانون الأول	47,786,607	261,280,770	246,255,723	213,745,283	15,434,306	-	11,931,776	796,434,465
انخفاض القيمة:								
انخفاض القيمة كما في 1 كانون الثاني	48,305,252	-	-	-	-	-	-	48,305,252
انخفاض القيمة للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-
انخفاض القيمة كما في 31 كانون الأول	48,305,252	-	-	-	-	-	-	48,305,252
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول	1,045,086,422	435,858,064	406,520,553	155,347,628	53,702,494	8,294,886,097	459,640	10,391,860,898

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018

2018 البيان	أراضي ومباني ليرة سورية	تحسينات على العقارات ليرة سورية	تجهيزات المكاتب ليرة سورية	أجهزة الكمبيوتر ليرة سورية	سيارات ليرة سورية	مشاريع قيد التنفيذ ليرة سورية	أخرى ليرة سورية	الإجمالي ليرة سورية
التكلفة:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	241,674,068	359,362,434	326,537,638	228,018,424	12,436,800	900,535,670	73,952,736	2,142,517,770
إضافات	440,000,000	127,141,369	152,137,332	71,296,704	-	5,028,033,016	14,278,036	5,832,886,457
تحويلات	-	-	-	-	-	(645,915,891)	-	(645,915,891)
استبعادات	-	-	(2,362,842)	(1,161,119)	-	-	(76,474,856)	(79,998,817)
الرصيد كما في 31 كانون الأول	681,674,068	486,503,803	476,312,128	298,154,009	12,436,800	5,282,652,795	11,755,916	7,249,489,519
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	8,324,515	116,132,017	128,749,935	128,057,115	11,852,378	-	7,242,503	400,358,463
إضافات	12,662,671	64,658,895	52,593,311	42,848,725	439,820	-	3,960,313	177,163,735
استبعادات	-	-	(2,306,851)	(1,161,090)	-	-	-	(3,467,941)
الرصيد كما في 31 كانون الأول	20,987,186	180,790,912	179,036,395	169,744,750	12,292,198	-	11,202,816	574,054,257
انخفاض القيمة:								
انخفاض القيمة بداية السنة	48,305,252	-	-	-	-	-	-	48,305,252
انخفاض القيمة للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-
انخفاض القيمة في نهاية السنة	48,305,252	-	-	-	-	-	-	48,305,252
صافي القيمة الدفترية								
كما في 31 كانون الأول 2018	612,381,630	305,712,891	297,275,733	128,409,259	144,602	5,282,652,795	553,100	6,627,130,010

10 موجودات غير ملموسة

يحتسب الإطفاء على الموجودات غير الملموسة (أنظمة حاسوبية - موجودات معنوية أخرى) وفقاً لطريقة القسط الثابت على فترة خمس سنوات وهي الفترة المقدرة لعمرها الإنتاجي.

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	البيان التكلفة
103,767,298	110,308,328	الرصيد كما في 1 كانون الثاني
6,541,030	41,299,408	إضافات
110,308,328	151,607,736	الرصيد كما في 31 كانون الأول
99,750,602	103,374,788	الإطفاء
3,624,186	5,094,900	الرصيد كما في 1 كانون الثاني
103,374,788	108,469,688	إضافات
6,933,540	43,138,048	الرصيد كما في 31 كانون الأول
		صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول

11 موجودات أخرى

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	البيان
502,097,168	498,306,933	مصرفات مدفوعة مقدماً
896,454,566	144,943,983	دفعات مقدمة لشراء أصول
111,094,720	108,934,422	مدينون مختلفون
263,848,406	79,561,025	إيرادات برسم القبض (*)
17,926,184	21,130,900	مخزون طوابع وقرطاسية
481,288,036	6,683,000	غرفة التكاثر
3,200,000	3,300,000	تأمينات مدفوعة للغير
100,000	100,000	ذمم شركة تأمين (**)
-	-	مصاريف قضائية مستحقة من مديني ذمم البيوع الآجلة (***)
2,276,009,080	862,960,263	

(*) تمثل إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن إيداعات وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية.
(**) يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص.
(***) يقوم البنك برفع دعاوي قضائية على مديني ذمم البيوع الآجلة المتوقفين عن الدفع، بلغت مجمل مصاريف هذه الدعاوي مبلغ 69,169,003 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 68,879,436 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2018، تم تشكيل مخصص بكامل قيمة هذه المصاريف.

12 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال البنك لا يستحق عليها أية فائدة، يتم الإفراج عنها عند تصفية المصرف.

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية
281,698,513	381,698,513	رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً إلى الليرة السورية)
1,881,757,017	1,881,757,017	
2,163,455,530	2,263,455,530	

13 إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية

المجموع		خارج الجمهورية		داخل الجمهورية		حسابات جارية وتحت الطلب حسابات استثمار للبنوك والمؤسسات المالية
2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	
24,467,042,495	45,516,810,234	154,904,706	145,454,161	24,312,137,789	45,371,356,073	
3,755,000,000	735,000,000	-	-	3,755,000,000	735,000,000	
<u>28,222,042,495</u>	<u>46,251,810,234</u>	<u>154,904,706</u>	<u>145,454,161</u>	<u>28,067,137,789</u>	<u>46,106,356,073</u>	

14 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	حسابات جارية / تحت الطلب : بالليرة السورية بالعملات الأجنبية
34,266,674,669	41,528,386,675	
19,700,393,726	7,926,012,848	
<u>53,967,068,395</u>	<u>49,454,399,523</u>	

بلغت ودائع الحكومة السورية والقطاع العام السوري 19,614,041,658 ليرة سورية أي ما نسبته 39.66% من إجمالي الودائع مقابل 14,898,910,904 ليرة سورية أي ما نسبته 27.61% كما في 31 كانون الأول 2018 .

15 تأمينات نقدية

2018		2019		تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة تأمينات أخرى
ليرة سورية الذاتية	ليرة سورية المشتركة	ليرة سورية الذاتية	ليرة سورية المشتركة	
-	5,050,717,381	-	8,657,412,319	
-	194,348,816	-	1,915,948,342	
-	5,245,066,197	-	10,573,360,661	

مخصصات متنوعة						16
رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للإيرادات ليرة سورية	أثر سعر الصرف	رصيد نهاية السنة	2019
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		ليرة سورية	
17,707,521	-	-	-	-	17,707,521	مخصص فروقات القطع التشغيلي
148,708,394	25,000,000	-	-	-	173,708,394	مخصص لمواجهة أعباء محتملة (*)
9,886,853	122,235,921	-	-	(3,072)	132,119,702	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
1,717,500	582,500	-	-	-	2,300,000	مخصص احتجاز تعويض صراف
110,390,417	25,000,000	-	-	-	135,390,417	مخصص مخاطر نقل الأموال (**)
1,908,923	23,250,593	-	-	-	25,159,516	مخصص تكليف ضريبي
<u>290,319,608</u>	<u>196,069,014</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>(3,072)</u>	<u>486,385,550</u>	

مخصصات متنوعة						2018
رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للإيرادات ليرة سورية	أثر سعر الصرف	رصيد نهاية السنة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		ليرة سورية	
17,707,521	-	-	-	-	17,707,521	مخصص فروقات القطع التشغيلي
123,708,394	25,000,000	-	-	-	148,708,394	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (*)
9,893,859	-	-	-	(7,006)	9,886,853	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
1,462,500	255,000	-	-	-	1,717,500	مخصص احتجاز تعويض صراف
85,390,417	25,000,000	-	-	-	110,390,417	مخصص مخاطر نقل الأموال (**)
1,908,923	-	-	-	-	1,908,923	مخصص تكليف ضريبي
<u>240,071,614</u>	<u>50,255,000</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>(7,006)</u>	<u>290,319,608</u>	

(*) قررت إدارة البنك حجز مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

(**) قررت إدارة البنك حجز مخصصات لمواجهة مخاطر نقل الأموال بين الفروع تبعاً للظروف المحيطة.

فيما يلي الحركة على مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية	
3,867,974	23,051,171	-	26,919,145	رصيد 1 كانون الثاني 2019 (معدل)
(145,833)	145,833	-	-	تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
5,512,349	(7,949,411)	2,437,062	-	محول إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	محول إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	محول إلى المرحلة الثالثة
-	(3,072)	-	(3,072)	أثر تغيرات سعر الصرف
5,481,591	1,583,042	98,138,996	105,203,629	خسائر انتمائية متوقعة للسنة
<u>14,716,081</u>	<u>16,827,563</u>	<u>100,576,058</u>	<u>132,119,702</u>	رصيد 31 كانون الأول 2019

17 ضريبة الدخل

17-1 مخصص ضريبة دخل البنك

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	
141,535,228	313,010,014	رصيد بداية السنة
(137,569,891)	(458,326,127)	ضريبة الدخل المدفوعة
309,044,677	767,394,607	ضريبة الدخل المستحقة
313,010,014	622,078,494	

تم تقديم البيانات الضريبية عن السنوات من 2014 حتى 2018 وتم تسديد الضريبة كما ورد مبلغها ضمن هذه البيانات ومازالت البيانات قيد المراجعة والتدقيق لدى مديرية مالية دمشق. استلم البنك إخبار لجنة فرض الضريبة عن عام 2014 وتم تسديد الضريبة كما ورد في التكاليف وقام البنك بالاعتراض لدى لجنة إعادة النظر، كما تم استلام قرار لجنة الطعن الخاص بالعام 2012 و تم سداد المبلغ المترتب من الضريبة وقام البنك بالاعتراض لدى لجنة إعادة النظر.

17-2 موجودات ضريبية مؤجلة

إن الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	
1,361,139	1,338,589	رصيد بداية السنة
349,910	246,180	المضاف
(372,460)	(476,890)	المستبعد
1,338,589	1,107,879	رصيد نهاية السنة

17-3 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	
1,167,136,466	3,945,704,252	الربح قبل الضريبة
(106,000,313)	(1,221,800,450)	التعديلات
62,662,671	66,622,040	أرباح غير خاضعة للضريبة
1,123,798,824	2,790,525,842	مصاريف مرفوضة ضريبياً
%25	%25	الربح الضريبي
280,949,706	697,631,461	نسبة الضريبة
%10	%10	مقدار ضريبة الدخل
28,094,971	69,763,146	نسبة رسم إعادة الإعمار
309,044,677	767,394,607	رسم إعادة الإعمار
(349,910)	230,710	مصرف ضريبة الدخل للسنة الحالية
308,694,767	767,625,317	تسويات ضريبية للشركة التابعة
		مصرف ضريبة الدخل

18 مطلوبات أخرى

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية
2,833,782,122	2,303,435,123
1,270,204,411	1,307,769,100
432,539,680	1,107,437,982
105,999,858	145,713,478
82,239,125	80,102,939
14,809,750	23,053,631
17,885,837	20,044,382
11,022,195	19,346,582
-	193,107
1,268,007	27,853,426
4,769,750,985	5,034,949,750

حوالات و أوامر دفع
نفقات مستحقة غير مدفوعة
موردين
مستحق لجهات حكومية
مستحقات أرباح المساهمين
ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
أرباح محققة لإيداعات وحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات
مالية غير مستحقة الدفع
توقيفات محتجزة - متعهد استنصاع
صندوق المخالفات الشرعية
ذمم دائنة أخرى

19 حسابات الاستثمار المطلقة

2018 مصارف ومؤسسات مالية المجموع	2018 ليرة سورية	عملاء	2019 مصارف ومؤسسات مالية المجموع	2019 ليرة سورية	عملاء	2019 ليرة سورية
11,093,443,855	2,538,264,363	8,555,179,492	15,589,566,780	2,735,960,125	12,853,606,655	12,853,606,655
8,388,616,798	104,934,000	8,283,682,798	10,068,874,746	599,752,034	9,469,122,712	9,469,122,712
18,964,336,020	2,638,050,000	16,326,286,020	17,273,170,170	1,936,000,000	15,337,170,170	15,337,170,170
38,446,396,673	5,281,248,363	33,165,148,310	42,931,611,696	5,271,712,159	37,659,899,537	37,659,899,537
261,376,577	38,918,980	222,457,597	255,311,350	31,350,511	223,960,839	223,960,839
38,707,773,250	5,320,167,343	33,387,605,907	43,186,923,046	5,303,062,670	37,883,860,376	37,883,860,376

حسابات التوفير
لأجل
الوكالات الاستثمارية
المجموع
أعباء محققة غير مستحقة
الدفع
إجمالي حسابات الاستثمار
المطلقة

20 احتياطي مخاطر الاستثمار

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية
171,225,534	210,829,472
39,826,666	63,458,161
(222,728)	(100,738)
210,829,472	274,186,895

رصيد بداية السنة
الإضافات خلال السنة
فروق سعر الصرف

21 رأس المال المكتتب به (المدفوع)

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسو البنك بتغطية 3,750,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 1,250,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010. لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وبذلك تم سداد كامل رأس المال.

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المدة لتصبح خمسة سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13 /م تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات، وبخصوص المهلة المحددة لتنفيذ الزيادات المطلوبة في رأس مال البنك بموجب أحكام القانون رقم 3 لعام 2010 وتعديلاته سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند ترويدنا بالتوجيهات بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية وفق اختصاصها لديها حسب الأصول

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة /91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

في 1 تشرين الأول 2018 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (117/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، وتمت زيادة رأس مال البنك بقيمة إجمالية 250,000,000 ليرة سورية عن طريق اعتماد 2,500,000/ سهم بقيمة اسمية 100/ ليرة سورية للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتراكمة المحققة.

خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 29 نيسان 2019 تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة لجهة زيادة رأس مال البنك من خلال تحويل جزء من الأرباح المدورة وتوزيع أسهم مجانية عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 6,000,000,000 ليرة سورية.

22 احتياطي عام مخاطر التمويل

بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن/ب4) لعام 2012 الذي تم تمديده بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم /1079/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني وبموجب التعميم رقم 1145/م/1 تاريخ 6 نيسان 2015، وبموجب التعميم رقم (2271/م/1) تاريخ 30 حزيران 2015، وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (650/م.ن/ب4) تاريخ 14 نيسان 2010 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/م.ن/ب4) تاريخ 9 كانون الأول 2009.

- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.

- يستمر العمل بأحكام المادة /14/ من المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 والخاص بالمصارف الإسلامية جهة استمرار تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية خسائر ناتجة عنه وذلك حتى يصبح مبلغ الاحتياطي مثلي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية أو أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.

- تم استخدام الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمها البنك في عام 2019 بناءً على القرار 4/م.ن الصادر عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ 14 شباط 2019، حيث كان إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل في 1 كانون الثاني 2019 مبلغ 33,051,351 ليرة سورية وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 31 كانون الأول 2011.

- تم إنهاء العمل بالقرار 597 وتعديلاته بموجب القرار 4/م ن الصادر عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ 14 شباط 2019.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018

23 احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية
2,175,411,384	2,175,411,384
-	356,829,712
-	(10,759,880)
2,175,411,384	2,521,481,216

رصيد بداية السنة
القيمة العادلة للاستثمارات
إطفاء احتياطي القيمة العادلة للأصول الثابتة (مصنفة سابقاً)
استثمارات عقارية
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

24 الاحتياطيات

24.1 الاحتياطي القانوني

بناء على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني. يحق للبنك التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً لـ 25% من رأسمال البنك.

24.2 الاحتياطي الخاص

بناء على أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009، يحدد الاحتياطي الخاص بنسبة 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأسمال البنك.

وتم احتساب الاحتياطي القانوني/الخاص للبنك كما يلي كما يلي:

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية
1,167,136,466	3,945,704,252
-	-
(43,168)	(42,805)
1,167,093,298	3,945,661,447
116,709,330	394,566,145

الربح قبل الضريبة
ينزل منه:
أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة
حصة الجهة غير المسيطرة من أرباح الشركة التابعة قبل الضريبة
الاحتياطي القانوني/الخاص 10%

الجدول التالي يوضح رصيد الاحتياطي القانوني:

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية
313,909,216	430,618,546
116,709,330	394,566,145
430,618,546	825,184,691

الرصيد كما في 1 كانون الثاني
الاحتياطي القانوني المشكل خلال السنة
الرصيد كما في 31 كانون الأول

الجدول التالي يوضح رصيد الاحتياطي الخاص:

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية
313,909,216	430,618,546
116,709,330	394,566,145
430,618,546	825,184,691

الرصيد كما في 1 كانون الثاني
الاحتياطي الخاص المشكل خلال السنة
الرصيد كما في 31 كانون الأول

2018	2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
أصحاب حسابات الاستثمار	أصحاب حقوق الملكية	أصحاب حسابات الاستثمار
518,507,215	1,017,254,859	الرصيد الافتتاحي
596,451,791	690,449,663	الإضافات
(94,474,128)	(415,564,791)	الاستبعادات
(3,230,019)	(1,805,661)	فروقات أسعار الصرف
<u>1,017,254,859</u>	<u>1,290,334,070</u>	<u>270,614,341</u>

26 الحقوق غير المسيطرة

يمثل هذا البند حصة المساهمين الآخرين في نتائج أعمال وصافي موجودات الشركة التابعة.

27 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات

المشتركة		
2018	2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
4,316,920,953	5,732,983,609	شركات
290,453,010	437,243,143	تجزئة
<u>4,607,373,963</u>	<u>6,170,226,752</u>	

28 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية

المشتركة		
2018	2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
359,658,992	258,339,930	حسابات استثمارية
359,658,992	258,339,930	

29 المصاريف المحملة على الوعاء الاستثماري المشترك

يقوم البنك بتحميل النفقات لوعاء المضاربة بنسبة 50% وفق السياسات الموافق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية. لم يتم البنك بتحميل أي نفقات لوعاء المضاربة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019، وكذلك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018، وقد تحمل البنك هذه النفقات على سبيل التبرع.

30 العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار

2018	2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
134,356,835	181,284,150	عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة)
224,083,158	360,082,025	توفير
824,412,779	925,439,947	لأجل
<u>1,182,852,772</u>	<u>1,466,806,122</u>	عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار)

* لا يحتسب احتياطي مخاطر استثمار على أرباح الوكالات الاستثمارية.

31 حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال

تبلغ حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية
398,150,285	634,495,664
2,758,519,968	3,844,893,273
<u>3,156,670,253</u>	<u>4,479,388,937</u>

بصفته مضارب
بصفته رب مال

32 صافي إيرادات الخدمات المصرفية

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية
1,252,714,681	2,594,180,097
(291,944,925)	(631,282,917)
<u>960,769,756</u>	<u>1,962,897,180</u>

إيرادات العمولات والرسوم
أعباء الرسوم والعمولات

33 إيرادات أخرى

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية
317,989,935	28,044,604
<u>317,989,935</u>	<u>28,044,604</u>

أخرى

34 نفقات الموظفين

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية
1,085,592,053	1,331,880,874
41,361,043	48,893,494
7,386,320	31,589,294
20,425,463	24,049,860
<u>1,154,764,879</u>	<u>1,436,413,522</u>

رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
مصاريف تدريب وسفر
نفقات طبية

35 مصاريف إدارية وعمومية

2018	2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
73,578,972	222,786,756	تعويضات ومصاريف مجلس الإدارة ومصاريف الهيئة العامة
178,658,371	200,194,495	مصاريف إيجار
138,851,191	160,162,751	مصاريف أنظمة معلومات
155,261,947	118,908,037	رسوم وأعباء حكومية
79,664,672	85,238,413	مصاريف استشارات
46,243,344	60,867,497	مصاريف إدارية - صرافات آلية
45,705,221	57,047,424	مصاريف إعلان ومعارض
36,828,132	57,439,256	مصاريف صيانة
42,863,932	45,533,213	مصاريف سفر ومواصلات وضيافة
37,763,016	37,477,676	مصاريف الكهرباء والماء
1,197,358,732	36,194,817	مصاريف قضائية
27,683,333	28,500,000	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
19,852,134	27,284,607	مصاريف التنظيف
17,826,371	27,072,674	مصاريف البريد والهاتف وشحن
18,058,198	27,057,740	مصاريف طباعة وقرطاسية
14,853,725	22,397,847	مصاريف حراسة
16,735,204	21,340,134	مصاريف تأمين
4,215,100	8,600,000	تبرعات
58,187,660	102,194,790	أخرى
2,210,189,255	1,346,298,127	

36 مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

المجموعة	غير موزع على المراحل	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	تكوين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
61,997,437	-	-	4,301,344	57,696,093	مصارف ومؤسسات مصرفية
250,648,797	-	250,648,797	-	-	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية
105,203,629	-	98,138,996	1,583,042	5,481,591	ذمم خارج بيان المركز المالي
(9,766,531)	-	-	-	(9,766,531)	استرداد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(260,439,792)	-	-	(176,276,582)	(84,163,210)	مصارف ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية
(43,864,645)	(43,864,645)	-	-	-	ذمم خارج بيان المركز المالي
(33,051,351)	(33,051,351)	-	-	-	استخدام المخصصات الفائضة الناتجة عن القرار رقم (4/م.ن)
70,727,544	(76,915,996)	348,787,793	(170,392,196)	(30,752,057)	كما في 1 كانون الثاني 2019 احتياطي عام مخاطر التمويل

يتم تكوين مخصص تدني لكافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات و تقيداً بأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4/م ن لعام 2019 .

37 حصة السهم من ربح السنة (مساهمي البنك)

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	صافي ربح السنة العائد لمساهمي البنك المتوسط المرجح لعدد الأسهم
858,395,033	3,178,038,437	
60,000,000	60,000,000	
14.31	52.97	حصة السهم الأساسية من صافي ربح السنة (مساهمي البنك)

38 النقد وما في حكمه

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل (ينزل) حسابات استثمار وشهادات لمصارف ومؤسسات مصرفية لمدة 3 أشهر أو أقل (ينزل) أرصدة مقيدة السحب
46,537,340,207	52,560,069,243	
37,090,791,587	34,064,455,093	
(25,993,042,496)	(45,516,810,234)	
(19,164,380,087)	(19,538,931,843)	
38,470,709,211	21,568,782,259	

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية. بلغت الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل وزارة الخزانة الأمريكية 19,538,931,843 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 19,164,380,087 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2018.

39 المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لها القدرة على السيطرة أو ممارسة نفوذ هام عند اتخاذ القرارات. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الهامين والجهات التي تمارس عليها المجموعة والمساهمين نفوذاً هاماً وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين في المجموعة.

تشمل البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	نوع الشركة	نشاط الشركة	نسبة الملكية	حصة البنك من رأس مال الشركة التابعة
2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية			
أموال الشام	محدودة المسؤولية	وساطة مالية	99%	247,500,000

39 المعاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي ملخص المعاملات مع الجهات ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

الشركة التابعة	الشركة الزميلة	
ليرة سورية	ليرة سورية	
بنود داخل بيان المركز المالي الموحد: الموجودات		
-	5,841,210,842	حسابات جارية وتحت الطلب
-	21,088,547,502	حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
-	2,899,115,000	حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الأصلي أكثر من 3 أشهر
-	70,290,695	موجودات أخرى
-	29,899,164,039	مجموع الموجودات
بنود داخل بيان المركز المالي الموحد: المطالبات		
132,747,552	96,230	حسابات جارية / تحت الطلب
150,000,000	-	حسابات الاستثمار المطلق/ لأجل
-	-	مطلوبات أخرى
282,747,552	96,230	مجموع المطالبات
بنود خارج بيان المركز المالي الموحد:		
-	13,952,000,000	كفالات واردة
بنود بيان الدخل الموحد:		
-	223,234,562	إيرادات الأنشطة الاستثمارية
5,399,515	-	نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارب
فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:		
2018	2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
208,057,426	396,449,806	الإدارة التنفيذية العليا
		رواتب ومكافآت
		مجلس الإدارة
71,754,441	100,570,256	تعويضات ومصاريف إقامة واجتماعات
		هيئة الرقابة الشرعية
27,683,333	28,500,000	تعويضات
307,495,200	525,520,062	

بلغت قيمة المكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والتي أقرت في اجتماع الهيئة العامة بتاريخ 29 نيسان 2019 مبلغ 38,000,000 ليرة سورية تم احتجازها ضمن النفقات غير المدفوعة لعام 2018، وسددت نقداً خلال شهر تموز 2019.

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قياسها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن حدث ووقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في نشاط البنك البنكي ويتم تحديد هذه الحدود ومراقبتها وقياسها ومتابعتها من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه البنكي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسيولة ومخاطر تشغيلية، هذا وتقوم إدارة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف البنكية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق وفاق بازل II وتقوم بالمتابعة المستمرة للتخفيف من احتمالية وقوع المخاطر والتخفيف من أثر تلك المخاطر إن حدث ووقعت.

وظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن إدارة مخاطر البنك إذ قام بتشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر ضمت ثلاث أقسام لإدارة كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية، كما قام المجلس بتشكيل لجنة منبثقة عنه لإدارة المخاطر ضمت أعضاء من مجلس الإدارة (غير تنفيذيين) وكان مدير المخاطر أمين سر لهذه اللجنة.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد مستويات المخاطر التي تعتبر مقبولة يمكن للبنك تحملها والقبول بها، وتقع على المجلس مسؤولية المصادقة على دليل إجراءات عمل إدارة المخاطر والمصادقة على صلاحيات المخاطر ومستويات التعرض والمصادقة أيضاً على السياسة العامة لإدارة مخاطر البنك.

يقوم مجلس الإدارة بالتأكد على مسؤوليات الإدارة العليا لتأسيس وإيجاد البنية التحتية المستقلة الملائمة والكافية لإدارة المخاطر وتوفير ما يلزم من الأنظمة التكنولوجية التي تكفل استمرار عمل إدارة المخاطر في تحديد وحصر وقياس ومتابعة وضبط المخاطر حسب الحدود والسياسات المصادق عليها، ويتابع المجلس بشكل دوري فعالية الإدارة العليا وإدارة المخاطر معتمداً على جهة تدقيق ومراجعة مستقلة ويستلم تقارير دورية تعدها إدارة المخاطر تعكس المخاطر التي يتعرض لها البنك في عمله.

لجنة إدارة المخاطر:

تقوم لجنة إدارة المخاطر بالعمل مع إدارة المخاطر في البنك لرسم وتحديد سياسات هذه الإدارة التي تتعلق بنشاط البنك ومنتجاته البنكية وتتأكد وتتابع الإدارة العليا في معالجة التجاوزات التي يتم الإبلاغ عنها من قبل إدارة المخاطر، كما تقوم اللجنة بتقديم خطط الطوارئ والخطط اللازمة لإدارة الأزمات التي تواجه البنك والتي يتعرض لها.

الإدارة التنفيذية:

تقوم الإدارة التنفيذية بإيجاد البنى اللازمة لإدارة المخاطر وتقوم بوضع سياسات وإجراءات عمل وتحدد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب تعارض المصالح بين الأقسام، وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ نظام الضبط الداخلي وتحدد قنوات التواصل الإداري المطلوبة لمواجهة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك في عمله البنكي، هذا وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ أعمالها ضمن استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ضمن السقوف المحددة.

إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر بمتابعة وتحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك وترسم سياسة إدارة المخاطر والصلاحيات بشكل واضح ويتناسب مع طبيعة وحجم أعمال البنك أخذاً بعين الاعتبار منتجات البنك ونشاطاته البنكية بحيث تغطي وجود إجراءات ضبط كافية لهذه المنتجات والأنشطة، وتقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر بشكل منسجم مع قرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي ووفق بازل II.

تقوم إدارة المخاطر بالمتابعة اليومية لمجمل الأعمال والأنشطة وتتأكد من مدى التقيد بالسقوف والمستويات المحددة بالسياسة العامة لإدارة المخاطر وتضبط التجاوزات وتتابعها بشكل فوري مع الإدارة العليا، كما تقوم بقياس المخاطر تحت الظروف الطبيعية وتحت ظروف ضاغطة عن طريق إجراء اختبارات الجهد وتقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير دورية وطارئة ترفع إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة.

إدارة التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر وتتأكد من استقلالية هذه الإدارة وتتحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر، وتقيم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وآليات قياسها وتقيم فعالية وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية للتحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها إضافة إلى تقييم سرعة الإبلاغ عن الانحرافات وإجراءات التصحيح المتخذة.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.1 الإفصاحات الوصفية

40.1.1 التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها

يتعرض البنك أثناء ممارسته لعمله البنكي للعديد من المخاطر التي يمكن تبويبها تحت المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية.

تنشأ المخاطر الائتمانية بالدرجة الأولى من احتمالية عدم سداد عملاء البنك أو إفلاسهم أو معوقات ائتمانية تحول دون التزامهم بجدول السداد الزمني المقرر لهم والمتفق عليه، وبهذا الصدد يعمل البنك على إدارة السقوف الائتمانية ومراقبتها على مستوى المحفظة الائتمانية ككل وعلى مستوى العملاء وقياس حجم التعرض الائتماني لكل قطاع ومنطقة جغرافية ومجموعة مترابطة.

تنشأ المخاطر السوقية من مخاطر المراكز المالية المفتوحة ضمن الميزانية والالتزامات المحتملة المسجلة خارج الميزانية نتيجة تحركات في الأسعار والتي يمكن إدراكها عن طريق المخاطر الناتجة من الارتفاع العام في الأسعار والانخفاض في القوة الشرائية للعملة المحلية والمخاطر الناتجة عن مراكز العملات الأجنبية وما يتعرض له البنك من خسائر نتيجة لحركات معاكسة في أسعار العوائد في السوق.

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم الموائمة بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات نتيجة اختلاف آجال الودائع عن آجال التسهيلات إضافة إلى مخاطر تترافق مع التركزات القائمة في الودائع النقدية لدى البنك التي قد تؤدي إلى هبوط نسب السيولة عن الحدود المسموحة، وكذلك حالات السحب المفاجئة التي يمكن أن يتعرض لها البنك مما يحد من قدرته على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها والصعوبة في تمويل الموجودات، وبهذا الصدد يقوم البنك بإدارة ومراقبة السيولة بشكل يومي وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسب سيولة كافية ويلتزم بقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بمتابعة السيولة.

تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب أخطاء ناتجة عن عدم كفاية الإجراءات أو سوء تصرف الموظفين أو إخفاقات في أنظمة التكنولوجيا المطبقة أو عدم الالتزام بمحددات الشريعة الإسلامية التي ينتهجها البنك في عمله البنكي، وبهذا الصدد يقوم البنك باعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بالمخاطر التشغيلية المحتملة ويتم تبويب العمليات لتحديد نوع المخاطر التي تترافق معها لوضع أولويات للخطوات الواجب القيام بها لمعالجتها، كما يتم وضع حدود لمؤشرات المخاطر الرئيسية لمختلف العمليات التي يمكن تحملها. تمثل إدارة المخاطر في بنك الشام مجموعة المنطلقات والتوجهات التي تحكم أداء البنك في كيفية مواجهتها لعوامل المخاطرة المختلفة وفي كافة مجالات العمل ابتداءً من وضع استراتيجية عمل البنك واليات تطبيق هذه الاستراتيجية وتطوير ذلك وانتهاءً بالنشاطات والأعمال والممارسات اليومية التي يقوم بها كافة العاملين في البنك وعلى مستوى كافة الإدارات التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك.

40.1.2 الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر

قام البنك بوضع آلية العمل التي تحدد الرؤيا المستقبلية والأهداف والاستراتيجيات المتعلقة بعمل إدارة المخاطر من خلال إيجاد ثقافة مشتركة لإدارة عوامل المخاطرة بكافة أشكالها باعتماد إطار متكامل لإدارة عوامل المخاطرة، كما وتتضمن آلية العمل على إجراءات يتم اتباعها لمراقبة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية، إذ يتم إجراء ما يلي:

- تصميم واستحداث أنظمة تقوم بتوضيح الآثار المحتملة للمخاطر المختلفة ووضع إجراءات رقابية تضمن في حال وقوع الخطر أن يكون ذو أثر محدود ضمن المستوى المقبول.
- الحد من المخاطر بما يتناسب مع إمكانيات البنك واستراتيجيته.
- تحديد الحد المسموح به للمخاطر لمختلف الخدمات والمنتجات.
- أن تكون حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر.
- تعيين حدود للمخاطر المتنوعة ومراقبة هذه الحدود ومراقبة مستويات التعرض الحالية للمخاطر.
- التعرف على مستويات المخاطر من مستويات السياسات والإجراءات ومن ثم مستويات الدوائر والأقسام والفروع وتقييم الإجراءات الرقابية للسيطرة على هذه المخاطر وتحديد القصور وأثارها.
- وضع خطط الطوارئ وخطط استمرارية العمل واختبار فعاليتها وتطويرها بشكل مستمر.
- هذا وقد تم وضع الضوابط وسياسات التحوط التي تخفف المخاطر مع تحديد المسؤوليات الواجب اتباعها لتفادي أي خلل قد يقع عن طريق اعتماد مهام وإجراءات عمل خاصة لإدارة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر التشغيل، كما تم اعتماد إجراءات ضبط ورقابة من خلال:
- تنظيم أعمال إدارة المخاطر من حيث قدرتها على إدارة كل نوع من أنواع المخاطر التي يواجهها البنك مع اعتماد الاستقلالية التامة لهذه الدائرة.
- وضع نطاق وأنظمة القياس وأنظمة التقارير لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التأكيد على أن تكون سياسات البنك متحوطة بشكل يخفف من المخاطر من حيث إجراءات الحصول على الضمانات وقبولها وسياسات التقييم الدوري لها.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

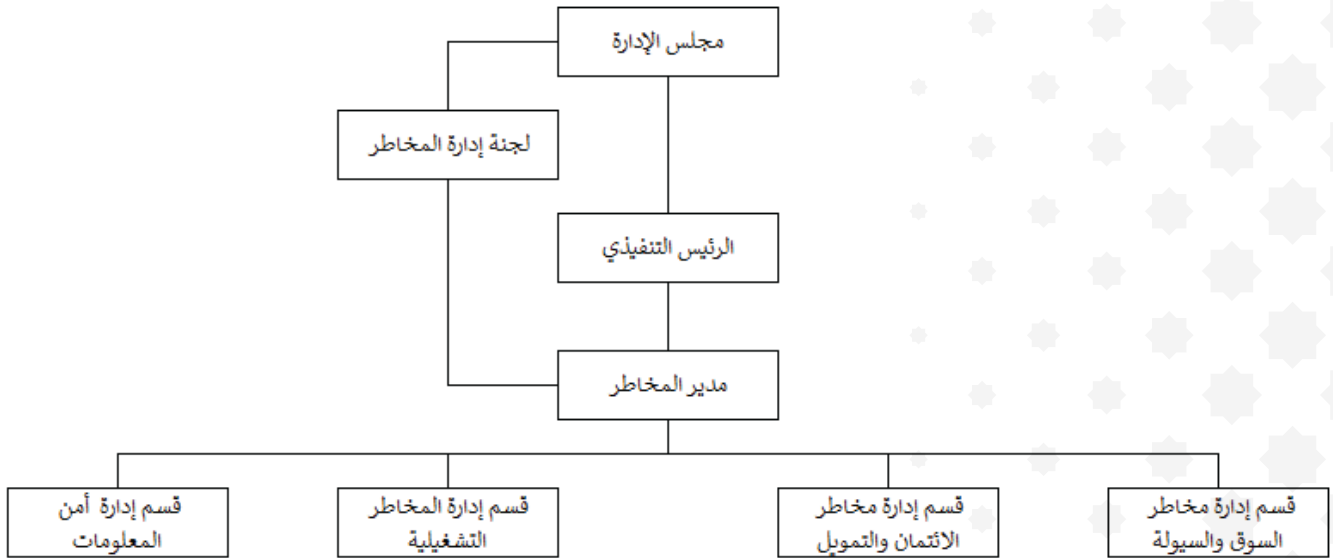
40.1 الإفصاحات الوصفية (تتمة)

40.1.3 الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

قام بنك الشام بالعمل على تفعيل أداء دائرة إدارة المخاطر من خلال تفعيل أقسام تضمها الدائرة وتم تقسيم العمل من حيث توزيع المسؤوليات وتحديد المهام والجراءات لكل قسم من هذه الأقسام وهي:

- قسم مخاطر الائتمان.
- قسم مخاطر السوق والسيولة.
- قسم مخاطر التشغيل.
- قسم أمن المعلومات.

تتبع إدارة المخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، كما تتبع إدارياً للمدير العام.



40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.1 الإفصاحات الوصفية (تتمة)

40.1.4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر

يقوم البنك بتطبيق السياسات والإجراءات التي تحد من التركيز في المخاطر التي يواجهها البنك في عمله المصرفي من خلال تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي إضافة إلى التوصيات التي تصدر عن كل من لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ودائرة المخاطر في توزيع مخاطر المحفظة الائتمانية ومخاطر التركزات في الدول ومخاطر التركزات في البنوك المراسلة ومخاطر التركزات في الودائع والحسابات الجارية وغير ذلك من التركيز في المنتجات المصرفية.

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	البيان
47,887,960,165	51,897,533,527	أرصدة لدى مصارف مركزية
37,090,791,587	34,064,455,093	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
6,945,000,000	11,408,384,361	حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
		ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:
		للافراد:
591,227,253	985,505,393	للافراد
1,665,344,597	2,669,902,664	التمويلات العقارية
		للشركات:
43,893,140,863	60,063,545,299	الشركات الكبرى
1,831,352,242	2,181,775,297	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
-	-	للحكومة والقطاع العام
2,380,850,000	2,276,500,000	الاستثمارات العقارية
134,933,805	164,343,393	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
6,627,130,010	10,391,860,898	الموجودات الثابتة
6,933,540	43,138,048	الموجودات غير الملموسة
2,163,455,530	2,263,455,530	الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
1,338,589	1,107,879	موجودات ضريبية مؤجلة
2,276,009,080	862,960,263	الموجودات الأخرى
		<u>بنود خارج الميزانية</u>
2,375,868,232	2,420,853,102	كفالات
4,053,909,940	11,027,076,812	اعتمادات
-	2,500,000,000	قبولات
12,455,170,002	4,984,306,635	سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة وغير مباشرة
<u>172,380,415,435</u>	<u>200,206,704,194</u>	الإجمالي

40.1 الإفصاحات الوصفية (تتمة)

40.1.4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر (تتمة)

تم وضع عدة طرق وفرضيات والمتغيرات التي يستخدمها البنك بإعداد تحليل الحساسية للفترة المختلفة، إذ يتم إجراء اختبارات ضغط على محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك وفق سيناريوهات متعددة وتدرس أثر تغير تصنيف ديون هذه المحفظة ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق سيناريوهات تخص الضمانات المقبولة ونسطيع القول أن السيناريوهات المتبعة مستقرة من الواقع وتحاكي الظروف الحالية، هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط نوعية لكبار عملاء البنك في المحفظة التمويلية لكل منهم على حدة وفق ظروف متوقعة منوطة بنشاطه الاقتصادي وظروف عمله و ضماناته.

قام البنك بإعداد الترتيبات والضوابط والأنظمة والإجراءات الرقابية للتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية ومنها مراجعة سياسات دوائر البنك وإجراءات العمل إضافة إلى التأكد من تطبيق هذه الإجراءات عن طريق المهمات الرقابية للنظر في مدى الالتزام بالقرارات والتوصيات والإجراءات المتبعة لتنفيذ هذه الأعمال.

قام البنك بتفعيل عملية مراجعة أدلة العمل لدوائره عن طريق مراجعة كافة السياسات وإجراءات متوافقة مع كافة التشريعات والقرارات الصادرة حديثاً ويؤدي إلى تخفيض المخاطر المنوطة بنشاط كل دائرة عن طريق إيلاء الاهتمام بمكان المخاطر المرافقة لطبيعة عمل كل دائرة.

40.1.5 أنظمة التقارير وخطوط التقارير وفقاً لكل نوع من المخاطر

يتم إعداد تقارير تظهر المخاطر التي يواجهها البنك مقسمة حسب أنواع هذه المخاطر، إذ تم تبني منظومة تقارير تعكس المخاطر الائتمانية التي تواجهها المحفظة الائتمانية للبنك لكل من محفظة التمويلات التجارية ومحفظة تمويلات الأفراد وتظهر منظومة التقارير التسهيلات المباشرة والتسهيلات غير المباشرة ويتم توزيعها على المنتجات التي يقدمها البنك وتوزع أيضاً على القطاعات الجغرافية وتراقب التركيزات الائتمانية على مستوى كل عميل وعلى مستوى المجموعات المترابطة وتظهر تصنيف الديون من ديون منتجة وديون غير منتجة وتسلب الضوء على الضمانات المقبولة التي تخفف من التعرضات الائتمانية وتراقب عملية التنفيذ القانوني على المديونيات التي تم تحويلها إلى الدائرة القانونية وتراقب التجاوزات على سقوف العملاء إن وجدت إضافة إلى معلومات أخرى توضح مكن العديد من المخاطر الأخرى التي تترافق مع النشاط الائتماني للبنك.

وبخصوص المخاطر السوقية ومخاطر السيولة التي تواجه البنك في عمله فيتم إعداد العديد من التقارير الدورية التي تراقب مراكز القطع التشغيلية وتراقب مخاطر البنوك المراسلة وتراقب التجاوزات على الخطوط الائتمانية الممنوحة لهذه البنوك وتراقب التركيزات ومخاطر سعر الصرف ومخاطر تقلب أسعار العوائد في السوق، كما يتم إعداد تقارير تظهر واقع سيولة البنك وتراقبها مراقبة دقيقة عن طريق تسليط الضوء على حجم الموجودات والمطلوبات الإجمالية وحجم الموجودات والمطلوبات بالليرة السورية وحجم الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية والفجوات الحاصلة وغيرها.

تتم مراقبة المخاطر التشغيلية عن طريق إعداد تقارير تراقب مكن الخطر التشغيلي الذي يرافق البنك في أعماله ويتم توضيح مدى قدرة الإجراءات الموضوعية والمطبقة على الحد من حدوث هذه المخاطر ومدى قدرتها على تخفيف أثرها إن حدثت ووقعت.

يتم إعداد تقارير عن مدى تطبيق البنك لوفاق بازل II التي تظهر كل من متطلبات الحد الأدنى من رأس المال وتوضح عمليات المراجعة الرقابية التي تعزز أساليب إدارة المخاطر لدى البنك وتحدد مسؤوليات الإدارة في تقييم مدى كفاية رأس المال لتغطية أنواع المخاطر وتسلب الضوء على موضوع انضباط السوق لتحقيق الشفافية عن طريق الإلمام بمتطلبات الإفصاح المطلوبة وتوضح مدى التعرضات للمخاطر بكافة أشكالها، كما يتم إعداد تقارير لمصرف سورية المركزي بناء على النماذج المعتمدة بموجب القرارات الصادرة التي تظهر واقع المخاطر التي يواجهها البنك في عمله.

يتم إعداد التقارير بشكل دوري، فمنها تقارير يومية وتقارير نصف شهرية وتقارير ربعية وتقارير نصف سنوية وتقارير سنوية، هذا وتوجد تقارير متابعة وتقارير طارئة عند حدوث أي طارئ يستجد أو أي تجاوز للحدود قد يحصل وترفع هذه التقارير من دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر متضمنة توصية وتقوم لجنة المخاطر برفع تقاريرها إلى مجلس إدارة البنك، هذا ويتم إرسال تقارير توضح المخاطر التفصيلية على دوائر البنك ذات العلاقة.

40.1.6 إجراءات مراجعة فعالية أدوات إدارة المخاطر

يتم إجراء مراجعة لمكان الخطر القائمة في نشاطات البنك وإدارته ويتم مراجعة الحدود القصوى المسموح بها من فترة لأخرى بناء على المستجدات الطارئة واحتياجات العمل البنكي ويتم الأخذ بعين الاعتبار أن لا تتجاوز هذه الحدود المحددة الواردة بقرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي ويتم اعتماد التقييم الذاتي للمخاطر وطرق التحوط المطلوبة، ويتم التأكيد على ضرورة توافر المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة وفق نظام الرقابة الداخلي وأنظمة التحقق من مستوى الأداء كما تتم مراجعة سياسة وإجراءات عمل دائرة المخاطر بشكل دوري ويتم إضافة المقررات الصادرة عن كل من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والتوصيات التي تصدر عن الجهات التي تمارس دوراً رقابياً على البنوك العالمية الخاصة بإدارة المخاطر والمراقبة.

40.2 الإفصاحات الكمية

40.2.1 مخاطر الائتمان

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية ويقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والحدود الموصى بها وتجري المراقبة الدورية للتأكد من مدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل.

يقوم البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع العميل الواحد أو مجموعة العملاء كمجموعات مترابطة وتقوم اللجان الائتمانية بمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر ونوع التسهيل والأجل ويتم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة وكذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة والجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

لقياس مخاطر الائتمان يقوم البنك بوضع نظام لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية بعد الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل الوظيفي بين مهام من أوكل إليهم تنفيذ عملية منح الائتمان من دراسة ملف تسهيلات الزبون والتأكد من استيفائه للمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة وكافة الشروط التي تؤمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وبين من يقومون بتنفيذ التسهيلات المقررة وبين من يقومون بمراقبة الإجراءات والعمليات المطلوبة لمنح الائتمان بشكل يتم التأكد معه من تنفيذ السياسات وإجراءات العمل المقررة التي تضمن تطبيق القرارات والتعليمات النافذة.

يعتمد البنك في قياسه لمخاطر الائتمان على منظومة تقارير تعكس المخاطر الكامنة في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستغلة، إذ تحدد طبيعة الائتمان الممنوح من تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وتحدد أنواع التسهيلات الممنوحة من مبيعات أو منتجات مصرفية أخرى.

كما تقوم هذه المنظومة بقياس المخاطر الاقتصادية للمحفظة الائتمانية عن طريق مراقبة حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى أنها تقوم بقياس التركيز الجغرافي القائم في المحفظة الائتمانية، كما تحدد المجموعات المترابطة وتسلط الضوء على العلاقة فيما بينها وتقوم بقياس حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لكل مجموعة على حدة بشكل لا تتجاوز معه الحدود الائتمانية القصوى المسموح بها.

تتم مراقبة السقوف الائتمانية الممنوحة بشكل يمنع حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدة، كما يتم قياس حجم التسهيلات التي تم تحويلها إلى التنفيذ القانوني وتقرن بحجم الضمانات القائمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم تشكيلها.

سياسة إدارة مخاطر الائتمان

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل وجدارته الائتمانية والضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار والتنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وعدم تركيزها على مستوى الزبائن والمجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية وتحقيق العائد المناسب.
- الموازنة بين آجال الاستحقاق للعوائد والتمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر والتحوط منها.

المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الاعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لدمج الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك وإجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان إضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية
تم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وعلى مستوى كل مجموعة مترابطة وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 / م.ن / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة)، كما يتم تحديد حجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية.

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية، وبلغت 1,203,354,105 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019، وقد تم جدولتها بموجب قلب دين وتصنيفها ضمن المرحلة الثانية (مقابل 15,045,551 ليرة سورية معاد جدولتها بموجب قلب دين وصنفت كديون تتطلب اهتماماً خاصاً كما في 31 كانون الأول 2018).

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح دون زيادة. بلغت الديون المعاد هيكلتها 49,356,822 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2019 وتم تصنيفها بعد الهيكلة ضمن المرحلة الثانية (مقابل 236,772,853 ليرة سورية صنفت كديون تتطلب اهتماماً خاصاً كما في 31 كانون الأول 2018).

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية

يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير وأسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية وحسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول الرهونات العقارية للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية. وتقوم سياسة البنك على التأكد والتحقق من صحة الضمانات المقدمة ومواءمتها ومطابقتها ومتابعة تجديدها حسب الحاجة ويتم تقييمها وفق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن. من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزداد العلني نتيجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولتدارك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات وكلما دعت الحاجة لذلك ويتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن ويتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب وواقع المنطقة التي يوجد بها العقار.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية

البند	إجمالي قيمة التعرضات	تأمينات نقدية	عقارات	سيارات و آليات	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
2019							
أرصدة لدى مصارف مركزية	51,914,028,768	-	-	-	-	51,914,028,768	16,495,241
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	34,070,170,157	-	-	-	-	34,070,170,157	5,715,064
حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	17,178,143,160	-	-	-	-	17,178,143,160	5,769,758,799
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي للأفراد	68,448,832,609	68,579,091	40,721,680,238	2,873,522,246	43,663,781,575	24,785,051,034	2,548,103,956
التمويلات العقارية	1,096,051,477	42,770,331	784,213,895	195,019,144	1,022,003,370	74,048,107	110,546,083
الشركات الكبرى	2,712,617,621	400,000	2,518,077,173	9,745,030	2,528,222,203	184,395,418	42,714,958
	64,640,163,511	25,408,760	37,419,389,170	2,668,758,072	40,113,556,002	24,526,607,509	2,394,842,915
	171,611,174,694	68,579,091	40,721,680,238	2,873,522,246	43,663,781,575	127,947,393,119	8,340,073,060
بنود خارج بيان المركز المالي							
اعتمادات مستندية	11,027,076,812	4,852,302,003	-	-	4,852,302,003	6,174,774,809	15,877,113
قبولات كفالات:	2,500,000,000	2,500,000,000	-	-	2,500,000,000	-	-
لقاء دفع	2,420,853,102	1,043,009,627	-	-	1,043,009,627	1,377,843,475	116,242,589
لقاء حسن تنفيذ	2,085,201,379	932,428,365	-	-	932,428,365	1,152,773,014	111,821,508
لقاء اشتراك في مناقصات	262,415,723	86,431,156	-	-	86,431,156	175,984,567	3,245,749
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	73,236,000	24,150,106	-	-	24,150,106	49,085,894	1,175,332
	4,984,306,635	-	-	-	-	4,984,306,635	-
	20,932,236,549	8,395,311,630	-	-	8,395,311,630	12,536,924,919	132,119,702

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018

40 إدارة المخاطر (تنمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تنمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تنمة)

التركز الجغرافي

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي: (توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل)

البند	المنطقة الجغرافية	داخل القطر	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا*	أفريقيا*	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
أرصدة لدى مصارف مركزية	ليرة سورية	-	-	-	-	-	-	-	51,897,533,527
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات	ليرة سورية	6,756,668,095	27,141,304,975	161,872,240	4,609,783	-	-	-	34,064,455,093
مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	ليرة سورية	7,379,901,173	4,028,483,188	-	-	-	-	-	11,408,384,361
حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية	ليرة سورية	-	-	-	-	-	-	-	-
لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	ليرة سورية	-	-	-	-	-	-	-	-
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية	ليرة سورية	-	-	-	-	-	-	-	-
بالصافي	ليرة سورية	-	-	-	-	-	-	-	-
للأفراد:	ليرة سورية	-	-	-	-	-	-	-	-
للأفراد	ليرة سورية	985,505,393	-	-	-	-	-	-	985,505,393
التمويلات العقارية	ليرة سورية	2,669,902,664	-	-	-	-	-	-	2,669,902,664
للشركات:	ليرة سورية	-	-	-	-	-	-	-	-
الشركات الكبرى	ليرة سورية	60,063,545,299	-	-	-	-	-	-	60,063,545,299
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	ليرة سورية	2,181,775,297	-	-	-	-	-	-	2,181,775,297
للحكومة والقطاع العام	ليرة سورية	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	ليرة سورية	3,168,220	76,392,805	-	-	-	-	-	79,561,025
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	ليرة سورية	2,263,455,530	-	-	-	-	-	-	2,263,455,530
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2019	ليرة سورية	134,201,455,198	31,246,180,968	161,872,240	4,609,783	-	-	-	165,614,118,189
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2018	ليرة سورية	107,900,459,618	34,743,905,101	169,043,960	-	-	-	-	142,813,408,679

* باستثناء دول الشرق الأوسط.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018

40 إدارة المخاطر (تنمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تنمة)

40.2.1 مخاطر الائتمان (تنمة)

التركز حسب القطاع الاقتصادي

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

البند	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	إجمالي
أرصدة لدى مصارف مركزية إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	51,897,533,527	-	-	-	-	-	-	-	51,897,533,527
موجودات أخرى وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2019	34,064,455,093	-	-	-	-	-	-	-	34,064,455,093
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2018	11,408,384,361	-	-	-	-	-	-	-	11,408,384,361
	65,900,728,653	5,376,002,280	51,445,145,340	3,649,785,330	218,573,705	3,655,408,058	-	1,555,813,940	65,900,728,653
	79,561,025	-	-	-	-	-	-	-	79,561,025
	2,263,455,530	-	-	-	-	-	-	-	2,263,455,530
	99,713,389,536	5,376,002,280	51,445,145,340	3,649,785,330	218,573,705	3,655,408,058	-	1,555,813,940	165,614,118,189
	94,832,343,724	3,986,123,068	40,109,948,231	225,185,989	117,577,056	2,259,171,978	-	1,283,058,633	142,813,408,679

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق

هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:

- التغير في معدلات أسعار الفائدة كمؤشر ومعدلات الربح.
- التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
- التغير في أسعار الأوراق المالية.
- التغير في أسعار السلع.

يهدف قياس مخاطر السوق قام البنك بوضع حدود قصوى وحدود دنيا لا يسمح بتجاوزها فيما يتعلق بمخاطر مراكز القطع المفتوحة ومخاطر المجموعة البنكية لبنك الشام ومخاطر البنوك المراسلة المحلية والبنوك المراسلة الخارجية ونسب السيولة اليومية بكافة العملات وبالعلة المحلية وتراجع هذه الحدود دورياً وتعديل بما يتناسب مع نشاط البنك، كما قام البنك بتأمين أنظمة معلوماتية تتيح مراقبة المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله لتقارن بالحدود المسموح بها كما تؤمن هذه الأنظمة مراقبة الموجودات والمطلوبات ليتم اتباع منهج تحليل فجوة الاستحقاق للنظر في الفجوات المتشكلة وإدارتها بشكل منسجم مع القرارات والتعاميم الصادرة.

لقياس احتياجات التمويل الصافية يقوم البنك بحصر التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة المستحقة مع الالتزامات النقدية التي تنتج عن الحسابات خارج الميزانية ومن ثم يتم تقدير الاحتياجات النقدية المستقبلية ويتم تحديد المصادر المحتملة لتلبية هذه الاحتياجات عن طريق تحليل سلم الاستحقاقات ما بين الفائض والعجز لكل فترة زمنية ويتم دراسة الحلول الممكنة.

يقوم البنك بإجراء اختبارات ضغط لتحديد حجم الخطر الناتج عن تقلبات حادة وتغيرات في العوامل التي تعتبر مصدر خطر من المخاطر السوقية على أنشطة البنك كما تأخذ اختبارات الضغط المخاطر التي تواجهها البنوك المراسلة بعين الاعتبار ويتم احتساب الاحتياجات التمويلية الخاصة بنسبة السيولة الإجمالية وبالليرات السورية بعد إجراء اختبارات الضغط وصولاً إلى النسب القانونية المسموح بها والحدود الدنيا المعتمدة لدى البنك.

سياسة إدارة مخاطر السوق

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله البنكي وتقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخففات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المتوقعة والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد - العملة - السوق - الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع والمخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع ووعد الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي وتنوع العملات وإدارة مراكز العملات التشغيلية وإدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق التمازج بين السياسة المتحفظة والمعتدلة.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

أ- مخاطر معدل العائد

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج انشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حيازة الاستثمار والبضائع وبالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه وبموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك لكامل الخسارة

يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيفها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد ولم يقيم البنك بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر عن طريق وضع سقف وحدود للتعاملات بالعملة الأجنبية ومراكز القطع وسقف للدول والبنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يسهم بعدم تركيز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المراجعات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، وهذا ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، وفي هذا الصدد وللتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات ودراسة الفجوات ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك ومعدل العوائد والأرباح.

ب- المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح وهذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المراجعة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلبى التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب وإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

ج- المخاطر الخاصة بالعقود

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقدياً في عقود التمويل بالمضاربة.

وفقاً لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، من حيث المبدأ، المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وتتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطات المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق.

يقوم البنك بالإفصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص رأس مال لمختلف أنواع عقود التمويل الإسلامي وذلك من خلال معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

د- مخاطر العملات الأجنبية

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الأساس للبنك وتتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز $\pm 1\%$ من قيمة الأموال الخاصة الصافية للبنك، وتتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي الذي يجب أن لا يتجاوز ما نسبته 60% من قيمة الأموال الخاصة الصافية، هذا وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الأجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل. لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الأجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية ولا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. ترى الإدارة أن البنك يقوم بالاحتفاظ بفجوة مناسبة لكافة العملات الأجنبية. فيما يلي أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%

2019		ليرة سورية	
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (مدين)	20,681,976,180	2,068,197,618	3,037,403,956
يورو (دائن)	(53,588,360)	(5,358,836)	(4,019,127)
جنيه استرليني (دائن)	(6,543,256)	(654,326)	(490,744)
عملات أخرى (دائن)	(3,695,045,915)	(369,504,592)	(277,128,444)
2018		ليرة سورية	
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (مدين)	9,798,133,424	979,813,342	1,150,662,613
يورو (مدين)	10,362,739	1,036,274	777,205
جنيه استرليني (دائن)	(6,355,297)	(635,530)	(476,647)
عملات أخرى (مدين)	7,124,941,348	712,494,135	534,370,601

هـ - مخاطر اسعار الاسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن البنك لم يقيم بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى البنك سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

و- مخاطر السلع

تنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية، حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحيازة وإلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن البنك قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتج المراجعة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع وبيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم والإجارة المنتهية بالتسليم وغيرها من المنتجات البنكية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشرائها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، وفيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشرائها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة، ويقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك.

يقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم- سعر الصرف- الظروف الاقتصادية- تكلفة الانتاج- مدى توفر البديل- الاستقرار السياسي).

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الأجنبية:

2019 (بالعملة الأصلية مقومة باللييرة السورية)	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	فرنك سويسري	عملات أخرى	إجمالي
<u>الموجودات</u>							
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	22,323,651,500	3,858,708,931	2,996,546	-	-	4,780,512	26,190,137,489
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	22,106,085,091	6,050,403,298	726,600	-	-	6,066,142,075	34,223,357,064
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	22	-	-	-	-	21,276,956,485	21,276,956,507
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	9	166,486	-	-	-	-	166,495
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	292,484,931	27,910,716	-	-	-	79,328,709	399,724,356
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,881,757,017	-	-	-	-	-	1,881,757,017
مجموع الموجودات	46,603,978,570	9,937,189,431	3,723,146	-	-	27,427,207,781	83,972,098,928
<u>المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين</u>							
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	10,470,454,251	7,337,268,500	8,577,900	-	23,040,219	24,314,203,637	42,153,544,507
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	3,129,119,625	1,287,361,697	1,688,502	-	-	3,507,843,024	7,926,012,848
تأمينات نقدية	4,806,291,531	645,819,105	-	-	-	2,762,100,689	8,214,211,325
مخصصات متنوعة	159,098,811	156,362	-	-	-	-	159,255,173
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	2,381,079,174	106,561,243	-	-	-	515,066,127	3,002,706,544
مجموع المطلوبات	20,946,043,392	9,377,166,907	10,266,402	-	23,040,219	31,099,213,477	61,455,730,397
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	4,458,898,048	545,805,883	-	-	-	-	5,004,703,931
حقوق المساهمين	517,060,950	67,805,001	-	-	-	-	584,865,951
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	25,922,002,390	9,990,777,791	10,266,402	-	23,040,219	31,099,213,477	67,045,300,279
صافي التركيز داخل الميزانية	20,681,976,180	(53,588,360)	(6,543,256)	-	(23,040,219)	(3,672,005,696)	16,926,798,649

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الأجنبية:

2018 (بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	فرنك سويسري	عملات أخرى	إجمالي
<u>الموجودات</u>							
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	8,163,791,190	1,575,889,713	2,898,192	-	-	1,360,355	9,743,939,450
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	27,295,845,849	7,274,329,465	702,750	-	-	4,707,493,350	39,278,371,414
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	1,249,798,194	2,683,212,140	-	-	-	18,742,374,661	22,675,384,995
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	9	169,760	-	-	-	712	170,481
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	481,303,744	19,921,419	-	-	-	23,446,966	524,672,129
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,881,757,017	-	-	-	-	-	1,881,757,017
مجموع الموجودات	39,072,496,003	11,553,522,497	3,600,942	-	-	23,474,676,044	74,104,295,486
<u>المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين</u>							
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	7,037,846,456	1,997,666,061	8,296,350	-	22,622,961	15,538,918,156	24,605,349,984
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	14,942,029,559	4,633,719,126	1,659,889	-	-	122,985,151	19,700,393,725
تأمينات نقدية	457,956,537	4,141,490,981	-	-	-	-	4,599,447,518
مخصصات متنوعة	159,098,811	159,437	-	-	-	-	159,258,248
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	2,490,170,507	150,072,322	-	-	-	665,208,428	3,305,451,257
مجموع المطلوبات	25,087,101,870	10,923,107,927	9,956,239	-	22,622,961	16,327,111,735	52,369,900,732
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	3,660,061,232	530,390,175	-	-	-	-	4,190,451,407
حقوق المساهمين	527,199,477	89,661,656	-	-	-	-	616,861,133
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	29,274,362,579	11,543,159,758	9,956,239	-	22,622,961	16,327,111,735	57,177,213,272
صافي التركيز داخل الميزانية	9,798,133,424	10,362,739	(6,355,297)	-	(22,622,961)	7,147,564,309	16,927,082,214

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018

40 إدارة المخاطر (تتمة)
40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)
40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة العائد

2019	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الاجمالي
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
الموجودات								
أرصدة لدى مصارف والمؤسسات المالية	-	35,000,000	2,483,150,000	1,906,115,000	2,180,000,000	150,000,000	-	6,754,265,000
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	819,284,665	2,091,644,833	24,864,455,880	23,850,402,565	3,898,355,552	2,716,244,916	6,744,686,167	64,985,074,578
مجموع الموجودات	819,284,665	2,126,644,833	27,347,605,880	25,756,517,565	6,078,355,552	2,866,244,916	6,744,686,167	71,739,339,578
المطلوبات								
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة الوكالات الاستثمارية المطلقة	155,000,000	330,000,000	-	-	-	250,000,000	-	735,000,000
مجموع المطلوبات	155,000,000	330,000,000	-	-	-	250,000,000	-	735,000,000
حقوق أصحاب الاستثمار المطلق	3,535,491,365	9,102,621,950	10,688,522,690	7,064,434,426	5,299,501,556	5,199,011,730	2,042,027,979	42,931,611,696
مجموع المطلوبات وحقوق الاستثمار المطلق	3,690,491,365	9,432,621,950	10,688,522,690	7,064,434,426	5,299,501,556	5,449,011,730	2,042,027,979	43,666,611,696
الفجوة في كل فترة	(2,871,206,700)	(7,305,977,117)	16,659,083,190	18,692,083,139	778,853,996	(2,582,766,814)	4,702,658,188	28,072,727,882
الفجوة التراكمية	(2,871,206,700)	(10,177,183,817)	6,481,899,373	25,173,982,512	25,952,836,508	23,370,069,694	28,072,727,882	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018

40 إدارة المخاطر (تتمة)
40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)
40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة العائد (تتمة)

2018	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الاجمالي
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
الموجودات								
أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية	6,418,260,000	35,000,000	6,580,000,000	330,000,000	-	-	-	13,363,260,000
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	1,743,572,443	1,333,642,203	19,356,280,529	16,785,970,370	2,974,077,006	2,563,476,649	4,398,728,260	49,155,747,460
مجموع الموجودات	8,161,832,443	1,368,642,203	25,936,280,529	17,115,970,370	2,974,077,006	2,563,476,649	4,398,728,260	62,519,007,460
تأمينات نقدية	525,000	4,733,280	-	-	-	-	-	5,258,280
أرصدة الوكالات الاستثمارية المطلقة	-	1,856,000,000	1,744,000,000	-	-	-	155,000,000	3,755,000,000
مجموع المطلوبات	525,000	1,860,733,280	1,744,000,000	-	-	-	155,000,000	3,760,258,280
حقوق أصحاب الاستثمار المطلق	2,733,513,483	8,834,646,809	9,569,632,183	6,743,132,432	4,137,241,347	5,044,196,033	1,384,034,385	38,446,396,672
مجموع المطلوبات وحقوق الاستثمار المطلق	2,734,038,483	10,695,380,089	11,313,632,183	6,743,132,432	4,137,241,347	5,044,196,033	1,539,034,385	42,206,654,952
الفجوة في كل فترة	5,427,793,960	(9,326,737,886)	14,622,648,346	10,372,837,938	(1,163,164,341)	(2,480,719,384)	2,859,693,875	20,312,352,508
الفجوة التراكمية	5,427,793,960	(3,898,943,926)	10,723,704,420	21,096,542,358	19,933,378,017	17,452,658,633	20,312,352,508	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

تحليل الحساسية لمخاطر العائد

الفجوة التراكمية لغاية سنة

العمللة	الفجوة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
2019		%2	75%
ليرة سورية	309,190,670	6,183,813	4,637,860
دولار	(2,029,817,095)	(40,596,342)	(30,447,256)
يورو	1,907,624,635	38,152,493	28,614,370
عملات أخرى	23,183,071,484	463,661,430	347,746,072
العمللة	الفجوة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
2018		%2	75%
ليرة سورية	(10,824,723,660)	(216,494,473)	(162,370,855)
دولار	960,235,355	19,204,707	14,403,530
يورو	7,138,912,277	142,778,246	107,083,684
عملات أخرى	20,178,234,661	403,564,693	302,673,520

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

اختبارات الجهد على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم البنك بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناء على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة والمحافظة عليها لتبقى أعلى من المعدلات المسموح بها. السيناريوهات التي تطبق دورياً على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم البنك بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية بالليرات السورية وفق عدة سيناريوهات لتقييم درجة تحمل البنك للمخاطر المفترضة والحالة التي يمكن أن تصل إليها نسب السيولة لوضع الإجراءات الهادفة للتحوط ضد هذه المخاطر، إذ يتم افتراض عمليات سحب تعادل بقيمتها 50% من قيمة أرصدة الحسابات الجارية القائمة، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لكبار العملاء بنسب تصل أحياناً إلى 100% من أرصدتهم، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لبعض من أصناف الزبائن.

يتم أيضاً إجراء اختبارات على أرصدة الودائع الآجلة بافتراض عمليات كسر وسحب لهذه الودائع، إذ يتم تطبيق هذا السيناريو على كبار الزبائن وعلى بعض من أصناف الزبائن.

أظهرت نتائج الاختبارات المذكورة أن نسبة السيولة بالليرات السورية كانت أعلى من الحدود الدنيا المسموح بها المقررة من كل من مجلس النقد و التسليف و مجلس إدارة بنك الشام.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية كما في 31 كانون الأول 2019:

المبلغ بالآلاف الليرات السورية	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	57,391,278	-	-	-	-	-	-	-	57,391,278
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	12,082,373	-	2,443,150	-	-	-	-	19,538,932	34,064,455
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	3,829,567	35,000	3,307,702	1,906,115	2,180,000	150,000	-	-	11,408,384
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	383,069	2,474,306	25,245,048	24,014,999	4,252,848	2,752,007	6,778,452	-	65,900,729
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	-	-	-	-	-	164,343	-	164,343
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-	2,276,500	2,276,500
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	10,391,861	10,391,861
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	43,138	43,138
ضريبة الدخل المؤجلة	1,108	-	-	-	-	-	-	-	1,108
موجودات أخرى	375,480	1,373	6,173	181,783	276,369	21,682	100	-	862,960
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	2,263,456	2,263,456
مجموع الموجودات	74,062,875	2,510,679	31,002,073	26,102,897	6,709,217	2,923,689	6,942,895	34,513,887	184,768,212
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	45,671,810	330,000	-	-	-	250,000	-	-	46,251,810
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	49,454,400	-	-	-	-	-	-	-	49,454,400
تأمينات نقدية	4,563,146	38,077	5,415,715	436,703	65,404	49,262	5,054	-	10,573,361
مخصصات متنوعة	4,209	-	23,251	-	-	-	458,926	-	486,386
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	622,078	-	-	-	-	622,078
مطلوبات أخرى	3,174,303	1,025,880	26,082	-	-	932	807,753	-	5,034,950
مجموع المطلوبات	102,867,868	1,393,957	5,465,048	1,058,781	65,404	300,194	1,271,733	-	112,422,985
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	15,724,807	7,086,624	8,718,872	4,767,802	2,994,613	3,671,207	767,799	-	43,731,724
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	118,592,675	8,480,581	14,183,920	5,826,583	3,060,017	3,971,401	2,039,532	-	156,154,709
فجوة السيولة 2019	(44,529,800)	(5,969,902)	16,818,153	20,276,314	3,649,200	(1,047,712)	4,903,363	34,513,887	28,613,503

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية كما في 31 كانون الأول 2018:

المبلغ بالآلاف الليرات السورية	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	خمس سنوات فأكثر	المجموع
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	51,101,531	-	-	-	-	-	-	51,101,531
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	11,311,412	35,000	6,580,000	-	-	-	19,164,380	37,090,792
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	6,945,000.00	-	-	-	6,945,000
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	568,890	1,333,642	19,356,281	16,785,970	2,974,077	4,398,728	-	47,981,065
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	-	-	-	-	134,934	-	134,934
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	2,380,850	2,380,850
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	6,627,130	6,627,130
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	6,933	6,933
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	-	1,339.00	-	-	-	1,339
موجودات أخرى	559,049	78,719	243,072	934,576.00	22,777	143,874	-	2,276,009
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	2,163,456	2,163,456
مجموع الموجودات	63,540,882	1,447,361	26,179,353	24,666,885	2,996,854	4,677,536	30,342,749	156,709,039
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	24,467,042	1,856,000	1,744,000	-	-	155,000	-	28,222,042
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	10,793,414	8,095,060	8,095,060	8,095,060	8,095,060	5,396,707	-	53,967,068
تأمينات نقدية	386,103	48,863	1,008,000	3,411,686	123,320	267,095	-	5,245,067
مخصصات متنوعة	3,626	-	-	-	-	-	286,694	290,320
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	313,010	-	-	-	313,010
مطلوبات أخرى	3,660,813	1,097,238	11,700	-	-	-	-	4,769,751
مجموع المطلوبات	39,310,998	11,097,161	10,858,760	11,819,756	8,218,380	5,663,802	286,694	92,807,258
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	2,749,510	9,020,291	9,632,703	6,793,338	4,167,236	5,078,839	-	39,045,227
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	42,060,508	20,117,452	20,491,463	18,613,094	12,385,616	7,155,017	286,694	131,852,485
فجوة السيولة 2018	21,480,374	(18,670,091)	5,687,890	6,053,791	(9,388,762)	(7,885,222)	(2,477,481)	24,856,554

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

بنود خارج بيان المركز المالي

2019	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
13,527,076,812	-	-	-	13,527,076,812
4,984,306,635	-	-	-	4,984,306,635
2,416,087,102	4,766,000	-	-	2,420,853,102
20,927,470,549	4,766,000	-	-	20,932,236,549
الاعتمادات والقبولات				
سقوف غير مستغلة مباشرة				
وغير مباشرة				
الكفالات				
المجموع				
2018	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
4,053,909,940	-	-	-	4,053,909,940
12,455,170,002	-	-	-	12,455,170,002
2,375,868,232	-	-	-	2,375,868,232
18,884,948,174	-	-	-	18,884,948,174
الاعتمادات والقبولات				
سقوف غير مستغلة مباشرة				
وغير مباشرة				
الكفالات				
المجموع				

40.2.4 المخاطر التشغيلية

و هي المخاطر التي يمكن أن تسبب خسائر للبنك والتي تنتج إما بسبب خلل في أنظمة الضبط الداخلي الناتجة عن عدم كفاية سياسات وإجراءات العمل المعتمدة، أو بسبب أخطاء في الأنظمة التقنية المطبقة، أو بسبب أخطاء يرتكبها الموظفون، أو المخاطر المصاحبة لمنتجات البنك المعتمدة والخدمات البنكية المقدمة.

يتم اعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك ويتم التحوط من المخاطر التشغيلية عن طريق مراجعة السياسات وإجراءات العمل وتحديثها بشكل يتوافق مع القرارات والقوانين الصادرة وما تقتضيه الفترة وتتم مراقبة الأنظمة التقنية مراقبة دقيقة ويتم اختبار كافة التطبيقات قبل اعتمادها وكذلك يتم إخضاع الموظفين لبرامج تدريبية تؤهلهم وتصل خبراتهم بشكل يمكنهم من فهم طبيعة العمل البنكي المنوط بهم كما يتم دراسة منتجات البنك وتحديد المخاطر المرافقة لها. يتم الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- إقرار مصفوفة صلاحيات محددة وفق المستويات الإدارية ومستويات التعرض للمخاطر التشغيلية.
- فصل المهام بين الموظفين وعدم تكليف الموظفين بمهام ينشأ عنها تضارب مع مصالحهم الشخصية.
- تأمين الوقاية الكافية لموجودات وسجلات البنك.
- إجراء المطابقات للعمليات والحسابات والتحقق منها بشكل دوري.
- توفير إجراءات وأنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد ولأي أداة مالية جديدة.
- التأمين على موجودات البنك.
- وضع خطط للتدقيق الداخلي مبنية على المنهج القائم على المخاطر.
- وضع نظام ضبط داخلي محكم.
- وضع إجراءات الرقابة الشرعية للتأكد من شرعية الأنشطة البنكية التي يقوم بها البنك.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية عمل مع إجراء اختبارات لها تضمن استمرار العمل إن حدثت أعطال قاسية (كتعطيل الاتصالات وتوقف عمل مخدمات الأنظمة الأساسية).

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.4 المخاطر التشغيلية (تتمة)

سياسة إدارة المخاطر التشغيلية:

- تحديد المخاطر التشغيلية الكامنة في النشاطات والعمليات والأنظمة ووضع الإجراءات الرقابية.
- التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية عن طريق تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر تشغيلية محتملة.
- تجميع المخاطر حسب نوعها بشكل يساعد على وضع الأولويات للخطوات والإجراءات الواجب إقرارها لمعالجة هذه المخاطر وفق نظام لإدارة المخاطر حسب النوع.
- وضع حدود للمخاطر التشغيلية لمختلف العمليات وفق مصفوفة محددة.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية العمل واختبارها لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حالات حدوث الأحداث القاسية.

مخاطر الأعمال:

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على المجموعة أو قطاع البنوك بصفة عامة كالأخطار السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج أعمال المجموعة وبهذا الصدد يتم تقييم المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثر المخاطر المحتملة على نتائج أعمال البنك.

المخاطر الشرعية:

- تظهر المخاطر الشرعية نتيجة عدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية وقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالجوانب الشرعية وكذلك لتجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات عمل دوائر البنك الخاصة.
- لتجنب هذه المخاطر يقوم البنك بما يلي:
- العمل على ربط إجراءات العمل بالنظام الآلي للبنك بشكل يضمن التزام العاملين بالخطوات الشرعية اللازمة عند تقديم منتج أو خدمة مصرفية.
- التدريب المستمر للعاملين في البنك تدريباً مزدوجاً يضم كل من النواحي البنكية والشرعية.
- مراجعة سياسات وإجراءات عمل الدوائر وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في البنك للأسس الشرعية التي يقوم عليها.
- وضع إجراءات تضمن الالتزام بالمعايير الشرعية وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر عدم الالتزام:

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات البنكية السليمة، ومن أهم مخاطر عدم الالتزام بما سبق ذكره مخاطر العقوبات القانونية ومخاطر السمعة ومخاطر الخسائر المالية ومخاطر الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال والاحتيال والفساد، ولحماية البنك من هذه المخاطر تقوم دائرة الالتزام بالعمل على التأكد من التزام البنك التام ومدى توافق سياساته الداخلية مع جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات البنكية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، وذلك من خلال وضع وتطوير سياسة الالتزام ودليل إجراءات الالتزام وإعداد السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإعداد إجراءات واستبائات عمل للتأكد من مدى تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الداخلية والخارجية بما فيها التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي وكافة الهيئات الناطقة لعمل الجهاز البنكي.

مخاطر السمعة:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.

تنتج مخاطر السمعة عن عدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر البنكية الأخرى التي يواجهها، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالاحتياطات الأمنية سواء بسبب الاعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في انتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

بههدف تخفيض مخاطر السمعة يتم تطبيق سياسات وإجراءات العمل بشكل يضمن تقديم الخدمة المطلوبة بالشكل المطلوب ويقوم البنك باتباع مبدأ الشفافية والإفصاح ويهتم برضى زبائنه عن الخدمة التي يقدمها لهم ويتم تقديم النصح للزبائن وتوعيتهم مصرفياً تجاه الخدمات التي يقدمها البنك سواء أكانوا مودعين أو حاصلين على تسهيلات ائتمانية.

يولي البنك اهتماماً بالعملاء الذين يبرمها مع أطراف خارجية تزود البنك بالخدمات المطلوبة، إذ أن أي تقصير في أداء هذه الأطراف الخارجية يؤثر بشكل مباشر على سمعة البنك وليس على مزود الخدمة وبالتالي يولي البنك اهتمامه بنص الاتفاقية المتعاقد عليها بشكل يوضح الصلاحيات ويحدد المسؤوليات.

40 إدارة المخاطر (تتمة)

40.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

40.2.4 المخاطر التشغيلية (تتمة)

سياسة إدارة المخاطر التشغيلية:

- تحديد المخاطر التشغيلية الكامنة في النشاطات والعمليات والأنظمة ووضع الإجراءات الرقابية.
- التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية عن طريق تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر تشغيلية محتملة.
- تجميع المخاطر حسب نوعها بشكل يساعد على وضع الأولويات للخطوات والإجراءات الواجب إقرارها لمعالجة هذه المخاطر وفق نظام لإدارة المخاطر حسب النوع.
- وضع حدود للمخاطر التشغيلية لمختلف العمليات وفق مصفوفة محددة.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية العمل واختبارها لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حالات حدوث الأحداث القاسية.

مخاطر الأعمال:

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على المجموعة أو قطاع البنوك بصفة عامة كالأخطار السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج أعمال المجموعة وبهذا الصدد يتم تقييم المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثر المخاطر المحتملة على نتائج أعمال البنك.

المخاطر الشرعية:

- تظهر المخاطر الشرعية نتيجة عدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية وقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالجوانب الشرعية وكذلك لتجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات عمل دوائر البنك الخاصة.
- لتجنب هذه المخاطر يقوم البنك بما يلي:
- العمل على ربط إجراءات العمل بالنظام الآلي للبنك بشكل يضمن التزام العاملين بالخطوات الشرعية اللازمة عند تقديم منتج أو خدمة مصرفية.
- التدريب المستمر للعاملين في البنك تدريباً مزدوجاً يضم كل من النواحي البنكية والشرعية.
- مراجعة سياسات وإجراءات عمل الدوائر وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في البنك للأسس الشرعية التي يقوم عليها.
- وضع إجراءات تضمن الالتزام بالمعايير الشرعية وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر عدم الالتزام:

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات البنكية السليمة، ومن أهم مخاطر عدم الالتزام بما سبق ذكره مخاطر العقوبات القانونية ومخاطر السمعة ومخاطر الخسائر المالية ومخاطر الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال والاحتيال والفساد، ولحماية البنك من هذه المخاطر تقوم دائرة الالتزام بالعمل على التأكد من التزام البنك التام ومدى توافق سياساته الداخلية مع جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات البنكية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، وذلك من خلال وضع وتطوير سياسة الالتزام ودليل إجراءات الالتزام وإعداد السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإعداد إجراءات واستبيانات عمل للتأكد من مدى تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الداخلية والخارجية بما فيها التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي وكافة الهيئات الناطقة لعمل الجهاز البنكي.

مخاطر السمعة:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.

تنتج مخاطر السمعة عن عدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر البنكية الأخرى التي يواجهها، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالاحتياطات الأمنية سواء بسبب الاعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في انتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

بههدف تخفيض مخاطر السمعة يتم تطبيق سياسات وإجراءات العمل بشكل يضمن تقديم الخدمة المطلوبة بالشكل المطلوب ويقوم البنك باتتباع مبدأ الشفافية والإفصاح ويهتم برضى زبائنه عن الخدمة التي يقدمها لهم ويتم تقديم النصح للزبائن وتوعيتهم مصرفياً تجاه الخدمات التي يقدمها البنك سواء أكانوا مودعين أو حاصلين على تسهيلات ائتمانية.

يولي البنك اهتماماً بالعمود الذي يبرمها مع أطراف خارجية تزود البنك بالخدمات المطلوبة، إذ أن أي تقصير في أداء هذه الأطراف الخارجية يؤثر بشكل مباشر على سمعة البنك وليس على مزود الخدمة وبالتالي يولي البنك اهتمامه بنص الاتفاقية المتعاقد عليها بشكل يوضح الصلاحيات ويحدد المسؤوليات.

41 التحليل القطاعي

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

• قطاع الأعمال:

- يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي:
- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
 - الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
 - القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
 - أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

البيان	الأفراد ليرة سورية	المؤسسات ليرة سورية	الخزينة ليرة سورية	التجارة الخارجية ليرة سورية	أخرى ليرة سورية	2019 ليرة سورية	2018 ليرة سورية
إجمالي الإيرادات	437,243,143	5,732,983,609	859,227,381	899,803,873	1,091,137,911	9,020,395,917	6,388,297,241
مخصص تدني للتمويلات الممنوحة	6,880,450	79,826,541	(52,230,905)	(105,203,630)	-	(70,727,544)	185,000,000
نتائج أعمال القطاع	444,123,593	5,812,810,150	806,996,476	794,600,243	1,091,137,911	8,949,668,373	6,573,297,241
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	(5,003,964,121)	(5,003,964,121)	(5,406,160,775)
الربح قبل الضرائب	444,123,593	5,812,810,150	806,996,476	794,600,243	(3,912,826,210)	3,945,704,252	1,167,136,466
ضريبة الدخل	-	-	-	-	(767,625,317)	(767,625,317)	(308,694,767)
صافي ربح السنة	444,123,593	5,812,810,150	806,996,476	794,600,243	(4,680,451,527)	3,178,078,935	858,441,699
موجودات القطاع	3,655,408,057	62,245,320,596	95,627,280,347	7,316,398,460	-	168,844,407,460	146,026,979,088
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	15,923,804,985	15,923,804,985	10,682,058,583
مجموع الموجودات	3,655,408,057	62,245,320,596	95,627,280,347	7,316,398,460	15,923,804,985	184,768,212,445	156,709,037,671
مطلوبات القطاع	-	-	46,271,854,616	9,132,539,552	-	55,404,394,168	34,211,752,749
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	57,018,590,044	57,018,590,044	58,595,504,945
مجموع المطلوبات	-	-	46,271,854,616	9,132,539,552	57,018,590,044	112,422,984,212	92,807,257,694

• قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وأفريقيا وأوروبا.

2019

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين البنك وحسابات الاستثمار المطلقة	6,177,908,397	250,658,285	6,428,566,682
حصة أصحاب الاستثمار المطلق	(1,949,177,745)	-	(1,949,177,745)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	1,962,897,180	-	1,962,897,180
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	600,887,451	-	600,887,451
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	-	-	-
إيرادات أخرى	28,044,604	-	28,044,604
إجمالي الأرباح التشغيلية	6,820,559,887	250,658,285	7,071,218,172
مصاريف تشغيلية	(2,782,711,649)	-	(2,782,711,649)
مخصصات تشغيلية أخرى	(342,802,271)	-	(342,802,271)
صافي الأرباح قبل الضريبة	3,695,045,967	250,658,285	3,945,704,252
مصروف ضريبة الدخل	(767,625,317)	-	(767,625,317)
صافي أرباح السنة	2,927,420,650	250,658,285	3,178,078,935

الموجودات 184,736,601,328 31,611,117 184,768,212,445

2018

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين البنك وحسابات الاستثمار المطلقة	4,618,624,735	348,408,220	4,967,032,955
حصة أصحاب الاستثمار المطلق	(1,810,362,702)	-	(1,810,362,702)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	960,769,756	-	960,769,756
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	142,504,595	-	142,504,595
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	-	-	-
إيرادات أخرى	317,989,935	-	317,989,935
إجمالي الأرباح التشغيلية	4,229,526,319	348,408,220	4,577,934,539
مصاريف تشغيلية	(3,179,954,134)	-	(3,179,954,134)
مخصصات تشغيلية أخرى	(230,843,939)	-	(230,843,939)
صافي الأرباح قبل الضريبة	818,728,246	348,408,220	1,167,136,466
مصروف ضريبة الدخل	(308,694,767)	-	(308,694,767)
صافي أرباح السنة	510,033,479	348,408,220	858,441,699

الموجودات 121,796,088,610 34,912,949,061 156,709,037,671

42 إدارة رأس المال

متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات:
لتغطية كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية تتم مراقبة نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل عن 8% بحسب وفاق بازل II التي تنتج عن قسمة الأموال الخاصة الصافية إلى كل من مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المثلثة بأوزان المخاطر بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ومخاطر السوق المثلثة أيضاً حسب درجة المخاطرة والمخاطر التشغيلية.

تتكون الأموال الخاصة الصافية للبنك من كل من الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة، إذ تتكون الأموال الخاصة الأساسية من رأس المال المكتتب به والاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص واحتياطيات أخرى وحسابات تغذية رأس المال واحتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية وعلاوات الإصدار والاندماج والمؤونات الأخرى غير المخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة والأرباح المدورة من السنوات السابقة وصافي أرباح السنة المالية التي لم يتم تدوير أرباحها إلى الأرباح المدورة بعد أن يتم استبعاد أنصبة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح وكذلك يتم تنزيل كل من أقساط رأس المال المكتتب به الغير مسددة وصافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية وصافي الموجودات الثابتة غير المادية وأسهم البنك المعاد شراؤها وصافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية السنة والخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية والنقص في المؤونات على الديون غير المنتجة للعوائد المقدرة والغير المكونة من قبل البنك والنقص في المؤونات المقدرة على باقي الموجودات وغير المكونة والمبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر، في حين أن الأموال الخاصة المساندة تتكون من فروقات إعادة التخمين و50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع وكذلك من الديون المشروطة الناتجة من الاقتراض من الغير.

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كمايلي:

2018	2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
22,637,169,542	26,044,857,582	الأموال الخاصة الأساسية
5,250,000,000	6,000,000,000	رأس المال
14,708,920,881	14,708,920,881	أرباح مدورة غير محققة *
807,850,250	2,439,531,297	أرباح / خسائر متركمة محققة
430,618,546	825,184,691	احتياطي قانوني
430,618,546	825,184,691	احتياطي خاص
1,017,254,859	1,290,334,070	احتياطي معادل الأرباح
(6,933,540)	(43,138,048)	الموجودات غير الملموسة
(1,160,000)	(1,160,000)	عقارات آيلة للبنك وفاء لديونه
33,051,351	-	الأموال الخاصة المساندة
33,051,351	-	احتياطي مخاطر التمويل
22,670,220,893	26,044,857,582	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
74,056,691,193	85,262,507,230	الموجودات المثلثة
634,465,549	5,463,180,854	حسابات خارج الميزانية المثلثة
4,606,804,947	5,483,334,921	المخاطر التشغيلية
7,159,680,270	4,932,358,069	مركز القطع التشغيلي
86,457,641,959	101,141,381,074	
26.22%	25.75%	نسبة كفاية رأس المال (%)
26.18%	25.75%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
99.85%	100%	نسبة رأس المال الأساسي إلى صافي حقوق الملكية (%)

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م.ن/ب 4 تاريخ 26 شباط 2014 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م.ن/ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب 4 عام 2007.

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	2019 (المبالغ بآلاف الليرات السورية)
الموجودات			
57,391,278	-	57,391,278	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
34,064,455	19,538,932	14,525,523	حسابات جارية واستثمارات لدى مصارف ومؤسسات مالية
11,408,384	-	11,408,384	إيداعات لدى مصارف ومؤسسات مالية
65,900,729	6,778,452	59,122,277	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
164,343	164,343	-	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
2,276,500	2,276,500	-	استثمارات في العقارات
10,391,861	10,391,861	-	موجودات ثابتة
43,138	43,138	-	موجودات غير ملموسة
1,108	-	1,108	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
862,960	100	862,860	موجودات أخرى
2,263,456	2,263,456	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
184,768,212	41,456,782	143,311,430	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
46,251,810	-	46,251,810	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
49,454,400	-	49,454,400	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
10,573,361	5,054	10,568,307	تأمينات نقدية
486,386	458,926	27,460	مخصصات متنوعة
622,078	-	622,078	مخصص ضريبة الدخل
5,034,950	807,753	4,227,197	مطلوبات أخرى
112,422,985	1,271,733	111,151,252	مجموع المطلوبات
43,731,724	767,799	42,963,925	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
156,154,709	2,039,532	154,115,177	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
28,613,503	39,417,250	(10,803,747)	الصافي

43 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات (تتمة)

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	2018 (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)
الموجودات			
51,101,531	-	51,101,531	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
37,090,792	19,164,380	17,926,412	حسابات جارية واستثمارات لدى مصارف ومؤسسات مالية
6,945,000	-	6,945,000	إيداعات لدى مصارف ومؤسسات مالية
47,981,065	4,398,728	43,582,337	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
134,934	134,934	-	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
2,380,850	2,380,850	-	استثمارات في العقارات
6,627,130	6,627,130	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
6,933	6,933	-	موجودات غير ملموسة
1,339	-	1,339	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
2,276,009	143,874	2,132,135	موجودات أخرى
2,163,456	2,163,456	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>156,709,039</u>	<u>35,020,285</u>	<u>121,688,754</u>	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
28,222,042	155,000	28,067,042	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
53,967,068	5,396,707	48,570,361	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
5,245,067	-	5,245,067	تأمينات نقدية
290,320	286,694	3,626	مخصصات متنوعة
313,010	-	313,010	مخصص ضريبة الدخل
4,769,751	-	4,769,751	مطلوبات أخرى
<u>92,807,258</u>	<u>5,838,401</u>	<u>86,968,857</u>	مجموع المطلوبات
39,045,227	1,603,310	37,441,917	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
<u>131,852,485</u>	<u>7,441,711</u>	<u>124,410,774</u>	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
24,856,554	27,578,574	2,722,020-	الصافي

44 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية)

أ- ارتباطات والتزامات انتمائية خارج بيان المركز المالي الموحد

2018	2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
4,053,909,940	11,027,076,812	اعتمادات مستندية
-	2,500,000,000	قبولات
2,375,868,232	2,420,853,102	كفالات:
94,979,917	73,236,000	لقاء دفع
1,886,703,215	2,085,201,379	لقاء حسن تنفيذ
394,185,100	262,415,723	لقاء اشتراك في مناقصات
12,455,170,002	4,984,306,635	سقوف تسهيلات انتمائية غير مستغلة
18,884,948,174	20,932,236,549	

يوضح الجدول أدناه التغيرات في أرصدة بنود خارج بيان المركز المالي وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
18,884,948,174	-	2,422,449,894	16,462,498,280	رصيد 31 كانون الأول 2018
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	-	76,764,395	(76,764,395)	محول إلى المرحلة الأولى
-	444,845,000	(678,419,605)	233,574,605	محول إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	محول إلى المرحلة الثالثة
15,046,004,493	22,796,900	3,571,774,568	11,451,433,025	التسهيلات الجديدة
(12,928,613,701)	-	(1,385,351,773)	(11,543,261,928)	التسهيلات المسددة
1,306,018	-	209,532	1,096,486	زيادة/ (نقص) ناتج عن التغير في الأرصدة
(71,408,435)	-	(1,032,441)	(70,375,994)	تعديلات ناتجة عن تغير سعر الصرف
20,932,236,549	467,641,900	4,006,394,570	16,458,200,079	رصيد 31 كانون الأول 2019

44 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية) (تتمة)

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد

2018 ليرة سورية	2019 ليرة سورية	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية: تستحق خلال سنة
-	-	
-	-	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد
24,572,781	102,253,116	تستحق خلال سنة
22,666,199	177,744,144	تستحق خلال أكثر من سنة
47,238,980	279,997,260	مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

45 القضايا القانونية

هناك عدة دعاوي قضائية عالقة كما في 31 كانون الأول 2019، ترى إدارة المجموعة والمستشار القانوني للمجموعة عدم وجود أثر جوهري لهذه الدعاوي على القوائم المالية الموحدة. قامت إدارة الخزينة الأمريكية بفرض عقوبات على البنك خلال النصف الأول من العام 2017، تتمثل بتجميد أصول بنك الشام في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الأفراد والشركات الأمريكيين من التعامل معه. لا يوجد أية أصول أو أرصدة أو مبالغ عائدة للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اقتصر أثر هذه العقوبات على تجميد أصول البنك لدى الشريك الاستراتيجي، كما أنّ جميع تعاملات البنك القانونية ومشروعة وموثقة بوثائق ومستندات رسمية، وقد قامت الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات والخطوات لتفادي أثر هذه العقوبات، وسيستمر البنك بعملياته بكافة المجالات والأنشطة والخدمات المصرفية المسموح بها، حيث أنّ المواد المستوردة والمتعامل بها في البنك هي بضائع ومواد مسموح باستيرادها إلى سورية ولم يصدر أي قرار بمنع توريدها من أي جهة. قامت إدارة البنك باتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية من أجل شطب اسم بنك الشام من لائحة العقوبات من خلال توكيل شركة محاماة أمريكية متخصصة في هذا المجال للعمل على رفع العقوبات حسب الإجراءات والأنظمة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية. تمّ مؤخراً تقديم طلب لوزارة الخزانة الأمريكية/ مكتب مراقبة الأصول الأمريكي (OFAC) لإعادة النظر بموضوع العقوبات المفروضة على البنك، وما زالت إدارة البنك بانتظار النتائج حتى تاريخ إعداد البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2019.

اجتمعت الهيئة العامة لمساهمي البنك بتاريخ 29 نيسان 2019 وأقرت زيادة رأس مال البنك ليبلغ 6,000,000,000 ليرة سورية عن طريق توزيع أسهم مجانية بقيمة 750,000,000 ليرة سورية (بنسبة 14.28%)، وبتاريخ 26 آب 2019 صدرت الموافقة النهائية على إصدار أسهم الزيادة من قبل مجلس المفوضين في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. بلغت مصاريف زيادة رأس المال مبلغ 7,225,100 ليرة سورية متضمنة رسم طابع بمبلغ 3,450,100 ليرة سورية وبدل تسجيل الأسهم في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمبلغ 2,250,000 ورسم تسجيل وإيداع أسهم الزيادة في مركز المقاصة والحفظ المركزي في سوق دمشق للأوراق المالية بمبلغ 525,000 ليرة سورية وبدل تقديم طلب إصدار أسهم لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمبلغ 1,000,000 ليرة سورية.

47 أحداث لاحقة

تم تأكيد انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID 19) في مطلع عام 2020، كما تم تصنيفه من قبل منظمة الصحة العالمية كجائحة خلال شهر آذار 2020. ترى إدارة المجموعة أن هذا الحدث يعتبر من الأحداث اللاحقة التي وقعت بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد والتي لا تتطلب تعديلات. قام الفريق الحكومي المعني بإجراءات التصدي لفايروس كورونا المستجد (COVID 19) باتخاذ إجراءات احترازية للحد من سرعة انتشار الفايروس تتضمن الإغلاق المؤقت لبعض الفعاليات الاقتصادية والتجارية، مما قد يؤثر سلباً على أنشطة هذه الفعاليات، وقد ينعكس هذا الأثر على المجموعة، لكن من الصعب عملياً تقديم أي تقدير كمي للأثار المحتملة على نتائج المجموعة.

48 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرصدة العام 2018 لتتناسب مع تصنيف الأرقام للسنة الحالية، ولم تؤثر عملية إعادة التصنيف هذه على حقوق الملكية أو صافي ربح السنة السابقة، ويخلص الجدول التالي المبالغ التي تم إعادة تصنيفها في بيان المركز المالي الموحد:

التصنيف كما في 31 كانون الأول 2018

بعد إعادة التصنيف	قبل إعادة التصنيف	
51,101,530,575 2,276,009,080	51,582,818,611 1,794,721,044	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية موجودات أخرى إعادة تبويب أرصدة غرفة النقاص
37,090,791,587	43,705,791,587	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل إعادة تبويب ايداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ذات استحقاق أصلي أكثر من 3 أشهر
6,945,000,000	330,000,000	حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
-	1,389,261,156	ذمم دائنة إعادة تبويب إلى الحوالات وأوامر الدفع
4,769,750,985	3,380,489,830	مطلوبات أخرى

الإفصاحات الخاصة بمتطلبات
إعداد التقرير السنوي
في دليل الحوكمة وفق بازل 2

”

مدى التزام البنك بتطبيق بنود دليل الحوكمة:

يقوم بنك الشام بتطبيق قرار مجلس النقد و التسليف رقم 489 / م.ن / ب4 لعام 2009 وكافة التعاميم الصادرة بهذا الخصوص من حيث الالتزام بالبنود التي تضمنها دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية الذي يعتبر مفهوماً شاملاً للعمل المؤسساتي يحدد الواجبات والمسؤوليات و الصلاحيات لكافة المستويات الوظيفية ويتضمن مقاييس لأداء الإدارة ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالبنك داخلياً وخارجياً من التأثير بسلبية على نشاطاته مما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بها يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمصرف.

يمكن التعبير عن الحوكمة بأنها الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال اعتمادها على القوانين والمعايير والقواعد المنضبطة التي تحدد العلاقة بين إدارة المصرف من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالمصرف من ناحية أخرى ويتناول دليل الحوكمة الأسس التي يقوم عليها مجلس الإدارة من حيث تشكيل المجلس وشروط أعضائه من حيث الصفة التنفيذية وغير التنفيذية وصفة الاستقلالية ودور رئيس مجلس الإدارة و ينظم عمل المجلس وأنشطته واجتماعاته الدورية ويوضح دور وكيفية عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وشروط تشكيلها وعضويتها ورئاستها والأعمال المنوطة بها ومدى علاقتها مع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والدوائر الرقابية، ويقوم المصرف بتطبيق دليل الحوكمة الذي يحكم موضوع تعارض المصالح و يدير موضوع الشفافية والإفصاح من حيث البيانات التي يتوجب على البنك الإفصاح بها تجاه المتعاملين معه من معلومات مالية وتقارير ومعلومات تعكس الجوانب التنظيمية والإدارية ومعلومات تخص حسابات الاستثمار كما أن دليل الحوكمة يسلط الضوء على العلاقة مع المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

تقوم لجنة الحوكمة بالمراقبة المستمرة لمدى تطبيق دليل الحوكمة المعتمد في بنك الشام و تصدر القرارات المناسبة التي من شأنها تعزيز عملية الامتثال لبنود الدليل و تصوب القصور إن وجد.

يذكر أنه خلال هذا العام لم يكن رئيس لجنة الترشيحات و المكافآت مستقل لكن اللجنة قامت بمهامها و واجباتها على أكمل وجه و دون تقصير، كما أن لجنة إدارة المخاطر لازالت بحاجة إلى تعيين رئيس مستقل لها.

أنظمة الضبط والرقابة المتعلقة بإعداد التقارير المالية:

إن بنك الشام يخضع كغيره من المصارف العاملة لجملة من الأنظمة والقوانين والتعليمات التي تضع في إطارها العريض ضرورة توفير نظام رقابة فاعل في تأمين درجة عالية من الدقة في إعداد التقارير المالية.

حيث يأتي تعيين مدقق حسابات خارجي معتمد من قبل الجهات الرقابية ومنتخب بشكل كامل من مساهمي المصرف كجزء هام من أنظمة الرقابة على مراجعة وتدقيق التقارير المالية علماً بأن المدقق المنتخب يتمتع بالحيادية بشكل كامل وبعيد كل البعد عن تأثير الإدارة التنفيذية. من جهة أخرى، يأتي دور لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة كمكمل للخطوة الأولى حيث يلقي على عاتقها متابعة أعمال التدقيق المنجزة من قبل مدقق الحسابات ومناقشة تقريره بكل عناية للتأكد من سلامة الإجراءات المطبقة داخلياً عند إعداد القوائم المالية والتأكد من صحة البيانات ومدى انسجامها مع معايير المحاسبة الدولية والتعليمات والقوانين الصادرة عن الأجهزة الرقابية.

في حين تترك لجنة التدقيق المجال مفتوح تماماً لأعمال التدقيق الداخلي وعلى مدار العام للتأكد من سلامة إعداد التقارير المالية حسب خطة العمل السنوية لتلك الإدارة لمعالجة أي ثغرات أو استدراك أي أخطاء.

علو على ما تقدم، فإن وجود مراقبين داخليين حياديين داخل المصرف يتبعون لمصرف سورية المركزي مباشرة من حيث المهام والواجبات والذين يترتب عليهم المصادقة على كافة التقارير المالية الموجهة لمصرف سورية المركزي بكافة أنواعها وكذلك القيام بمهام عرضية وبشكل عشوائي للتأكد من التزام المصرف بالأنظمة المرعية.

و من الجدير بالذكر أن القوائم المالية وإفصاحاتها تخضع لرقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية التي لها الحق في منح حق نشر القوائم المالية حسب تعليمات الإفصاح الصادرة عنها و كذلك الاستفسار عن أي من هذه الإفصاحات إضافة إلى الرقابة اليومية التي يفرضها مصرف سورية المركزي على عمليات المصرف ليشمل ذلك تقاريره المالية بأنواعها.

هيئة الرقابة الشرعية:

أسماء الأعضاء:

يشغل عضوية هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام كل من أصحاب الفضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة، والأستاذ عبد السلام محمداً نائباً للرئيس، والدكتور محمد توفيق رمضان البوطي عضواً.

آلية اختيار الأعضاء:

قام مجلس الإدارة بعد الإطلاع على المؤهلات للسادة الأعضاء وخبرتهم الطويلة في مجال الاقتصاد الإسلامي برفع توصية بترشيحهم إلى مجلس النقد والتسليف، وعرضت التوصية بترشيحهم على الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ 15/5/2017، وقبلت الهيئة العامة هذه التوصية وأصدرت قرارها بتعيينهم وقيدته بالقرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف، وصدرت موافقة مجلس النقد والتسليف على الأسماء المرشحة بموجب القرار رقم 64/م ن تاريخ 21/5/2017، وأعلم مصرف سورية المركزي بإتمام إجراءات التعيين أصولاً. وقد وافق مجلس النقد والتسليف بموجب القرار رقم 97/م ن تاريخ 18/07/2017 على تعيين الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي في عضوية هيئة الرقابة الشرعية.

وتم انتقاء جميع السادة الأعضاء من الجنسية السورية والمقيمين في الجمهورية العربية السورية بعد التأكد من عدم وجود أي مصالح جوهريّة في معاملات لأعضاء الهيئة أو مسائل تتعلق بهم تؤثر على عمل المصرف.

المؤهلات العلمية :

الدكتور أحمد حسن:

يحمل شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله _ اختصاص المعاملات المالية من كلية الشريعة بجامعة دمشق، وهو أستاذ مادة المعاملات المالية والعمليات المصرفية الإسلامية في عدد من الجامعات، ولديه خبرة تزيد عن اثنتي عشرة سنة في مجال المصارف الإسلامية، قدم العديد من المؤلفات والأبحاث المحكمة والمنشورة.

الأستاذ عبد السلام محمداً:

يحمل شهادة الدبلوم والماجستير في الفقه المقارن، ويعد لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله، وهو مدرب معتمد لدى المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مدرس جامعي لمادة فقه المعاملات المالية المعاصرة وأصول الاقتصاد الإسلامي وله العديد من النشاطات والدورات التدريبية في مجال المصارف الإسلامية و المعايير الشرعية.

الدكتور محمد توفيق رمضان:

يحمل شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق، وهو أستاذ مادة الفقه الإسلامي وأصوله في جامعة دمشق، لديه خبرة طويلة في مجال المصارف الإسلامية والرقابة عليها، بالإضافة إلى خبرته في الإشراف على أعمال المصارف الإسلامية من خلال عضويته في الهيئة الاستشارية في مصرف سورية المركزي، وخبرته في الرقابة على شركات التأمين الإسلامية، ويعد وجهاً من وجوه العلم والفقه في الجمهورية العربية السورية.

واجبات ومسؤوليات الهيئة:

1- تتولى هيئة الرقابة الشرعية مراجعة وإقرار العقود والاتفاقيات والمعاملات وسياسات ونظم وآليات وبرامج العمل وتقديم المنتجات والخدمات وأي تعديل يطرأ عليها.

2- تتولى هيئة الرقابة الشرعية مراجعة وإقرار دليل السياسات والإجراءات الخاصة بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

3- تقدم هيئة الرقابة الشرعية في المصرف تقريراً سنوياً إلى الهيئة العامة للمساهمين.

4- تتولى هيئة الرقابة الشرعية التأكد من كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية وأنه يعمل وفقاً لما هو مقصود منه.

5- تنسق هيئة الرقابة الشرعية مع لجنة التدقيق بشأن التأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

6- تطلع هيئة الرقابة الشرعية على التقارير كافة التي تتضمن مراجعة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وردود الإدارة على تلك التقارير.

7- تعمل هيئة الرقابة الشرعية على تقديم النصح لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي بشأن نطاق التدقيق الشرعي المطلوب، وتطلع على خلاصة تقارير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وردود الإدارة عليها، للتأكد من كفاية وفعالية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

8- تتولى هيئة الرقابة الشرعية، عند الطلب، تقديم المشورة للأطراف التي تقدم خدمات للمصرف مثل المدققين والقانونيين والمستشارين.

9- تقترح هيئة الرقابة الشرعية في ضوء الحاجة التي تقدرها البرامج التدريبية الشرعية للعاملين في المصرف.

10- يخصص أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الوقت الكافي للقيام بمهام الفتوى والتدقيق الشرعي على الوجه الأكمل.

دورية اجتماعات الهيئة

تلتزم هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام بعقد اجتماعات دورية لا تقل عن 6 اجتماعات في السنة، ويمكن أن تنعقد بصفة طارئة إذا احتاجت إدارة المصرف مشورتها وآراءها حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية. و ينحصر أخذ القرارات الطارئة بالتمرير في الحالات التي لا يمكن فيها عقد الاجتماع بالوسائل المعتادة، وتتخذ القرارات في هذه الحالة بالإجماع ويعرض في أول اجتماع لاحق لهيئة الرقابة الشرعية. الاستقلالية والموضوعية:

- يحافظ أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على الاستقلالية الفكرية والمهنية التامة، و لا يسمح لأي شخص أو مجموعة بالتحكم في القرارات المتخذة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- تؤدي هيئة الرقابة الشرعية دوراً إشرافياً قوياً ومستقلاً، مع القدرة الكافية على إصدار الأحكام الموضوعية حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية.
- لا ترتبط هيئة الرقابة الشرعية وأعضاؤها ، بأية صفة كانت، بالقرارات الإدارية ومسؤوليات تسيير الأعمال في المصرف.
- لا يملك أي من السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أسهماً في بنك الشام.
- لا يوجد أي تعارض مصالح بين أي من أعضاء الهيئة وأحد موظفي أو مسؤولي المصرف .
- لم يمنح أي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بصفته الشخصية، أو الأطراف ذوي العلاقة بهم أي تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة.
- لم يمنح أي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أي مكافأة خلال العام المنصرم زيادة عن التعويضات المقررة لهم.

استقالات الأعضاء خلال السنة:

لم تطرأ على عضوية هيئة الرقابة الشرعية أية عملية استقالة خلال عام 2019.

المخالفات الشرعية المرتكبة خلال عام 2019:

الببان	2019 ليرة سورية
زيادة في الصندوق	79,500
تجنّب أرباح معاملات غير شرعية	164,834

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس إدارة بنك الشام من 7 أعضاء تنتخبهم الهيئة العامة لدورة مدتها 4 سنوات. ويتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات مجلس النقد والتسليف ومصالح المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة، بالإضافة إلى التأكد من أن إدارة البنك تتم ضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والنظام الأساسي للبنك وسياساته الداخلية. ويتم تقييم أداء المجلس ككل وأداء كل عضو من الأعضاء بالإضافة إلى اللجان التابعة للمجلس والرئيس التنفيذي وهيئة الرقابة الشرعية عن طريق لجنة الترشيحات والمكافآت التي تقوم بتطبيق المعايير المعتمدة لدى البنك في سبيل ذلك.

إسم اللجنة	اسم العضو	مهام اللجنة	عدد اجتماعاتها خلال عام 2019	تاريخها
الإئتمان	طارق العثمان رئيس اللجنة غياث القطيني عضو علي خونده عضو	- مراجعة الموافقات الائتمانية الصادرة عن لجنة الائتمان. - منح الموافقات الائتمانية بالنسبة للموافقات التي تدخل ضمن صلاحياتها والمحددة للجنة في مصفوفة الصلاحيات. - منح الموافقات الخاصة بالنفقات الرأس مالية. - اقرار الموازنة التقديرية السنوية للبنك ومتابعة الانحرافات وتقييم أداء البنك على أساسها. - اصدار قرارات الاستثمار والتمويل وخطة الانتشار و التوسع.	5	2019 /03/08 2019 /05/03 2019 /07/05 2019 /09/13 2019 /11/15
إدارة المخاطر	طارق العثمان عضو أسامة طاهر عضو	- وضع سياسة المخاطر بما ينسجم مع قدرة البنك ومدي قبوله لتحمل المخاطر. - ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر. - مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك. - مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية الخاصة بإدارة المخاطر وأيضاً المحددة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الإئتمان والمخاطر التشغيلية.	4	2019 /03/07 2019 /05/02 2019 /08/04 2019 /12/22
الحوكمة	علي العوضي رئيس اللجنة نبيل الكزبري عضو أسامة طاهر عضو	- الإشراف على إعداد دليل الحوكمة ومراجعته وتحديثه عند الضرورة والتأكد من تطبيقه، والتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية ولجنة التدقيق في سبيل التأكد من الالتزام بالدليل. - التأكد من اعتماد وتطبيق استراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار. - مراقبة استخدام احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة حول كيفية الاستخدام.	2	2019 /07/05 2019 /12/01
الترشيحات والمكافآت	نبيل الكزبري رئيس اللجنة طارق العثمان عضو أسامة طاهر عضو غياث القطيني عضو	- وضع معايير وشروط الحد الأدنى للخبرات والمؤهلات والمهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة ولشغل منصب الرئيس التنفيذي. - التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس وهيئة الرقابة الشرعية ولشغل منصب الرئيس التنفيذي، وإلغاء العضوية. - تبني معايير موضوعية لتقييم فعالية مجلس الإدارة وكل لجنة من لجانه، وتقييم أداء الإدارة التنفيذية. - وضع شروط ومعايير تعيين المدراء التنفيذيين وتقييم أدائهم وخطة الإحلال والتوصية بعزل أي مدير تنفيذي إذا ثبت عدم فعاليته.	6	2019 /03/07 2019 /04/04 2019 /07/04 2019 /09/05 2019 /12/16
التدقيق	أسامة طاهر رئيس اللجنة نبيل الكزبري عضو غياث القطيني عضو	- مراجعة البيانات المالية الربعية قبل عرضها على مجلس الإدارة. - تقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية. - تقييم فعالية وكفاية التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي. - مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي والإطلاع على التقارير المعدة من قبل التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من إتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. - تقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي ومراجعة نتائج تقارير التدقيق الخارجي. - الإطلاع على التقارير المعدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية (التدقيق الشرعي الخارجي) ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الشرعي الخارجي.	5	2019 /01/22 2019 /03/07 2019 /05/02 2019 /06/04 2019 /10/14
اللجنة العقارية	أسامة طاهر/ عضو مجلس الإدارة غياث القطيني/ عضو مجلس الإدارة رياض الداودي/ المستشار القانوني لمجلس الإدارة	النظر في المواضيع المتعلقة بشراء عقارات البنك أو استثمارها، وبنائها وإكسائها وترميمها وتقديم توصياتها للمجلس للبت فيها	12	2019 /01/19 2019 /06/11 2019 /06/12 2019 /06/20 2019 /07/20 2019 /08/08 2019 /09/03 2019 /09/10 2019 /09/22 2019 /09/24 2019 /11/06 2019 /11/13

حقوق المساهمين:

بلغت حقوق المساهمين بنهاية عام 2019 حوالي 28,613 مليون ليرة سورية ، مقابل حوالي 24,856 مليون ليرة سورية عام 2018 وحسب التفاصيل التالية:

السنة	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدوّرة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
2019	6,000,000,000	1,290,334,070	825,184,691	825,184,691	-	2,521,481,216	14,708,920,881	-	2,439,531,297	28,610,636,846	2,867,105	28,613,503,951
2018	5,250,000,000	1,017,254,859	430,618,546	430,618,546	33,051,351	2,175,411,384	14,708,920,881	-	807,850,250	24,853,725,817	2,826,606	24,856,552,423

بيانات الإفصاحات وفق متطلبات
هيئة الأوراق والأسواق المالية
السورية

”

• بيانات الإفصاح:

- 1- يتمثل النشاط الرئيسي للبنك في العمل المصرفي الإسلامي.
- 2- الشركات التابعة وطبيعة عملها ونشاطها ونتائج أعمالها.

اسم الشركة	مجال النشاط	رأس المال	مساهمة البنك	وضع الشركة
أموال الشام	وساطة مالية	250,000,000	99%	متوقفة

3- أعضاء مجلس الإدارة

الإسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	تاريخ التعيين	اللجان المشاركون بها
علي يوسف العوضي	رئيس مجلس الإدارة	البنك التجاري الكويتي	32%	15/05/2017	لجنة الحوكمة
نبيل رفيق الكزبري	نائب رئيس مجلس الإدارة	نفسه	5%	15/05/2017	لجنة الحوكمة- لجنة الترشيحات والمكافآت- لجنة التدقيق
طارق فريد العثمان	عضو	البنك التجاري الكويتي	32%	15/05/2017	لجنة الائتمان - لجنة المخاطر لجنة الترشيحات والمكافآت.
علي مهران خونده	عضو	نفسه	3%	15/05/2017	لجنة الائتمان
أسامة علاء الدين طاهر	عضو	نفسه	0.3%	15/05/2017	لجنة المخاطر- لجنة الحوكمة لجنة الترشيحات والمكافآت لجنة التدقيق- اللجنة العقارية
غياث القطيني	عضو	خزانة تقاعد المهندسين	2%	15/05/2017	لجنة الائتمان- لجنة التدقيق لجنة الترشيحات والمكافآت اللجنة العقارية

- اجتماعات مجلس الإدارة:

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بشكل دوري وقد بلغ عدد اجتماعاته خلال عام 2019 ستة اجتماعات وفق التفصيل التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد	عدد الحاضرين	الأعضاء المتغيبين
(1)	30/01/2019	6	-
(2)	08/03/2019	6	-
(3)	01/04/2019	6	-
(4)	03/05/2019	6	-
(5)	05/07/2019	6	-
(6)	12/09/2019	6	-
(7)	15/10/2019	6	-
(8)	15/11/2019	4	السيد نبيل الكزبري الدكتور علي خونده

4- بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة (5% فأكثر) وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم مقارنة مع السنة السابقة:

عدد الأسهم في 2019	عدد الأسهم في 2018	نسبة الملكية	المساهم
19,200,000	16,800,000	32%	البنك التجاري الكويتي
5,400,000	4,725,000	9%	البنك الإسلامي للتنمية
3,000,000	2,625,900	5%	السيد نبيل الكزبري

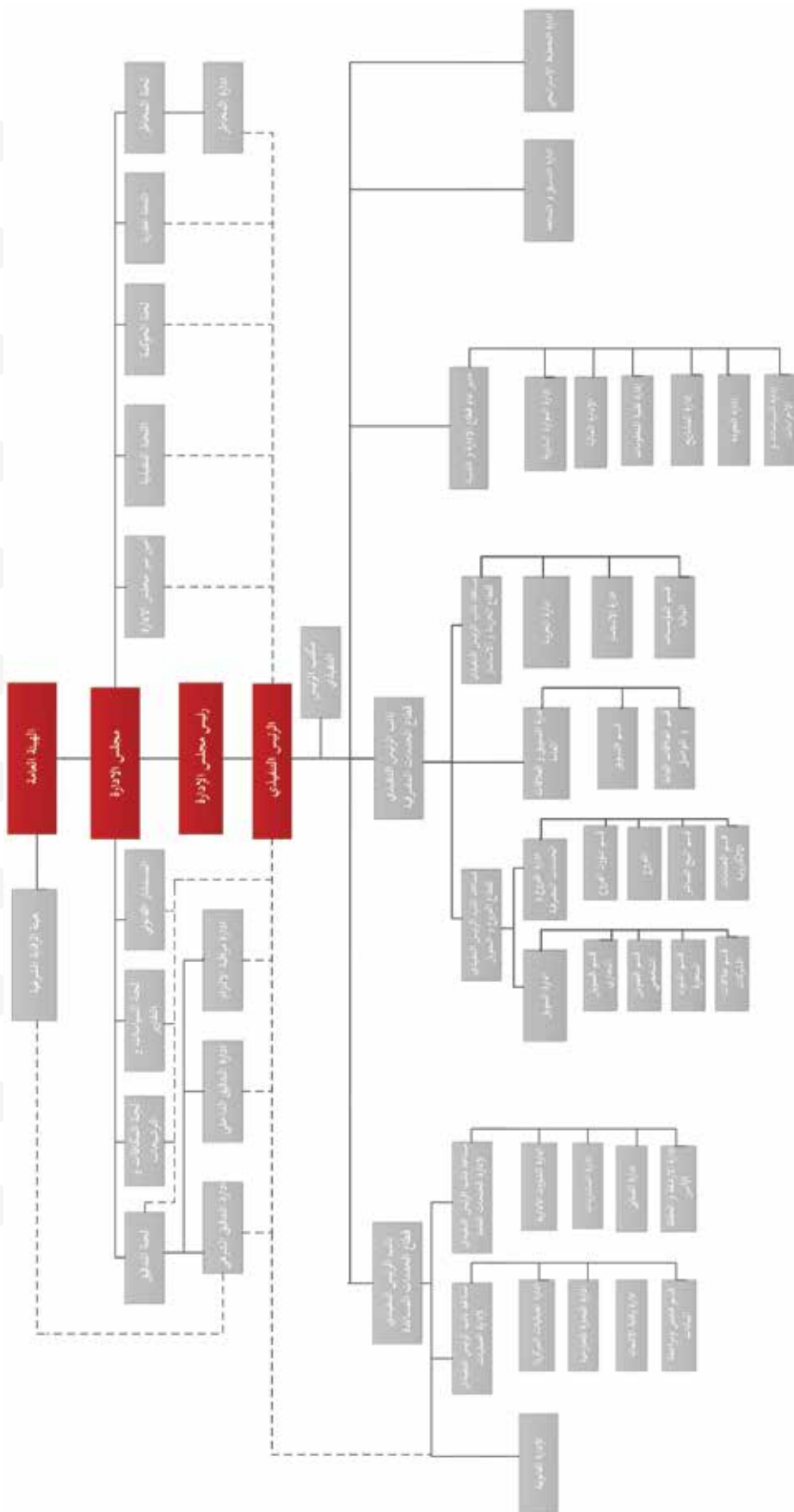
5- الوضع التنافسي للبنك وحصته من السوق في المصارف الإسلامية المحلية:

2019	2018	كانت حصة البنك من أعمال مصرفية في سورية في نهاية عام
15%	17%	مجموع الموجودات لدى مصرفنا/مجموع موجودات المصارف الإسلامية
17%	16%	مجموع أرصدة الأوعية الادخارية لدى مصرفنا/مجموع ودائع العملاء لدى المصارف الإسلامية
14%	23%	مجموع أرصدة التمويل والاستثمار لدى مصرفنا/مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك الإسلامية

- 6- لا يوجد اعتماد على موردين محددين واو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات واو المبيعات و أو الإيرادات.
- 7- لا يتمتع البنك بأية حماية حكومية أو امتيازات ولم يحصل على أية براءة اختراع أو حقوق.
- 8- لم يصدر امتياز عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها قرارات لها اثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- 9- يقوم البنك بتطبيق المعايير والمواصفات الدولية.

10- الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التدريب وتأهيلهم

أ- الهيكل التنظيمي:



ب- بلغ عدد موظفي البنك 275 موظف في نهاية عام 2019 وكان توزيعهم حسب المؤهل العلمي على النحو التالي:

المجموع	مادون الثانوية	ثانوية	معهد متوسط	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
275	6	13	27	198	30	1

د- برامج التدريب والتأهيل الداخلي والخارجي لعام 2019

نوع التدريب	عدد المتدربين	تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء	الشهر	البرنامج التدريبي
external	2	25/4/2019	23/4/2019	april	المؤتمر المصرفي السنوي -الإصلاح الاقتصادي والحوكمة
external	1	20/5/2019	7/5/2019	may	المعيار 9 - المفهوم والتطبيق
external	3	4/7/2019	2/7/2019	july	"تطبيقات عملية لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 "
external	2	7/7/2019	3/7/2019	july	مهارات التفاوض
external	3	17/7/2019	7/7/2019	july	تحليل القوائم المالية
external	3	16/7/2019	10/7/2019	july	نطاق وآليات تدقيق اجراءات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب
external	15	29/7/2019	10/7/2019	july	إستخدام الأكسل 2016 من المتوسط إلى المتقدم
external	1	18/7/2019	16/7/2019	july	"تطبيقات عملية لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم 9
external	1	23/7/2019	22/7/2019	july	منتدى " تعزيز الاستقرار المالي "
external	1	7/8/2019	5/8/2019	August	" توعية وتدقيق داخلي لنظام إدارة الجودة الـ ISO 9001:2015 "
external	3	5/9/2019	3/9/2019	september	"حوكمة إدارة تقانة المعلومات والتقنيات المتعلقة بها
external	2	18/9/2019	11/9/2019	september	"COBIT 5 Foundation
external	2	3/10/2019	29/9/2019	september	إدارة مخاطر الائتمان
external	2	10/10/2019	7/10/2019	october	إدارة المخاطر التشغيلية
external	5	7/11/2019	23/10/2019	october	وسائل و أدوات الدفع الإلكتروني
external	3	13/11/2019	26/10/2019	october	الجداريات الإدارية
external	2	27/11/2019	24/11/2019	november	إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية
external	1	26/11/2019	26/11/2019	november	إدارة و تحصيل التمويل المتعثر
external	1	9/12/2019	8/12/2019	december	قواعد مصطلحات التجارة الدولية الإنكوتيرمز 2020 المظورة من قبل غرفة التجارة الدولية باريس
internal	8	3/4/2019	31/3/2019	april	المؤتمر المصرفي السنوي
internal	9	7/4/2019	7/4/2019	april	التقلبات الاقتصادية في ظل الظروف السياسية
internal	8	23/6/2019	15/6/2019	jun	دورة مهارات الإدارة الوسطى
internal	11	20/6/2019	16/6/2019	jun	البرنامج الترحيبي رقم 1
internal	8	25/6/2019	25/6/2019	jun	الإدارة الاستراتيجية ووضع الأهداف و تقييمها
internal	8	26/6/2019	26/6/2019	jun	البرنامج الترحيبي رقم 2
internal	8	26/6/2019	26/6/2019	jun	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المفاهيم الإطار العام و المحلي)

د- برامج التدريب والتأهيل الداخلي والخارجي لعام 2019 (تتمة)

نوع التدريب	عدد المتدربين	تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء	الشهر	البرنامج التدريبي
internal	9	23/7/2019	21/7/2019	july	خدمات التمويل - منتجات التمويل الشخصي
internal	7	24/8/2019	24/8/2019	August	البرنامج الترحيبي رقم 3
internal	7	25/8/2019	25/8/2019	August	دورة خدمة العملاء - و تعليمات حماية أمن المعلومات
internal	9	5/9/2019	3/9/2019	september	خدمات التمويل الشخصي و التجاري
internal	9	22/9/2019	21/9/2019	september	التجارة الخارجية
internal	9	23/9/2019	23/9/2019	september	العمليات المركزية
internal	9	24/9/2019	24/9/2019	september	الجوانب الشرعية للمعاملات المصرفية في بنك الشام
internal	9	25/9/2019	25/9/2019	september	الخزينة
internal	7	13/10/2019	13/10/2019	october	البرنامج الترحيبي رقم 4
internal	9	23/10/2019	23/10/2019	october	ميزة QR في الموبايل البنكي
internal	10	15/12/2019	15/12/2019	december	البرنامج الترحيبي رقم 5
internal	9	19/9/2019	26/8/2019	september	"تدريب الفروع (اساسيات العمل المصرفي (الخدمات الإلكترونية - الخدمات النقدية والغير نقدية"
internal	10	10/2019	27/6/2019	jun	"العناية الواجبة تجاه العملاء- التعرف والتحقق من العملاء وفق تعليمات القرار رقم 19/ لعام 2019-"
internal	8	12/10/2019	28/8/2019	August	"العناية الواجبة تجاه العملاء- التعرف والتحقق من العملاء وفق تعليمات القرار رقم 19/ لعام 2019-"
internal	20	18/10/2019	11/10/2019	october	"العناية الواجبة تجاه العملاء- التعرف والتحقق من العملاء وفق تعليمات القرار رقم 19/ لعام 2019-"
internal	11	1/10/2019	12/10/2019	october	"العناية الواجبة تجاه العملاء- التعرف والتحقق من العملاء وفق تعليمات القرار رقم 19/ لعام 2019-"
internal	11	27/6/2019	18/10/2019	october	"العناية الواجبة تجاه العملاء- التعرف والتحقق من العملاء وفق تعليمات القرار رقم 19/ لعام 2019-"
internal	11	28/8/2019	1/10/2019	october	"العناية الواجبة تجاه العملاء- التعرف والتحقق من العملاء وفق تعليمات القرار رقم 19/ لعام 2019-"

- 11- يتعرض البنك بطبيعة عمله لمجموعة من المخاطر وهذه المخاطر مبينة في الإيضاحات الواردة بالقوائم المالية لعام 2019.
12- اشتمل التقرير على الانجازات التي حققها مدعمة بالأرقام وعلى وصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال عام 2019.
13- لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.
14- فيما يلي بيان الأرباح والخسائر المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين للسنوات الثمانية

السنة	الأرباح / الخسائر قبل الضريبة	الأرباح الموزعة	صافي حقوق المساهمين بنهاية العام	القيمة السوقية للسهم في نهاية الفترة
2019	3,945,704,252	-	28,610,636,846	576.69
2018	1,167,136,466	750,000,000**	24,853,725,817	674.00
2017	(2,416,346,676)	250,000,000**	23,501,104,023	809.38
2016	9,026,091,684	250,000,000*	24,152,345,730	189.79
2015	5,609,905,210	-	15,328,125,679	92.74
2014	2,077,232,266	-	9,842,542,339	104.25
2013	2,354,113,226	-	7,560,553,330	-
2012	331,011,350	-	5,200,424,837	-

*توزيع أرباح نقدية
**توزيع أرباح كأشهم مجانية

- 15- تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله :

السنة	حقوق المساهمين / إجمالي الودائع	إجمالي التمويل و الاستثمار / إجمالي الودائع	إجمالي التمويل و الاستثمار / إجمالي الودائع	الأرباح قبل الضريبة متوسط حقوق المساهمين	الأرباح بعد الضريبة متوسط حقوق المساهمين	الأرباح بعد الضريبة متوسط رأس المال المدفوع
2019	19%	44%	36%	14%	11%	53%

28,613,503,950	حقوق المساهمين
149,466,493,464	إجمالي الودائع
65,900,728,653	إجمالي التمويل و الاستثمار
184,768,212,445	إجمالي الموجودات
3,945,704,252	الأرباح قبل الضريبة
3,178,078,935	الأرباح بعد الضريبة
6,000,000,000	رأس المال المدفوع

16- اشتمل التقرير السنوي على خطة البنك السنوية

17- بلغت أتعاب تدقيق حسابات البنك مع تدقيق الشركة التابعة لعام 2019 ما مقداره 4,989,000 ل.س .

- بلغ إجمالي تعويضات هيئة الرقابة الشرعية خلال عام 2019 ما مقداره 28,000,000 ل.س .

18- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك والمملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم مقارنة مع السنة السابقة:

الإسم	المنصب	عدد الأسهم في 2018	عدد الأسهم في 2019
البنك التجاري الكويتي	رئيس مجلس الإدارة	16,800,000	19,200,000
السيد نبيل الكزبري	نائب رئيس مجلس الإدارة	2,625,000	3,000,000
الدكتور علي خونده	عضو مجلس الإدارة	1,614,900	1,800,000
السيد أسامة طاهر	عضو مجلس الإدارة	157,500	180,000
خزانة تقاعد المهندسين	عضو مجلس الإدارة	1,050,000	1,200,000

19- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك والمملوكة من قبل أشخاص الإدارة ذوي السلطة التنفيذية والمطلعين وأقاربهم مقارنة مع السنة السابقة:

الإسم	المنصب	عدد الأسهم في 2018	عدد الأسهم في 2019
السيد أحمد اللحام	الرئيس التنفيذي	287,451	328,515
زوجة السيد أحمد اللحام	-	1,575	1,800
أبناء السيد أحمد اللحام	-	4,725	5,400

20- فيما يلي بيان بالمزايا التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كأجور وأتعاب ومكافآت وغيرها داخل سورية وخارجها للعام 2019: حصل أعضاء مجلس الإدارة على مصاريف إقامة و اجتماعات و تعويضات و مكافآت بقيمة 220,570,256 ل.س .

أما بالنسبة للمزايا والمكافآت التي يتقاضاها أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية فهي عبارة عن رواتب ومكافآت وقد تم ذكرها أيضا بالإفصاح رقم 39 بند مكافآت ورواتب الإدارة العليا وبلغت 396,449,806 ل.س.

21- بلغت قيمة التبرعات والمنح التي دفعها البنك خلال العام 2019 مبلغ 8,600,000 ل.س.

22- لا يوجد عقود ومشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو أي من موظفي البنك أو أقاربهم .

23- يتم تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للبنك بشكل دوري و سنوي وذلك من خلال الإدارة التنفيذية ومن خلال الجهات الرقابية، ويتم اعتماد التوصيات والتعديلات الصادرة عن الجهات الرقابية من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما يتم السعي بشكل حثيث لتحديث البرامج والتطبيقات التي تساهم في ادخال التحسينات على أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية للسنوات المقبلة.

24- لم يتضمن تقرير مدقق الحسابات تحفظات على البيانات المالية السنوية.

25- لا يوجد أي عقوبة أو جزاء مفروض على بنك الشام من أي جهة رقابية أو تنظيمية أو قضائية لها تأثير جوهري، مع الإشارة إلى العقوبات الأمريكية المفروضة على البنك منذ عام 2017 والموضحة في بند القضايا القانونية الصفحة 114 من هذا التقرير.

• عملاً بأحكام الفقرة (ك) من المادة (8) من نظام وتعليمات الإفصاح والشفافية الصادر عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية

فإن مجلس الإدارة والادارة التنفيذية والإدارة المالية في بنك الشام يقر بما يلي:

- نقر بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية القادمة.

- نقر بمسؤوليتنا عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

- نقر بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

السيد نبيل رفيق الكزبري
نائب رئيس مجلس الإدارة



الأنسة جهانة الحموي
المدير المالي



السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة



السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي

